الثمن ٢٠٠ أوقية

إذا كانت الحروب تتولد في عقول البشر
ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام

الموكب

ثقافية

22
ابريل - مايو
٢٠٠٠

مجلة ثقافية تربوية علمية تصدر عن اللجنة الوطنية الموريتانية للتربية والثقافة والعلوم

اخبار المنظمات :

ألكسو : النشأة - الأهداف - البنية

ايسسكو : جعل الحفاظ على البيئة خيارا استراتيجيا

اليونسكو وموريتانيا: ملاحظات عامة وأهداف استراتيجية

المحور الثقافي :

سيد عبد الله بن رازكه ورحلته العلمية

السرديات البويتيقية ومشغل الدلالة

أساليب الخطابة في صدر الاسلام

المحور التربوي

التربية والثقافة في عصر العلم والثقافة والمال

المحور العلمي

الهجرة الدولية الإشكالات والرهانات

تيسير الحاسوب لخدمة المستخدم في شتى المجالات

بنوك المعلوماتية

المدير الناشر: اعلي ولد ببوط

الموكب الثقافي

تنبيه:

- الآراء المنشورة على صفحات المجلة لا تلزمها ولا تعبر عن رأيها بالضرورة
- تستقبل المجلة كل البحوث والمقالات والابداعات الجادة باللغتين العربية والفرنسية التي لم تنشر سابقا في مجلات أو نشريات وطنية أو دولية وتخضع لشروط البحث العلمي والتوثيق
- تلتزم المجلة بنشر ما أجازته لجنة القراءة وتعويضه عند نشره
- لا تعاد أصول المواضيع لأصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

اليونسكو:

سنة 2000 سنة لثقافة السلام

الافتتاحية

في بداية القرن الواحد والعشرين بدأت اليونسكو تفكر في القيام بإصلاح جذري لمواكبة متطلبات الألفية الجديدة. فبعد السؤال الذي واكب ميلاد المنظمة الأممية للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) نهاية الحرب العالمية الأولى، وهو: كيف نحل ثقافة السلام والإخاء محل ثقافة الحرب والحقد؟ فإن سؤالها الأساسية مطلع الألفية الثالثة هو: ما مستقبل اليونسكو في عالم يختلف جذريا عن عالم 1945 ؟ ولهذا الغرض فقد عقدت اجتماعات عدة لخبراء مختصين، من أجل إيجاد اجوبة مناسبة بالتفصيل على الأسئلة التالية:

أولا: ماهي الخدمات التي يمكن لليونسكو أن تقدمها في عالم تطبعه العولمة، والبحث عن الديمقراطية الكونية، واحترام حقوق الانسان؛ عالم يشفق من الاتجاه نحو جعل الثقافة سلعة اقتصادية، اضافة الى المشاكل الأخلاقية الناتجة عن التقدم العلمي والتكنولوجي، وثورة تقنيات الاتصال؟

ثانيا: ما هو أنسب هيكل إداري للقيام بمهام المنظمة؟

ويبدو واضحا لأغلبية المهتمين بالموضوع أن على اليونسكو- إذا أرادت أن تضمن مستقبلها- أن تركز جهودها على المجالات الخاصة بها (التربية، الثقافة والعلوم، والاعلام)، وتستنبت نفسها داخل هذه المجالات بالمشاركة مع المنظمات الدولية، وذلك نظرا لأن هذه المجالات تجسد أفضل آلية للوقوف على الحاجات من جهة، كما تقارب وتوافق الجهود الوطنية المقام بها في الدول الأعضاء، من جهة أخرى.

وعلى كل حال فمن الضروري تقييم أعمال اليونسكو الجارية حاليا؛

فما هي المجالات التي يجب أن تكون على رأس أولويات هذه المنظمة؟

اللجنة الوطنية الموريتانية كسائر شقيقاتها تود الادلاء بمشاركة متواضعة في المجال وتسعى لمشاركة المثقفين الموريتانيين مشاركة نوعية ومؤثرة في هذا الحوار، على أضواء تطلعات الشعب الموريتاني للسلم والعدالة والتنمية البشرية المتكاملة وتعتبر اللجنة الوطنية الموريتانية أن ثمة مجالات تحتاج أكثر من غيرها للعناية وهي:

التعليم للجميع. ترسيخ الهوية الثقافي- تنوع الثقافات- الحق في العلم والتكنولوجيا- تثمين التراث الثقافي- إدخال تعليم حقوق الانسان والتربية المدنية من خلال بالإسلام.

واللجنة الوطنية توجه نداء إلى المثقفين الموريتانيين من أجل إبداء رأيهم في الأسئلة المطروحة، وإرسال تلك الآراء للجنة من أجل أن تكون المساهمة الموريتانية متميزة لأننا معنيون جميعا بالعالم وكل ما يخص مستقبله.

ولجنتنا تعلق أملا كبيرا على اليونسكو في معالجة كل التحديات على الوجه الأنسب، كما رفعت التحديات السابقة.

اعلي ولد ببوط

فهرست المواضيع

الافتتاحية	1
الملتقى التكويني حول برامج تدريب معلمي الفصول متعددة المستويات/انواكشوط في الفترة من 1–2000/06/6	3
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - أهدافها، نشأتها	5
الاجتماع التنسيقي لوزراء العلوم في الدول الاسلامية / بودابيست 1999/06/28	8
الايسيسكو تدعو إلى جعل الحفاظ على البيئة عنصرا استراتيجيا في السياسات الاقتصادية	10
موريتانيا واليونسكو :ملاحظات عامة وأهداف مشتركة	11
متى حج محمد بن حب الله اليعقوبي المسوي	17
سيد عبد الله بن رازكة ورحلته العلمية	22
السرديات البويتيقية ومشغل الدلالات	27
دلالات الأسماء والألقاب في أعمال يوسف القعيد	32
المجتمع البيضاني التقليدي: أصحاب الشوكة وإشكالية السلطة	36
الافكار والدلالات الرمزية في الحكايات والاساطير الشعبية الموريتانية	41
اساليب التصوير في خطابة صدر الإسلام	44
المسرح الموريتاني الواقع والآفاق	48
حول الحداثة السياسية لدى هيجل	54
مضمون فكرة الالتزامات التعاقدية	59
التربية والثقافة في..عصر العلم،الثقافة والمال	64
دور العلماء الشناقطة في الجامعات الإسلامية الكبرى	68
الهجرة الدولية الإشكاليات والرهانات	72
بنك المعلوماتية	76

الملتقى التكويني حول تصميم برامج تدريب معلمي الفصول متعددة المستويات

انواكشوط من 1 الى 6/07/2000

*محمد ولد احظانا

بالتعاون ما بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم واللجنة الوطنية الموريتانية للتربية والثقافة والعلوم، التأم في انواكشوط بمباني المعهد التربوي الوطني الموريتاني ملتقى حول تصميم برامج تدريب معلمي الفصول متعددة المستويات. حضر الملتقى خبراء عرب من عمداء ومدراء معاهد المعلمين في عدد من الدول العربية: من جمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية الاسلامية الموريتانية، ودولة فلسطين، والمملكة الأردنية الهاشمية.
الملتقى أنعش من طرف مجموعة خبراء عرب أعدوا الدراسات الرئيسة ودليل العمل.

وقائع جلسة الافتتاح:
بدأت وقائع جلسة الافتتاح بكلمة ألقاها الأستاذ حسن محمد كمال، ممثل المدير العام للآلكسو، ضمنها تحيات المدير العام للمنظمة السيد محمد الميلي، وتمنياته للمشاركين بنجاح اعمالهم، واستعرض بعد ذلك جهود الدول العربية بخصوص تعميم التعليم الابتدائي، وما تبذله المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لتنسيق الجهود.
وتحدث عن اهداف الملتقى، ومراحله الفكرية والتنفيذية، وقدم في الأخير تشكرات المنظمة لكل من أسهم في الاعداد لهذا المؤتمر علميا وتنظيميا.
أما الافتتاح الرسمي فكان من طرف وزير الثقافة والتوجيه الاسلامي السيد إسلموا ولد سيد المصطف، وتضمنت كلمته شكر المنظمة على اختيارها لموريتانيا لاستضافة الملتقى، وهو ملتقى تتفق اهدافه مع مسيرة تطوير التعليم الابتدائي في موريتانيا، وتوفيره للجميع، ليقدم شكره وتمنياته بطيب المقام للمشاركين.

الدراسات والاعمال:
بعد ذلك بدأت أعمال الملتقى، حيث قدمت الأستاذة الدكتورة ملك زعلوك في هذا السياق دراسة تحت عنوان: كفاية أساليب اعداد معلم التعليم متعدد المستويات وتدريبه.
الدراسة الثانية كانت من لدن الدكتور يونس فكري، وهي بعنوان: تجارب وصيغ من مجال المدارس ذات الفصل الواحد.
وقدم الأستاذ الدكتور رشدي احمد طعيمه دراسة تهتم بأسس وأساليب التدريس لتلاميذ مدرسة الفصل الواحد

التوصيات:

انتهى الملتقى الى تقديم عدد من التوصيات، من ها:

*دعوة المنظمة ا إلى اعداد كتاب مرجعي عن تجربة دول العربية في هذا النوع من التعليم.

*دعوتها إلى توفير الخبرات الضرورية علميا وفنيا وماديا من أجل تخطيط برامج التدريب في الدول العربية تربويا وتقنيا وتعليميا وبرمجيا.

*اجراء دراسات علمية حول الحاجات التعليمية للأطفال الدارسين بواسطة هذا النوع من التعليم.

*تأليف عدد من الكتب المدرسية لهذه المدارس.

*مناشدة المؤسسات المختصة بتوفير الامكانات المادية الكافية لبرامج التدريب.

*توفير الحوافز المادية والمعنوية والوظيفية للمعلمين والموجهين في هذا النوع من التعليم.

*اعداد مادة تعليمية لبرامج التكوين المهني.

وبعد تقدير الجهد الذي بذله فريق العمل في اعداد دليل أسس وأساليب التدريس لتلاميذ مدرسة الفصل الواحد وموافقة المشاركين على الخطة العامة له، اقترحوا:

-تغيير عنوان هذا الدليل ليكون: "التدريس لتلاميذ مدرسة الفصل الواحد" دليل عمل لتدريب المعلمين والموجهين.

-اعتبار هذا الكتاب دليلا مرجعيا تستعين الدول العربية بالمحتوى العلمي الوارد فيه حسبما يتناسب مع ظروف وامكانات كل دولة.

-استبعاد أية نزعة اقليمية عند اعداد دليل برامج التدريب بحيث لا تهمل أية تجربة أو تفضل أخرى إلا على أساس علمي موضوعي يوجب الاهمال أو التفضيل.

-الدليل اطار وليس كتابا دراسيا أو تعليميا.

الجلسة الختامية:

وفي الجلسة الختامية للملتقى عرض مشروع التقرير النهائي أمام الاجتماع فتمت الموافقة عليها من طرف المشاركين.

واختتم الملتقى من طرف الأمين العام لوزارة الثقافة والتوجيه الاسلامي، السيد محمد المختار ولد محمد يحي، الذي ثمن النتائج التي توصل اليها المشاركون، معربا عن شكره لكل من ساهم في انجاح هذا الملتقى ومتمنيا للمشاركين عودة ميمونة الى بلدانهم.

ويعد هذا النشاط المهم من بين مجموعة كبيرة من المساعدات والنشاطات التي قدمتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في مجال العمل العربي المشترك، وعدا هذا الملتقى قدمت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مساعدات فنية وتربوية وعينية سخية للقطاعات المعنية بنشاطها في موريتانيا، وهو ما يستحق التثمين ويستوجب التقدير.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم نشأتها - أهدافها- بنيتها

*مريم بنت بكرن
اللجنة الوطنية الموريتانية

حين كانت الأمة العربية تمر بأصعب وضعية من حياتها شعر أبناؤها بما تواجهه من تحديات قومية وثقافية، كانت نتيجتها الحتمية التخلف، والتبعية، والتسلط الاستعماري، والاستلاب الثقافي. مما جعلهم أمام مسؤولية قومية لا سبيل إلى الوفاء بها، إلا بإحداث نهضة حضارية عربية شاملة، أساسها وحدة الفكر والإرادة، وذلك لا يكون إلا بتكوين إنسان عربي قادر على وضع أسس هذه الحضارة، وعلى صد المخاطر التي تواجه أمته والعمل على كونها أمة فاعلة ومشاركة في بناء الحضارة البشرية المعاصرة. ومن هنا جاءت فكرة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إثر قرار وزراء التربية والتعليم والمعارف، في مؤتمره الثاني ببغداد عام 1964، وكان تأكيدا لما جاء في ميثاق الوحدة الثقافية العربية الذي وافق مجلس الجامعة العربية عليه نفس السنة. وفي عام 1970 جاء الإعلان عن تأسيس منظمة عربية متخصصة تدعى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تعمل في إطار الجامعة العربية، حيث انعقد مؤتمرها العام التأسيسي بمقر الجامعة العربية، وأقر النظم الأساسية للمنظمة، معلنا بذلك قيامها، وانتخب أول مدير عام لها وهو المرحوم معالي الأستاذ الدكتور عبد العزيز السيد (وزير التعليم الأسبق في جمهورية مصر العربية).

وبهذا وضعت على المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مهمة النهوض بالمسؤولية القومية فكريا وحضاريا، على المستويين العربي والدولي، في مجالات تخصصها (التربية، الثقافة، العلوم) وذلك لما لتلك المجالات المتداخلة من دور فعال في التنمية الشاملة للمجتمع العربي، حيث تمكنه من جعل النظرة العلمية أساسا لحل المعضلات التي تواجهه، واتخاذ الثقافة سبيلا لخلق إنسان عربي قادر على الانتماء إلى حضارة ذات أبعاد روحية وفكرية قومية وعالمية.

فالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم(الألكسو) تعمل على نشر الثقافة العربية وإبراز قيمتها عربيا وعالميا، من أجل تحقيق نهضة علمية شاملة، تساعد المجتمع العربي على تجاوز مرحلة التخلف، وتمكنه من الاستفادة من تراثه الثقافي ، كما أنها تعمل جادة على نشر اللغة العربية ودعمها سياسيا وثقافيا في المحافل الدولية وفي الأوساط العلمية لجعلها لغة عالمية قادرة على إقامة الحوار الثقافي بين شعوب العالم المعاصر، وبذلك يلعب العمل القومي في مجالات التربية والثقافة والعلوم دور المحرك للتغير الحضاري وأداة فاعلة في تحقيق تنمية شاملة للأمة العربية.

أهداف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم:

ينص ميثاق الوحدة العربية ودستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

(الآلكسو) على "تمكين الوحدة الفكرية بين أجزاء الوطن العربي عن طريق التربية والثقافة والعلوم، ورفع المستوى الثقافي في هذا الوطن حيث يقوم بواجبه في متابعة الحضارة العالمية والمشاركة الإيجابية فيها". ولتحقيق هذا الهدف الأساسي هناك عدة أهداف تمهيدية، نذكر منها:

1. تنمية الجهود العربية في ميادين التربية والثقافة والعلوم.
2. تنمية التعليم والثقافة من أجل النهوض بالفكر إلى المستوى المنشود عالميا.
3. تشجيع البحث العلمي في البلاد العربية.
4. اقتراح المعاهدات وجمع المعلومات والحقائق والبيانات الخاصة بتنفيذ المعاهدات التربوية والثقافية والعلمية والفنية التي تبرم بين الدول العربية.
5. تنمية تبادل الخبرات التربوية والثقافية والعلمية.
6. تنمية الحفاظ على المعرفة وتقدمها ونشرها عن طريق المحافظة على التراث العربي وحمايته.

أجهزة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم:

تتكون بنية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من هيكلين أساسين هما:

- هيكل تشريعي يتشكل من: المؤتمر العام- المجلس التنفيذي.
- هيكل تنفيذي يتمثل في الإدارة العامة.

*المؤتمر العام:
يتألف من ممثلي الدول الأعضاء بالمنظمة، ويجب أن يكونوا من ذوي الاختصاص في التربية والثقافة والعلوم. يترأس المؤتمر العام دوريا رؤساء الوفود على التوالي حسب الترتيب الهجائي. يجتمع المؤتمر العام في دورة عادية مرة كل سنتين ويجوز أن يجتمع في دورات غير عادية إذا استدعت الظروف ذلك، ولكل دولة عضو صوت واحد في المؤتمر العام.

يهتم المؤتمر العام بالأمور التالية:

1. يحدد الخطوط الرئيسة لعمل المنظمة، ويتخذ القرارات بشأن البرامج التي يقدمها إليه المدير العام بالاتفاق مع المجلس التنفيذي.
2. يقرر المؤتمر العام دعوة الدول الأعضاء إلى عقد مؤتمرات متخصصة على النطاق العربي.
3. يقدم المؤتمر العام مشورته إلى مجلس جامعة الدول العربية في النواحي التربوية والثقافية والتعليمية التي تهم المجلس.
4. يوافق على مشروع الميزانية الذي يقدم إليه من طرف المدير العام للمنظمة بالاتفاق مع المجلس التنفيذي.
5. يشكل اللجان الخاصة الضرورية لتحقيق أغراضه.

***المجلس التنفيذي:**
يتشكل المجلس التنفيذي من ممثلي الدول العربية الأعضاء بمعدل ممثل عن كل دولة، ويضاف إليهم رئيس المؤتمر العام بصفة استشارية، وتبدأ عضوية المجلس التنفيذي من تاريخ انتهاء دورة المؤتمر العام التي انتخب أعضاءه فيها، وتمتد حتى نهاية الدورة العادية التالية للمؤتمر العام. ويجوز إعادة انتخاب العضو أكثر من مرة، وفي حالة خلو مقعد أحد أعضاء المجلس التنفيذي يعين المجلس من يحل محل هذا العضو للمدة الباقية من عضويته بناء على ترشيح من الدولة صاحبة المقعد.

يجتمع المجلس التنفيذي في ثلاث دورات عادية، على الأقل خلال دورة مالية (علمين).

يهتم المجلس التنفيذي بالأمور التالية:

1. إعداد جدول أعمال المؤتمر العام.
2. دراسة برنامج العمل بالمنظمة وتقديرات الميزانية اللازمة له.
3. متابعة تنفيذ البرامج التي وافق عليها المؤتمر العام.
4. تقديم التقارير الخاصة بأعمال المنظمة إلى المؤتمر العام في دوراته العادية.

*الإدارة العامة

الإدارة العامة هي الهيئة التنفيذية للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ويشرف عليها مدير عام، وتعمل على تنفيذ الشؤون الموكلة إليها في إطار خطة عمل يقرها المؤتمر العام ويشرف عليها المجلس التنفيذي.

هيكلة الإدارة العامة:

-المدير العام وهو الموظف الرئيسي للمنظمة، وهو وحده المسؤول أمام المؤتمر العام والمجلس التنفيذي عن جميع أعمال المنظمة.

-نائب المدير العام يقوم بمساعدة المدير العام بصفة أساسية في رسم السياسة العامة للمنظمة ومتابعة تنفيذها، وفي الإشراف على تنفيذ الأنشطة والبرامج المعتمدة وتنفيذ الاستراتيجيات.

-الأمانة العامة للمجلس التنفيذي والمؤتمر العام، وهي جهاز خاص للمجلس التنفيذي والمؤتمر العام، يرأسه أمين عام ينسق أعمال المؤتمر العام والمجلس التنفيذي وفق أحكام نظاميهما الداخليين.

-إدارة الشؤون الإدارية والمالية.

-إدارة برامج التربية.

-إدارة برامج الثقافة والاتصال.

-إدارة برامج العلوم والبحث العلمي

-إدارة التوثيق والمعلومات.

كما توجد بالمنظمة أجهزة خارجية في بعض الدول العربية وهي:

**معهد البحوث والدراسات العربية. ومقره بالقاهرة/ جمهورية مصر العربية

**معهد المخطوطات العربية. ومقره بالقاهرة/جمهورية مصر العربية

**مكتب تنسيق التعريب. ومقره الرباط/ المملكة المغربية

**المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر. ومقره دمشق/ الجمهورية السورية.

**مؤسسة الموسوعة العربية: ومقرها بغداد/ الجمهورية العراقية.

**معهد الخرطوم الدولي للغة العربية. ومقره الخرطوم/ السودان.

الاجتماع التنسيقي لوزراء العلوم في الدول الإسلامية

*الشيخ المعلوم ولد محمد سالم
اللجنة الوطنية

صادق المؤتمر الإسلامي المنعقد في طهران 97 على استراتيجية شاملة لتطوير العلوم والتكنولوجيا في الدول الإسلامية، وكان المجلس التنفيذي للمنظمة الإسلامية قد درس هذه الاستراتيجية واعتمدها خلال دورته 18 المنعقدة في دجمبر 1999 بالرباط، ومن اجل خلق آلية فعالة لتطبيق هذه الاستراتيجية دعت اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي إلى عقد اجتماع ضم خبراء بارزين من الدول الإسلامية في شهر مارس 1999 في باكستان، حيث صيغت هذه الآلية بشكل راعى دواعي كل مرحلة على حدة من أجل تعزيز التنمية العلمية والتكنولوجية وبناء القدرات الذاتية في الدول الإسلامية، وتجسد ذلك في الخطوط العريضة التالية:

1.تجديد التزام الحكومات بزيادة دعمها للتنمية العلمية والتكنولوجية، ذلك أن الإدارة السياسية الجادة تبدو من أهم المرتكزات التي تقوم عليها هذه الآلية لما يتطلبه ذلك من دعم مالي كامل من الحكومات وتخصيص نسبة 1% من الموازنة واشتراك المجتمع العلمي في صنع القرار وتقويم وضعية العلوم والتكنولوجيا وتأسيس هيئات للسياسات العلمية ذات مستوى عال، تختص في إدخال السياسات الجديدة في مجال البحث والتنمية وتحسين وضعية العلماء في المجتمع بزيادة رواتبهم وإتاحة فرص أفضل لهم والعمل على تكريم العاملين في هذا الحقل.

2.تعزيز نظم تدريس العلوم والتكنولوجيا وذلك من خلال تحقيق نسبة 100% من محو الأمية سنة 2020 ومحو الأمية العلمية والتكنولوجية وتطوير الدراسات العليا والنهوض بالبحث العلمي وإنشاء بنك للمعطيات التكنولوجية من قبل المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة..

3.تنمية الموارد البشرية عن طريق التكوين الجماعي ويتجسد ذلك في إقامة حلقات تكوينية منتظمة وتنظيم مباريات دولية لصالح الطلبة الموهوبين في الدول الإسلامية على غرار الأولمبيات في الرياضيات والفيزياء والكيمياء وعلم الحاسوب وغير ذلك، وإنشاء مراكز تقنية تكوينية وتوفير التسهيلات الملائمة لتنمية الموارد البشرية النسوية.

4.النهوض بالبحث والتنمية من أجل بناء القدرات التكنولوجية وذلك عن طريق إنشاء مراكز مختصة في البحث في هذه

البلدان وتعزيز مرافق مؤسسات البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا المتقدمة في الميادين الحيوية كالتكنولوجيا الإحيائية والعلوم الهندسية وإنتاج الأغذية وعلم الصيدلة وتكنولوجيا المعلومات والإلكترونيات الصغرى وغير ذلك، وتسخير التكنولوجيا الإحيائية لدعم الإنتاج الفلاحي.

5.تأسيس جهاز استشاري للعلوم الإسلامية وتكوين مجموعات من الخبراء وفريق من المستشارين.

6.تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة وذلك عن طريق النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة وتنمية التقانة العلمية الإسلامية وإنشاء برامج قرى الانترنيت والتعريف بالتكنولوجيا الجديدة.

7.العمل على التنسيق والتعاون من أجل تحقيق الأهداف المشتركة ولتحقيق ذلك ينبغي دعم المنظمة لكي تقوم بدور محفز في هذا المجال وتطوير التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف والاستفادة المشتركة من عمالة البلدان الإسلامية على غرار نموذج الاتحاد الأوروبي والتفاعل بين الأكاديميات العلمية وتبادل الخبراء.

8.استغلال الموارد الطبيعية وحماية البيئة وذلك من خلال الاستعمال المستديم للموارد الطبيعية وحماية البيئة باعتبارها عنصرا أساسيا من عناصر عملية التنمية، ولا شك أن تنفيذ الاستراتيجية سيعطي دفعا جديدا للجهود المبذولة من أجل الارتقاء بفاعلية المنظمة التي ما فتئت تبذل جهودا حثيثة لتحقيق أهدافها.

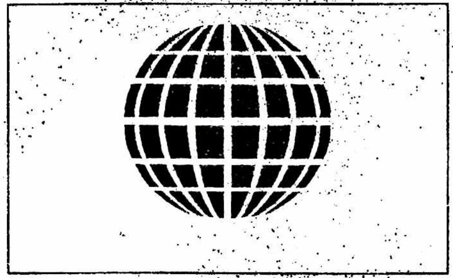

الإيسيسكو تدعو إلى جعل الحفاظ على البيئة عنصراً استراتيجيا في السياسات الاقتصادية والتنموية

وجهت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - ايسيسكو- نداء إلى العالم الإسلامي بمناسبة اليوم العالمي للبيئة، شددت فيه على ضرورة أن يكون الحفاظ على البيئة في مقدمة الاهتمامات الحكومية والأهمية على مختلف المستويات، وعنصرا استراتيجيا في الاختيارات السياسية والاقتصادية في الخطط التنموية.

وحذرت المنظمة الإسلامية من خطورة التلوث، ليس فقط على الأجيال الحالية بل على الأجيال القادمة، لأن التلوث اليوم يتراكم للغد، ويتسبب في مئات الأمراض الخطيرة، ويقضي على الموروث الأخضر للبشرية، معتبرة أن البيئة والحفظ عليها قضية بالغة الحيوية وشديدة الإلحاح.

وقالت المنظمة الإسلامية في ندائها، إن تخصيص الموارد الطبيعية للوفاء بالاحتياجات الصناعية والحضرية، يؤثر على البيئة، وإن التكتلات الحضرية نفسها تخلق تحديات جديدة للتعامل مع تلوث الماء والهواء والمحيط الاجتماعي، وأضافت أن المستقبل يستوجب تغييرا كبيرا في أسلوب حياة الحضر الاستهلاكي من أجل الحد من تلك الأضرار.

وأبرز نداء المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة أن الحفاظ على سلامة البيئة والعمل على نظافتها، هما من صميم التعاليم الإسلامية، وذكر النداء أن الرؤية الإسلامية إلى قضية البيئة جديرة بأن تكون حافزا للعالم الإسلامي لإعطاء المثال في الحفاظ على البيئة ومحاربة التلوث،

ودعا النداء إلى إشاعة المفاهيم الإسلامية حول البيئة في بلدان العالم الإسلامي، وناشد الجهات الحكومية المسؤولة عن التربية والتعليم والشباب والرياضة والثقافة والفنون والإعلام والهيئات المعنية في الدول الأعضاء، القيام بواجبها لنشر الوعي البيئي السليم، وأهاب بالمنظمات والمؤسسات والجمعيات الأهلية، إلى مساندة الجهود الحكومية التي تبذل في هذا المجال.

وألحت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة على وجوب مشاركة وسائل الإعلام كافة في نشر الوعي البيئي، ومن أجل أن يكون الحفاظ على البيئة ثقافة سائدة وسلوكا متبعا ومنهجا لحياة الأفراد والجماعات، وليس فقط حملة عابرة لزمن محدود.

وأكد نداء الإيسيسكو بمناسبة اليوم العالمي للبيئة الذي يحل في اليوم الخامس من يونيو الجاري، على ضرورة وضع قوانين حديثة ملائمة للحفاظ على البيئة، تنطلق من أن الإخلال بمقتضيات سلامة البيئة ونظافتها، جرم يقتضي العقاب، لأن من شان ذلك أن يقنن علاقة البشر بالبيئة الطبيعية، ويضع إجراءات متطورة لحماية مواردها وإدارتها.

ودعت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة أيضا، إلى مراعاة الأبعاد الثقافية العميقة للإدارة البيئية في المشروعات الخاصة بحماية البيئة، وذلك من أجل تعزيز القيم الثقافية التي يتحتم مراعاتها إذا أريد للتنمية المتواصلة أن تصبح حقيقة واقعة، مشيرة في هذا السياق إلى سلسلة الكتب الثقافية التي أصدرتها الإيسيسكو حول البيئة بالعربية والإنكليزية والفرنسية، وإلى البرامج الخاصة بالبيئة ضمن خطة العمل الثلاثية التي تنفذها على صعيد العالم الإسلامي.

اليونسكو وموريتانيا
ملاحظات عامة وأهداف مشتركة

* محمد المختار ولد المصطفى
باحث/ رئيس أندية وروابط اليونسكو

يهدف هذا الموضوع إلى تزويد القارئ الكريم بمعلومات عامة وموجزة عن:

-اليونسكو كمنظمة عالمية تهدف إلى تحقيق السلام في العالم، عن طريق التربية والعلم والثقافة.

-انضمام موريتانيا إلى هذه المنظمة والدور الذي تلعبه اللجنة الوطنية الموريتانية للتربية والعلوم والثقافة في تفعيل مستوى التبادل مع اليونسكو والمنظمات المشابهة، ومع اللجان الوطنية في مختلف الدول في هذا المجال.

وهذا التعريف باليونسكو وعلاقتها بالدول الأعضاء والعلاقات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى هذف من أهداف اللجان الوطنية، كما هو هدف من أهداف اتحادات وروابط وأندية اليونسكو. وهكذا فسنتناول هذا الموضوع، من خلال ثلاثة محاور:

المحور الأول: اليونسكو النشأة والأهداف.

المحور الثاني، موريتانيا واليونسكو: انضمام موريتانيا لليونسكو، إنشاء اللجنة الوطنية الموريتانية.

المحور الثالث: تطوير أداء اللجنة الوطنية الموريتانية للتربية والعلوم والثقافة، من خلال الملتقى المنظم في الفترة من 15 إلى 18 يناير2000.

أولا: اليونسكو: النشأة والتعريف

تحت وطأة التأثيرات النفسية والاجتماعية والاقتصادية للدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية في أوربا استيقظت إرادة البقاء لدى الإنسان البريطاني حيث بادر المجلس البريطاني بإقامة لقاءات بين مجلس التربية في بلاده وويلز، وبين وزارات التربية في دول أوربية في المنفى، والتي كانت دول المحور قد احتلت بلدانها. وتدريجيا أفضت تلك اللقاءات إلى انعقاد مؤتمر بتاريخ 16نوفمبر1942 للدول الحليفة لتضع خططا لإصلاح أنظمتها التعليمية، ووضع أسس لعلاقات التعاون فيما بينها سعيا إلى تأسيس منظمة ذات طابع دولي مدفوعة بالرغبة في تحقيق السلام.

وتواصلت الاجتماعات الهادفة إلى كسب العديد من دول العالم لمناصرة الفكرة، وهكذا فقد" دعت حكومتا المملكة المتحدة وفرنسا إلى عقد مؤتمر لإنشاء منظمة دولية تكرس نشاطها للتربية والثقافة، حيث انعقد في لدن في الفترة من 1 ألى 16 نوفمبر1945 في الوقت الذي كان العالم يعيش فيه صدمة الدمار النووي وآثار تحريف العلم عن مساره، وهو ما استشعره اثنان من

رجال العلم في بريطانيا السيدان: جوزف نيد هام، والسير جوليان هكسلي بدعوتهما إلى إنشاء منظمة تهتم الشؤون العلمية. فعدل مختصر اسم نظمة ليضم الحرف الدال على دخول علم في مهامها، وعوض UNECO، أصبح UNESCO، وهكذا فقد وقعت على الميثاق التأسيسي 37 دولة بعد أن صيغت المقولة الشهيرة: "لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام" من قبل السيدين إكليمنت آتلي، رئيس وزراء المملكة المتحدة وارسبيولد ماكيش أمين مكتبة الكونغرس الأمريكي.(1)

وتلخص هذه المقولة الأهداف والدوافع التي أنشئت من اجلها هذه المنظمة. وقد فصلت المادة الأولى من الميثاق التأسيسي للمنظمة أهدافها ومهامها في:

*صون السلم والأمن عن طريق التربية والعلوم والثقافة؛

*تعزيز التعارف والتفاهم بين الأمم عن طريق دعم أجهزة الإعلام الجماهيري؛

*تنشيط التربية الشعبية ونشر الثقافة والعمل على تكافؤ الفرص التعليمية لجمع الناس دون أي تمييز بسبب الجنس والوضع الاقتصادي والاجتماعي.. الخ؛

*الحفاظ على المعرفة وعلى تقدمها وانتشارها بالسهر على صون التراث العلمي؛

*تامين استقلال الثقافات وابتعاد المنظمة عن التدخل في أي شأن يكون من صميم السلطان الداخلي للدول الأعضاء(2)؛

ويحق لكل دولة عضو في الأمم المتحدة أن تنضم إلي اليونسكو كما يحق لدول أو منظمات دولية وإقليمية غير أعضاء في الأمم المتحدة الانضمام إلى اليونسكو بتوصية من المكتب التنفيذي وموافقة المؤتمر العام بأغلبية ثلثي الأصوات.(3) وبهذا تكون اليونسكو أوسع مجالا من الأمم المتحدة خاصة فيما يتعلق بالعضوية، رغم إن اليونسكو تنتمي إلى ما يعرف بأسرة الأمم المتحدة لكونها إحدى الوكالات المتخصصة، التي تتميز باستقلالها في البرامج والعضوية عن البرامج الخاضعة للإدارة المباشرة للأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)، ولئن كانت اليونسكو إحدى هذه الوكالات المتخصصة التي تشكل النجم المتألق في المجرة المترامية الأطراف من الوكالات المتخصصة مع باقي المنظمات البالغة حوالي خمس عشرة وكالة.

وتنال اليونسكو أهميتها من كونها أقل هذه الوكالات تخصصا بالنظر إلي تنوع واتساع نطاقها ومسؤولياتها(4)

وهكذا فقد لخصت اليونسكو في ثلاث مرات: ثلاثة أحرف تحدد اسم المنظمة

بدلالة وظائفها ((ESC)) بلاتيني وتعني بالعربية ((تعث)) وهي مختصرات تعني:

Education E . التربية بأوسع معانيها وتضم مجموع العمليات التعليمية.

S – Science. العلم بما في ذلك العلوم البحتة والطبيعية والاجتماعية والإنسانية.

Culture–C. الثقافة ومعها أيضا الاتصال والإعلام والمعلوماتية.

وثلاثة أجهزة: المؤتمر العام، المجلس التنفيذي: الهيئتان الرئيستان، والإدارة العامة: الهيئة التنفيذية.

وثلاث مهام: هي التعاون الفكري الدولي، التعاون من اجل التنمية، التضامن الأخلاقي، ((ضمان الاحترام الشامل للعدالة والقانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة دون أي تمييز بسبب العنصر أو اللغة أو الدين))(4).

ثانيا موريتانيا واليونسكو:

انضمت موريتانيا إلى اليونسكو في العاشر من يناير سنة 1962 أي بعد استقلالها بسنة واحدة. وهو ما يعني رغبة هذه الدولة الوليدة في المشاركة مع العالم في صون السلام، وإذا كان الدافع الأكثر وضوحا في ذلك الوقت هو الرغبة في تأكيد الاستقلال والاعتراف الدولي بالكيان السياسي الناشئ فإن استمرارية التفاعل الإيجابي والشراكة، والأخذ والعطاء بين موريتانيا واليونسكو ظلت في نماء مستمر حيث أنشأت موريتانيا لجنة وطنية سنة 1963م استجابة لضرورة التجاوب مع متطلبات التنسيق الأمثل في مجال التربية والعلم والثقافة، مع المنتظم الدولي. وقد تم الإنشاء بموجب المرسوم رقم 174 بتاريخ 1963/8/3. كما تم تنظيمها بموجب المرسوم 136 بتاريخ 1989/09/27 وقد حددت وظائفها كهيئة استشارية تقوم بالربط والتنسيق بين الجهات الحكومية المختصة في مجال التربية والعلم والثقافية والإعلام من جهة، ومنظمة اليونسكو والمنظمات المماثلة من جهة أخرى. وقد حددت أهدافها على النحو التالي:

- دراسة مختلف القضايا المتعلقة بالتربية والثقافة والعلم.
- متابعة التعاون مع المنظمات الأممية والدولية المهتمة بالمجال.
- تشجيع المبادلات في هذا الميدان.
- دفع الرأي العام إلى معرفة المنظمات الدولية العاملة في الميادين المذكورة.
- السعي من أجل التفاهم والتقارب بواسطة التربية والثقافة والعلوم.

تضم اللجنة الوطنية في عضويتها ممثلين عن مختلف قطاعات الدولة ذات الصلة بالتربية والعلم والثقافة، ويتولى رئاستها الشرفية وزير الشؤون الخارجية والتعاون/ وذلك لطبيعة نشاطها الخارجي مع منظمات دولية ودول يلزم أن تكون مرتبطة مع الدولة

الموريتانية بعلاقات دبلوماسية أو علاقات تعاون، وهي الوظائف التي تتولاها وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، كما يتولى رئاستها الفعلية الوزير المكلف بالثقافة، وله ثلاثة نواب هم على التوالي: الوزير المكلف بالتربية والتعليم العالي والبحث العلمي، وزير الاتصال، كاتب الدولة المكلف بمحاربة الأمية وبالتعليم الأصلي.

وتتولى تسيير العمل الجاري أمانة عامة تتكون من أمين عام ومساعده، وعدد من القطاعات(5).

وقد عزز هذا المرسوم بمرسوم تكميلي هو المرسوم 61/95.

ثالثا تطوير اللجنة الوطنية الموريتانية:

بالنظر إلى الدور الذي يجب ان تلعبه هذه اللجنة والمهام المنوطة بها، ومن أجل جعلها أكثر فعالية، فقد قامت الأمانة العامة خلال سنة 1999 بإنجاز دراسات استهدفت الجوانب القانونية والهيكلية، وذلك بتمويل من اليونسكو قصد جعل اللجنة أكثر قدرة على الأداء الجيد وتطوير أساليبها لتفي بمتطلبات التنسيق في عهد اصبح فيه تعاطي المعلومات أكثر إلحاحا وأسرع انسيابا، إذ أضحي من الضروري ان تحوز كل مؤسسة تريد لنفسها البقاء والعطاء، أحدث أساليب التنظيم، وهو ما يستلزم استمرارية التقييم والتقويم والتحسين دائما. وفي هذا السياق يأتي تنظيم الملتقى التكويني والإعلامي الذي نظمته اللجنة الوطنية الموريتانية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع اليونسكو في الفترة من 15الى20 يناير2000.

وبعد تقديم برنامج الدورة من قبل الأمين العام للجنة الوطنية افتتح هذا الملتقى بكلمة لوزير الثقافة والتوجيه الإسلامي، نوه فيها بالدور الذي تلعبه التربية والعلم والثقافة في تقدم الشعوب وازدهارها وبالعناية التي توليها الدولة لهذا المجال. كما نوه بدور اليونسكو في مساندة برامج البلاد ذات الطابع التربوي والتنموي.

وقد تولى تأطير الدورة خبير انتدبته اليونسكو لهذا الغرض، وهو السيد الأستاذ سليمان عبد الله العنيزي، وقد تناولت عروضه:

-التعريف باليونسكو: من حيث النشأة والتطورات الهيكلية، الأهداف، والمهام، والوظائف..، الأنشطة والبرامج، الوكالات المتخصصة، هيئات المنظمة ولجانها المختلفة..الخ، كيفية انعقاد المؤتمر، شروط العضوية، وأنظمة التصويت، وحقوق الانتخاب، والمجموعات الانتخابية والعضوية الانتخابية، واللغات الرسمية، ولغات العمل، والنشرات والدوريات، اتخاذ القرارات، وأنظمة التأديب، المواثيق والاتفاقيات ما بين اليونسكو والأمم المتحدة، واليونسكو وغيرها من الوكالات المختلفة، واليونسكو والمنظمات المشابهة.

-كما تناول في عرض آخر: طرق المشاركة، ووضع الميزانية، وطرائق

الصرف وبنوده، وكيفية استخلاص الاشتراكات، والنفقات، والدعم الذي تحصل عليه اليونسكو، والمشاريع الممولة من جهات أخرى بواسطة اليونسكو.

وواضح أن الموارد العادية لليونسكو تأتي من مصدرين:

-اشتراكات الدول الأعضاء التي تحدد حسب الموارد والمساحة وعدد السكان، وفقا لمعايير الأمم المتحدة، التي تمثل الميزانية العادية للمنظمة.

-الأموال الخارجية: وهي الودائع والهدايا والهبات وشبه مقابل للخدمات، التي تكون اليونسكو فيها وسيطة.

كما قدم المؤطر عرضا عن اللجان الوطنية لليونسكو محددا دورها ووظائفها وعلاقاتها باليونسكو. وفي هذا السياق استعرض تجربة اللجنة الوطنية الكويتية اعتمادا على خبرته الشخصية، حيث كان أول أمين عام لها، ومن اقدم الأمناء العامين للجان الوطنية العربية.

ثم تناول شركاء اللجان الوطنية معتبرا إياها كيانات حية تأخذ وتعطي وتتفاعل في محيط من العلاقات التربوية مع أندية وروابط ومراسلي اليونسكو وشبكة المدارس المنتسبة. وفي هذا الصدد استعرض تجربة نادي اليونسكو في جامعة الكويت الذي يزاول نشاطه منذ أكثر من 15 عاما.

وبدوره قدم الأمين العام للجنة الوطنية الموريتانية محاضرة عن تجربة لجنته منذ إنشائها سنة 1962. مستعرضا التطورات التي عرفتها، والنصوص التي ظلت تتكيف من اجل الاستجابة، للضرورات التي تتطلبها كل مرحلة. وبين أنها في المرحلة الراهنة بحاجة إلى إصلاح هيكلي يضمن تحسين أدائها. والدراسات التي قيم بها والمشار إليها أعلاه تستهدف تبسيط أنظمة التعامل فيها، وتمكين المستويات الإدارية ذات القدرة على الالتقاء بسهولة من العضوية في اللجنة الوطنية، وهو ما يتطلب أن تمثل القطاعات المختلفة بالموظفين المباشرين للعمل من ذوي الكفاءات اللازمة.

وقد أشفعت هذه المحاضرة بنقاش جاد ومثمر، من طرف المشاركين الذين هم من مسؤولي القطاعات الشريكة والمهتمة بالمجال، معربين بذلك عن رغبتهم في تسريع الإجراءات الهادفة إلى تفعيل اللجنة وإعادة هيكلتها لتكون أكثر استجابة للأوضاع المتجددة، وفي هذا السياق تمكنت بحكم اهتمامي بالموضوع كأحد المشاركين وممثلا للاتحادية الموريتانية لأندية وروابط اليونسكو، من رصد جملة من الاقتراحات عبر عنها المشاركون في هذا الملتقى وقد كان بعضهم يرغب في تقديمها مكتوبة كتوصيات صادرة عن الملتقى ويمكن إجمال هذه المقترحات بصفة عامة فيما يلي:

*إعادة تنظيم اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة حتى تصبح أكثر فاعلية

بحيث تضم في تشكلتها قطاعات لم تكن ممثلة فيها كقطاع شؤون المرأة وقطاع الشؤون الاجتماعية.

*إن تعمل هذه اللجنة على تحسين مستوى التنسيق بين القطاعات المختلفة خاصة قبل التوجه إلى مؤتمر اليونسكو.

*أن يولى كل قطاع يتعامل مع اليونسكو والمنظمات المشابهة عناية خاصة للتعامل مع اللجنة بتعين منسق مكلف بملف اليونسكو، على إن يكون ذلك المنسق من ذوي الكفاءة الإدارية والاستقرار المهني في القطاع.

*أن تضم هيكلة الأمانة العامة للجنة وحدة مكلفة بأندية وروابط اليونسكو وبالعلاقة مع مراسلي اليونسكو والمدارس المنتسبة.

وقد رد الأمين العام للجنة على مختلف الأسئلة الواردة في هذا الصدد، واعتبر إن هذا الملتقى حلقة من سلسلة من الإجراءات التحضيرية الهادفة إلى إعادة تنظيم اللجنة لتتمكن من أداء مهامها على الوجه الأكمل،ويأمل أن يرى أداء يتحسن أكثر فأكثر، ولكنه يعتقد أن ذلك لن يتم إلا بالتعاون الجاد بين الشركاء المكونين للجنة، فالأمانة العامة ليست إلا هيئة من هيئات اللجنة، كما أن اللجنة نفسها هيئة استشارية تنسق بين هيئات دولية ذات مستوى تنظيمي جيد، وبين قطاعات إدارية تربوية علمية وثقافية وطنية يمثلها المشاركون في هذا الملتقى، ومسؤولية النهوض بأداء اللجنة في هذا الإطار مسؤولية مشتركة يلزمنا جميعا التعاضد من أجل القيام بها وليست المهمة مقصورة على الأمانة العامة للجنة الوطنية وخذها.

الإحالات:

1-مرشد من اجل اللجان الوطنية. ترجمة محمد عثمان. اليونسكو96 باريس. ص.9
2-اليونسكو مرجع المؤتمر العام طبعة 96.ص.8
3-نفس المرجع.ص.9
4-مرشد عملي من اجل اللجان. مرجع سبق ذكره. ص.11
5-نفس المرجع.ص.10
6-مركز التنسيق بين اللجان الوطنية العربية للتربية والثقافة والعلوم النشرة الإعلامية. العدد6. 1996. ص.64 مطبوعات اليونسكو القاهرة.

متى حج المجيدري بن حب الله اليعقوبي الموسوي؟

سيدي احمد ولد احمد السالم
المدرسة العليا للأساتذة والمفتشين

تحديد الموضوع:

يجمع محمذن المجيدري بن حب الله اليعقوبي بين عدة صفات تميزه عن غيره من الشناقطة: فهو مشهور جدا إلا أنه ضائع الأخبار جدا، وهو عالم لا يشق غباره إلا أن علمه حوصر وتم تغييبه عن الساحة الثقافية، وهو مذكور في عدد كثير من المصادر العربية والموريتانية إلا أن ترجمته تبقى رغم ذلك ناقصة مبتورة.(1)

ولتوضيح بعض أخبار هذا الشيخ الجليل والسني السلفي والرحالة الحاج رأينا أن نتناول تأريخ رحلته إلى الحج متى كانت تحديدا؟ فربما ساعد ذلك على معرفة جانب من حياته الغنية وبين موضوعا أساسيا من ترجمته.

متى حج المجيدري؟

إن نصوص محمد عبد الله بن البخاري بن الفلالي ونصوص صاحب الوسيط من أبرز من تحدث عن رحلة المجيدري إلا أنها غير صريحة في تدقيق تاريخ تلك الرحلة ولا تفاصيلها، فصاحب الوسيط مثلا يقول: "واتصل بالسلطان سيدي محمد بن عبد الله ونال الحظوة عنده. ورحل إلى المشرق وأكرمه أمير مصر"(2).

وأهم ما في هذه الملاحظة نقطتان: أولا أن المرحلة المغربية وكذلك المرحلة المصرية من رحلة المجيدري سبقتا المرحلة الحجازية فقد أقام بالمغرب ثم بمصر وهو في طريق الذهاب. وثانيا أن علاقة المجيدري كانت دائما بالعلية من القوم وأهل السلطان والجاه.

وإذا كان السلطان المغربي الذي لقيه المجيدري هو المولى محمد بن المولى عبد الله بن المولى إسماعيل العلوي الذي اعتلى عرش المغرب سنة 1171هـ بعد وفاة أبيه، وهو الذي اتخذ مراكش عاصمة له بعد أن كانت مكناس عاصمة الدولة الإسماعيلية، وقد ظل هذا السلطان أميرا حتى توفي في نفس السنة التي توفي فيها المجيدري وهي سنة 1204هـ، أي أنه استمر في الحكم ثلاثا وثلاثين سنة(33)؛ ففي عهد هذا الملك وخلال هذه الثلاث وثلاثين سنة الممتدة من 1171 والمنتهية سنة 1204هـ، حل المجيدري بمراكش واتصل بالملك ونال عنده حظوة، فمتى تم كل ذلك؟

للجواب على هذا التساؤل سنعود ثانية لكتاب الوسيط وفي مكان آخر منه عسى أن نهتدي إلى ما نريد فقد ذكر ابن الأمين أثناء ترجمته لسيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم العلوي العالم الشائع

الذكر المتوفى سنة 1236هـ 1818م أن السلطان المولى محمد بن عبد الله أرسل في طلبه لما حل بمراكش فلما ذاكر الملك ابن الحاج إبراهيم "أعجب به وصار لا يصبر عن مذاكرته فسأله بعد تسع سنين عن نسبه فأخبره أنه علوي وبين له. فقال: سبحان الله: أنت معنا منذ تسع سنين لم تذكر لنا نسبك يوما واحدا وفلان أتعبنا بنسبه، يعني المجيدري اليعقوبي وكان جعفريا"(3).

ومع أن في هذا النص تجاوزا وعدم شرح إلا أننا سنستغله في جانب من جوانبه، ونعني بالتجاوز أن سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم لم يمكث في حجه بجميع مراحله تسع سنين أحرى أن يكون مقامه بالمغرب وحده تسع سنين، وآية ذلك أن تلميذ سيد عبد الله المؤرخ الطالب احمد ابن طوير الجنة يقول في تاريخه ما نصه "وفي الموفي تسعين (يعني 1190هـ) قدم شيخنا إلى تجكجه جائيا من المغرب ومكث في حجه سبع سنين"(4) فإذا اعتمدنا على ما قاله ابن طوير الجنة الذي كان من أخص تلامذة سيدي عبد الله وأقربهم منه نجد أن حجة سيدي عبد الله وسفره ذهابا وإيابا تم ما بين 1183ه و1190 هـ

أي خلال سبع سنين لا تسع سنين، وذلك ما نعنيه بالتجاوز، أما عدم الشرح فإننا نرى أن هنالك أسبابا موضوعية وتاريخية دفعت في نظرنا المجيدري إلى ذكر نسبه مرارا للملك ربما غابت عن ابن الأمين وغيره وقد نبهنا إلى ذلك في مقال لنا منشور(5).

إذا تجاوزنا هذه الملاحظات التي تبين أن مقام سيد عبد الله بالمغرب مع المولى السلطان محمد بن عبد الله كانت أقل من تسع سنين، نرى أن سيدي عبد الله مر بمراكش بعد المجيدري فمروره بالمغرب إذن كان قبل سنة 1183هـ وكان بطبيعة الحال بعد سنة 1171هـ أي سنة ولاية المولى محمد بن عبد الله. فالراجح إذن أن المجيدري وصل إلى المغرب الأقصى مع مطلع ثمانينيات القرن الثاني عشر.

ولننتقل إلى مرجع آخر سيقربنا أكثر من تحديد تاريخ حجة المجيدري إذ ذكر العلامة المحدث عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني في كتابه فهرس الفهارس أنه رأى "بهامش الإتحاف نقلا عن الشيخ صالح الفلاني أنه قال: ورد علينا من المغرب حافظان محمد المجيدري من آل بارك الله والسباعي يعني الجيلالي بن المختار، أحدهما يبقى ما في حفظه ستة أشهر والآخر يبقى ما في حفظه عاما"(6).

ويوضح لنا الكتاني أثناء ترجمته للسباعي المذكور وهو سيدي الجيلالي بن احمد بن المختار أحد علماء أولاد بالسباع وقد توفي بمصر سنة 1213هـ وكان غاية في الحفظ يحكى عنه أنه قال: "ما ألقته، ولو مرة، أذني أو عيني في مخيلتي ارتسم نحو الستة أشهر في حفيظتي". ومن هذا النص المسنود إلى

السباعي الذي يتحدث عن نفسه نفـــهم أنـــه كان يحفظ ما ســمع أو رأى مـــرة واحـــدة مدة ستة أشهر وأن المجيــــدري إذن كـــان ما يبقى ما سمعه أو رآه ســــنة.

ولنعد قليلا إلى صاحب النص الـــذي ذكـــر أنه التقى في نفس السنة بـــهذين العـــالمين القـــادمين مـــن جهـــة المغـــرب وهمـــا المجيـــدري والجيلالـــي السـباعي، فـــهو صـــالح بـــن محمـــد بـــن نـــوح الفلانـــي العمري، وهـــو كمـــا يقـــول عبـــد الحـــي الكتاني وغيره ممن ترجم لــــه أحـــد أبنـــاء منطقة فوتا. وقد ولد ســـنة 1166هـــــ فـــي فوتا جالون، وتعلم بالكبلة علـــى المختـــار ابن بونه وذلك سنة 1179هـــــــ ثـــم انتقـــل إلى عالم فلاني يســـمى محمـــد بـــن ســـنة ومكث معه ست سنين فـــي مكـــان يســـمى باغو (هل هو بوغــــي؟) ثـــم انتقـــل إلـــى تنبكتو ومنـــــها إلـــى الزاويـــة الناصرية بـــوادي درعـــة ثـــم مراكـــش فتونـــــس فالحجاز، الذي حل به ســــنة 1187هـــــ.(7) وقـــد توفـــي صـــالح الفلانـــي بالمدينـــــة المنورة ســــنة 1218هــــــ بعـــد أن اشـــتهر بكونه محدث الحجـــاز بـــلا منـــازع فـــي نهاية القرن الثاني عشـــر وبدايـــة الثـــالث عشـــر.

لقد قـــدم صـــالح الفلانـــي الحجـــاز ســـنة 1187هـــ واشتهر به صيتـــه وذاع وأصبـــح فخـــر المالكيـــة وشـــيخ أهـــل الحديـــث بالمدينة المنـــورة وهـــا هـــو يقـــول" ورد علينـــا مـــن المغـــرب حافظـــان محمــــد المجيدري من آل بـــارك الله والسـياعي.." فعبارة ورد علينا هذه وقعـــت بعـــد ســـنة 1187هـــ دون ريب ما دامـــت هـــذه الســـنة هي ســـنة قـــدوم صـــالح الفلانـــي علـــى الحجاز على هذا فقدوم المجيـــدري علـــى الحجاز كان بعد هذه السنة لا محالـــــة.

ولا ننسى أنه مر بـــــالمغرب مـــع مطلـــع ثمانينيات القرن الثاني عشـــر كمـــا رأينـــا آنفا عندمـــــا درســـنا نصـــوص صـــاحب الوسيط وابن طويـــر الجنـــة وقـــد غـــادر المجيدري المغرب متجـــها نحـــو مصـــر، وقد أقـــام بـــها كمـــا هـــو مذكـــور فـــي المصـــادر ومـــروي فـــي الحكايـــات المتداولـــة.

وفي ظني أن إقامة المجيدري فـــي مصـــر كانت أطول مراحل رحلته إذ كـــانت عـــدة سنين، فإذا اعتبرنا أنـــه غـــادر المغـــرب الأقصى قبيل 1183هـــ سنة حجـــة ســـيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم وأنه لـــم يصـــل الحجاز إلا سنة 1187هـــــ اعتمـــادا علـــى نـــص صـــالح الفلانـــي- تبيـــن أن فـــترة إقامته بمصر تزيد على خمـــس ســـنين لا محالة.

والنصوص المكتوبة والحكايـــات المرويـــة حول إقامة المجيدري بمصر كثـــيرة فـــهذا محمد عبد الله بن البخاري ينـــوه بعلاقتـــه العلمية بمصر، وخاصة مع عالمـــــها الفـــذ السيد مرتضى الزبيدي:" كــــان مرتضـــى الزبيدي يعطـــــي لمحمـــد المجيـــدري مـــا كتب من شرحه على القـــاموس يصححـــه له وربما خط علـــى ســـطر أو ســـطرين مـــن تلـــك الشـــروح ويســـلم لـــه المرتضى"(8). والمرتضى المذكـــور أحـــد أعيان العلماء فـــي القـــرن الثـــاني عشـــر

الهجري بمصر، وهو صاحب التآليف الكثيرة التي منها تاج العروس وقد شرح به معجم القاموس للفيروزبادي. وظل المرتضى يراسل المجيدري كما ذكر ذلك محمد عبد الله بن البخاري في كتاب العمران. ويذكر أن للمرتضى معجما ترجم فيه لمشائخه ومنهم المجيدري، إلا أن النسخة الوحيدة من هذا المعجم والمودعة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة، والتي ما زالت مخطوطة لا يوجد منها سوى الجزء الأول الذي ينتهي عند حرف العين، ونرجو أن يتم العثور على بقيته حتى نحصل على ترجمة الزبيدي للمجيدري. وقد مر بنا كلام ابن الأمين صاحب الوسيط عن إكرام أمير مصر له وهو ما يؤكد أهمية المرحلة المصرية من رحلة المجيدري.

وإذا أضفنا إلى هذه العناصر المختلفة أن المجيدري قد توفي بموطنه موريتانيا سنة 1204هـ وأنه ما توفي حتى نشر مذهبه السلفي ودعا الناس إليه ولاقى المشاق وتعنت العلماء وجدالهم ومهاجاتهم. وأن أكبر علماء عصره كالمختار بن بونه الجكني المتوفى 1220هـ والشيخ سيد المختار الكنتي المتوفى سنة 1226هـ وابن عمه سيدي عبد الله بن الفاظل "فحل تيرس"، كانوا من أبرز أنداده فهمنا أنه رجع من حجه وأقام بموريتانيا برهة من الزمن مكنته من هذه الدعوة ومواجهة ما نجم عنها من أحداث وكل هذا لا يمكن أن يتم إلا في ظرف زمني طويل نسبيا. ولنفترض جدلا أن المجيدري أمضى العقد الزمني الأخير من عمره وهو في سبيل نشر مذهبه السلفي الإصلاحي والدعوة إليه بعد عودته من الحج لأن نشر مذهب والدفاع عنه يتطلب وقتا وعلى هذا الافتراض قد يكون المجيدري، ربما عاد إلى موريتانيا قريبا من 1194هـ. وكحصيلة لما سبق يمكن أن نعتبر أن سفر المجيدري نحو المشرق تميز بكونه ينقسم إلى ثلاث مراحل هامة:

*مرحلة مغربية تمت ما بين السنوات الأخيرة من سبعينيات القرن الثاني عشر الهجري وانتهت مع سنة 1183هـ.

*مرحلة مصرية بدأت مع سنة 1183هـ وانتهت مع نهايات قريبة من نهايات ثمانينات القرن.

*مرحلة حجازية: وكانت في السنوات الأولى من تسعينات هذا القرن.

يبقى أن نشير إلى أنه من المفيد لدراسة حياة المجيدري ومذهبه الإصلاحي وموقفه السلفي أن يقع الاهتمام بالبحث عن تفاصيل حياته هو، لكن أيضا أن يتم التركيز على السياقات الثقافية المختلفة والرجال الذين التقى بهم شرقا وغربا: ولا شك أن كتاب العمران لمحمد عبد الله بن البخاري يبقى من أهم المراجع المكتوبة التي فيها نتف ونماذج من حياة هذا الشيخ الفذ.

الهوامش:

1.من العجيب أن محمد عبد الله ابن البخاري بن الفلالي الذي كان من أسباب تأليفه لكتاب العمران استعراض رسالة المرتضى الزبيدي وكذلك رسالة أحمد جمل الليل وهما موجهتان للمجيدري، وما إن بدأ في استعراضهما حتى انبتر النص وضاع ذلك الجانب المهم من كتابه، فلم نجد ذكرا لهاتين الرسالتين في النسخ المتداولة من كتاب العمران.

2.أنظر الوسيط في تراجم أدباء شنقيط ص 215.

3.انظر الوسيط ص38.

4.انظر تاريخ ابن طوير الجنة، تحقيق سيدي أحمد بن أحمد سالم، ص78، طبعة معهد الدراسات الإفريقية الرباط سنة 1995.

5.انظر سيدي أحمد بن أحمد سالم: علماء البلاد الشنقيطية ورحلة الحج في القرون الماضية، مجلة الموكب الثقافي الصادرة عن اللجنة الوطنية الموريتانية للتربية والثقافة والعلوم، العدد2و3 السنة 1995 ص 49-57.

6.انظر فهرس الفهارس والإثبات لعبد الحي الكتاني، الجزء الأول، ص 297 و298، طبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،1402هـ/1982م.

7.انظر عبد الحي الكتاني: فهرس الفهارس والإثبات ج2 ص901 وص 902.

8.انظر: كتاب العمران لابن البخاري بن الفلالي ص69.

سيد عبد الله ابن رازكه ورحلته العلمية

* المصطفى ابن حب الله
صحفي- جريدة الشعب

لقد تميزت بلاد شـــنقيط خـــلال القرنيــن 12و13هــ بكـــثرة علمائـــها وموســـوعيتهم العلمية، حيث كان الواحـــد منـــهم عالمـــا في كل الفنون، ومع ذلك فهو فقيـــه زاهـــد صوفي أديب شاعر يتـــذوق الأدب الرفيـــع يجالس جميع طبقات المجتمـــع.

من هذه الشخصيات النـــادرة كـــان ســـيد عبد الله ابن رازكه، أول مؤســـس حقيقـــي للشعر فى بلاد شـــنقيط، فكيـــف تـــم لـــه ذلك؟

اسمه: ســـيد عبـــد الله ابـــن محمـــد ابـــن القاضي المعروف بابن رازكه، ولـــد ســـنة 1060هـــ بمدينة شنقيط وليس فـــي (الكبلـــة) كما روي صاحب الوسيط لأن أبـــاه محـــم لم يغادر قط مدينة شنقيط إلـــى أن توفـــي بها، وكذلك أمه بقيت بها إلـــى أن توفيـــت

أسرته وتعليمه:

وسيد عبد الله ينتمي إلـــى أســـرة عريقـــة في العلم فـــأبوه محـــم أو محمـــد عـــالم، خاصة في علوم الفقه وعلوم اللغـــة وهـــو الذي خلف أبـــناءه علـــى محظرتـــه عندمـــا غادر عندما غادر شـــنقيط متوجـــها إلـــى أرض الكبلة، وأما جده فهو عبـــد الله بـــن الطالب القاضي ويعرف بالغـــاظي قـــاضي شنقيط وقاضي لبراكنة، ومعـــروف بعلمـــه وانه أخذ العلم عن كثـــير مـــن معاصريـــه خلال رحلته للحج، وابنـــه العـــالم ســـيدي الحسن عامل ناصر الدين علـــى الصدقـــة، في أيام دولة نـــاصر الديـــن. ففـــي هـــذا الجو المفعم بالخصال الحميـــدة والانكبـــاب على العلم نشأ ابن رازكـــه.

وكانت دراسته على شيوخ متعدديـــن فـــي داخل البـــلاد وخارجـــها، فقـــد درس أولا في مدينة شنقيط علـــى أبيـــه محـــم وفـــي هذه المحظرة تلقي جل معارفـــه الأوليـــة: فقـــد حفـــظ القـــرءان وبعـــض المتـــون الصغيرة، كمـــا درس فـــي شـــنقيط فـــى محظرة العالم الطالب محمد بـــن بلعمش التي كانت محط رحال طلبـــة العلـــم مـــن مختلف أنحـــاء القطـــر الشـــنقيطي، وقـــد تلقى بعـــض المعـــارف وخاصـــة بعـــض الفنون التي لم تكـــن معروفـــة فـــي ذلـــك الوقت، مثل الحساب والمنطق، كمـــا أنـــه قد درس في مدينـــة وادان فـــى محظـــرة إدوالحـــاج وقـــد أورد صـــاحب الوســـيط حكاية وقعت له هنالك إبـــان طلبـــه للعلـــم وكانت هي سبب أبياته التـــي يفتخـــر بـــها وهـــي:

لقد شمخت أنفا علينا خديجة
وقالت بآزار لها إدواري
ونحن الانوف الشامخات على الورى
تقاصر عنا كل أنف وصاري

وبعد هذه المرحلة من حيـاة سـيدي عبـد الله انتقل مبكرا إلى القبلـة ودرس بكبـار محاظرها، أولا في محظرة جـده عبـد الله بن الطالب، وقد تلقى عنه معـارف عـدة في الأصول والفقـه وغيرهـا، كمـا انـه انتقل إلى محظرة مينتحن ابن مـود مـالك الديمـاني. وقـد انتصـب هـذا الشـيخ للتدريس وتخرج على يـده جماعـة مـن العلماء، أمثـال محمـد اليدالـي، وغـيره (جيل ما بعد شـرببه). وقـد أخـذ عنـه صاحبنا بعـض علـوم الحديـث والفقـه وغيرها، ولـه معـه عـدة ممازحـات إذ يبدوا أن مينتحن كان يقدره ويعـترف لـه بالتفوق قـائلا:

لسيدنا مينتحن بردونة إذا
خطت أخطأت سير المواضى الأمالح
تباهى ذرى الأعراف منها ذؤابة
على نافع والتونسي ابن صالح

فيجيبه شيخه منتحن مداعبا له، وكان يمارس قرض الشعر:

لئن كان عبد الله قد عاب عرفها
وأخطأها سير المواضى الامالح
فقد زانها تبغيلها واصطلاؤها
إذا ارتكبت يوما أمام الملالح
عليها فتى لا ينثني لكريهة
وليس بذي سيف وليس برامح

وبعد مينتحن انتقل صاحبنـا فـي رحلـة علمية معروفـة إلـى المغـرب، والأدلـة كثيرة على أنه درس هنـاك: فمـن تلـك الأدلة هذا التبادل العلمي الذي تمثـل فـي جملة من الألغاز يوجهها إليهم دائمـا كمـا إن صـاحب فتـح الشـكور قـد ذكـر أسماءهم بقوله: "أخذ عقـائد أهـل السـنة وعلم المعاني والبيان والمنطق عـن عـدد من الأشياخ الذين أدركـهم فـي المغـرب الأقصى والسوس كالسـيد أحمـد العطـار وأبى مدين القاضي الأكبر والسـيد أحمـد بن يعقوب الولالي عن سيد محمـد ميـارة الفاسى عن سيد احمد المقري..الـخ".

فسعة علم الرجل تظهر جليـا فـى إرثـه الشعري والعلمـي عمومـا وكذلـك فـى كـثرة العلمـاء الذيـن أخـذوا عنـه وعظمتهم، فمن تلامذتـه:

-الحاج إبراهيم والد العلامة المجـدد سـيد عبد الله وقد سماه باسمه تبركا بـه.

-الفقيه سيد احمد بـن سـيد محمـد بـن موسى الولاتي شيخ الطـالب محمـد بـن ابي بكـر الصديـق البـارتيلي الولاتـي صاحب كتاب فتح الشـكور فـى علمـاء التكرور، وقد أخذ عنه هذا الفقيـه تفسـير القرءان، وقـرأ عليـه تـأليف السنوسـي وإضـاءة الدجنـة، وألفيـة العراقـي، وصحيح البخاري، وجمع الجوامـع لابـن السبكي، وتلخيص المفتـاح لابـن هشـام، وديوان امرئ القيس، والسـلم، ومختصـر السنوسي فى المنطق، إلي غير ذلـك.

آثاره العلمية:

كان من الشـائع المعـروف إلـى عـهد قريب أن ولد رازكـه لـم يخلـف أثـرا كبيرا إلا ما كان من النبـذة القليلـة مـن

الشعر، والتي قدمها لنا صاحب الوسيط في كتابه، مع أن هناك مقولة معروفة لأحد كبار شيوخ المنطقة الكبار وهو من الجيل الموالي لجيل ابن رازكه تقول: "إن علماء القطر الشنقيطي في ذلك العهد أربعة عرفهم الخاص والعام وهم: سيدي عبد الله بن محم (ابن رازكه) ومحمد اليدالي، وسيد عبد الله ابن الحاج ابراهيم، والمجيدري بن حب الله، واثنان لم يتركا لا أبناء ولا مؤلفات وهما سيد عبد الله بن محم المجيدري بن حب الله".

إلا أنه بفضل الجهود التي قام بها العلامة اباه بن عبد الله أكتشف أن لسيد عبد الله مؤلفات وبعض الأشعار التي لم ينشرها كتاب صاحب الوسيط ومن هذه المؤلفات:

- نظم في البيان في معظم التلخيص في خمسمائة بيت، وسماه نزهة المغني في ظهور البيان والمعاني، وقد شرحه الشريف حماه الله الغلاوي.
- تآليف في المنطق منها نظم مشروح.
- نظم في التصوف جمع فيه أسماء ومقامات رجال التصوف.
- أجوبة الرسالة الفقهية محمد بن عالي الولاتي.
- نوازل في الفقه، وتعرف بنوازل سيد عبد الله بن محم.

معاصروه من العلماء:

عاصر ابن رازكه رواد النهضة الثقافية في هذه البلاد من عظام العلماء والشعراء وأصحاب الرأي العظام والمجذدين خصوصا ممن ألفوا في فنون لم تضرب قبلهم، ومن أعظمهم صديقه العلامة الشيخ محمد اليدالي تاج العلماء في عصره، وكان كل من الرجلين يقدر الآخر ويمدحه ويرى أنه وحيد زمانه في الشعر والعلم وكان سيد عبد الله يقدر اليدالي خصوصا من الناحية الشعرية.

ومن معاصريه محمد الكريم بن الكوري بن سيد الفال وقد مدحه وراسله بالشعر الكثير حينما كان في المغرب، وكذلك من أصدقائه البارزين مسكه بن بارك الله، ويبدو أنه كان رفيقه في الدراسة عند شيخه مينتحن، ومن معاصريه الشاعر بوفمين المجلسي، فهؤلاء يمثلون النخبة في المجتمع آنذاك فارتباطه بهم ينم عن كونه على قدر كبير من العلم والشعر والتميز الثقافي الرفيع، فكل الرجال الذين ذكرنا كان رأس مجتمعه من الناحية العلمية والاجتماعية وهو المسؤول عن قومه في كل المحافل.

ومن معاصريه من السلاطين، المولى إسماعيل وابنه الامير العالم محمد، ويبدو أن العلاقة كانت وطيدة بين صاحبنا وبين هذا الأمير، حيث كانا أديبين من الطراز الرفيع، ويظهر أنه كان يقيم عند الأمير يمدحه ويحضر مجالسه الأدبية والعلمية، إلا أن التاريخ لم يحفظ لنا إلا نبذة قليلة من هذه الآثار، منها قصيدتان في ديوانه، كما

أن منها بعض المقطوعات التي كان الأمير يهدى له من حين الآخر كالبيتين المثبتين فى الوسيط:

مكناسة الزيتون فخرا اصبحت
تزهو وتفخر فى ملاء أخضر
فرحا بعبد الله نجل محمد
قاضي القضاة ومن ذؤابة مغفر

***

جاء الحبيب الذي نرجوه من بعد
والشمس فى وجهه قد أثرت أثرا

ومنها:

لقد أهدت لنا شنقيط سحرا
حلالا فوق سحر الساحرينا

ومحمد العالم هذا يعتبر من رواد النهضة فوق الأدبية التي كان سيد عبد الله أحد روادها وقد أورد له الأستاذ عبد الله كنون مقطوعة شعرية تدل على مقدرة شعرية فائقة.

وقد اتصل بمولى إسماعيل وواصله ومن المفروض أنه مدحه إلى أن المصادر لم تمدنا بذلك.

ومن معاصريه من الأمراء أعمر آكجيل بن هدي بن أحمد بن دمان الذي رثاه فى بائيته الواردة في الديوان كما أن أخاه أعل شنظورة صديقه الخاص الذي سافر معه إلى المغرب وهو الذي توسط بينه وبين السلطان مولاي إسماعيل من طرد أبناء رازكه من إمارته فأعانه "لمحلة" وقد عزاه فى أخيه أعمر آكجيل قائلا:

فصاحب علي الصبر فيه وأخيه
فمحمودة عقبى من الصبر صاحبه

منزلته الشعرية:

فسيد عبد الله بن رازكه كان من الناحية التاريخية أول شاعر عرف بهذه البلاد بالمعنى المتعارف للشعراء فهو أول من اتجه بالشعر إلى الأغراض التي كان القدماء يطرقونها من مدح ورثاء وغيرها.

وكان متأثرا بشعراء الأندلس فشعره يعتبر من شعر أعلى الطبقات، الجاهليين والإسلاميين والعباسيين، فالعلامة محمد فال ولد باب يعتبر ذكره لبعض الأماكن التي لم تكن موطنه ومخالطة أهلها، مواطن جديدة فيقول:

وقد سن عبد الله ذلك قبلنا
وما كان شنقيط يضيف له غدرا (الخ..).

وأما الأدباء المعاصرون فيتجلى اهتمامهم به بوضوح، فقد تعرض الدكتور محمد المختار ولد أباه في أطروحته: مدخل إلى الأدب الموريتاني ضمن الشعر المعاصر له في الاتجاه البلاغي، ويعتبره زعيم هذا الاتجاه ورائده المتقدم على غيره، كما ان الأستاذ عبد الله كنون ترجم له في نطاق الأدباء المغاربة، واعتبره من زعماء الحركة الأدبية فى أوائل عصر الدولة العلوية، وقال إن نفسه فى الشعر نفس شنقيطي. فإن تفوق أهل شنقيط في علوم العربية والنبوغ الذي ظهر منهم

فى ذلك العصر وخاصة فى نظـم الشـعر العربي. وقد تعرض لـه الأستاذ عبـاس الجراري فى مقـال منشـور فـى مجلـة المشاهد تحـت عنـوان "الصحـراء مـهد أصيل للثقافة" وأعتبره مـن رواد الحركـة العلمية فى ذلك العهد وحلقة اتصـال بيـن المغرب والصحـراء.

من كل ما تقدم يتضح لنا أن شـاعرنا قـد لعب دورا بارزا فى الحركة الأدبيـة فـى العصر الذي عاش فيـه وبلـغ شـأوا لـم يبلغـه أحـد مـن معاصريـه فـى هـذا المنحـى.

أغراض الشعر عنده:

لم يطرق ابـن رازكـه كـل الأغـراض الشعرية التي طرقـها القدمـاء بـل إنـه طرق بعضا منها واهمـل أو كـاد يـهمل البعـض الآخـر، هـذا مـا تشـهد بـه النصوص المتحصـل عليـها حتـى الآن.

والأغراض التي تناولـها هـي: المـدح، الرثـاء، العتـاب والشـكوى، الألغـاز والأحـاجي (الشـعر التعليمـي)، أمـا الغزل، الفخر، الـهجاء، الوصـف، إلـى آخر ما طرقه القدماء فهذه لا نجـد منـها غرضـا مسـتقلا يقصيـده وإن كنـا سنستعرض لبعض منها ضمـن القصـائد المخصصة لغرض من الأغـراض التـي أشرنا لها، أو فى أبيات مسـتقلة، وسـوف نعطي لمحة عن كـل غـرض مـن هـذه الأغراض إلا أن المدح هو الأوفـر:

المدح من الفنون الشـعرية القديمـة التـي كان الشـعراء يطرقونـها منـذ العصـر الجـاهلي إلـى اليـوم ويمكـن أن نقسـم مدائحه إلى ثلاثة أقسـام:

-قسم مدح بـه النبـي صلـى الله عليـه وسلم (فائيته فى وصـف نعلـه صلـى الله عليه وسـلم).

-قسم مـدح لبعـض العلمـاء والأوليـاء الموريتانيين (الكـوري، محمـد الكريـم، محمد اليدالـي).

-قسم مدح به المولى محمد العـالم الـذي كان أميرا وولي عـهد لأبيـه (الحائيـة - الدالية).

السر ديات البويتيقية ومشغل الدلالات

* محمد الأمين ولد مولاي إبراهيم
باحث موريتاني مقيم في القاهرة

1- عتبة:

1-1-عرف النقد الروائي العربي في الربع الأخير من القرن العشرين تطورا ملحوظا تمثل في توجه هذا النقد إلى الاهتمام بالنص السردي والعناية بالبنية السردية واللغوية؛ وسعيه إلى الارتباط بالمتن السردي العربي في أبعاده النصية الداخلية، والعزوف تدريجيا عن الأبعاد التاريخية التي ركز عليها أصحاب النقد السوسيولوجي؛ سواء في تأريخهم لهذا المتن أو في مقاربتهم لنصوصه. ويمكن القول هنا إن جهود رواد النقد الروائي المهتم ببنية النص البنيوية عند كل من سمير روحي الفصيل(1) وخالدة سعيد(2) ود. نبيلة إبراهيم سالم(3) نهاية السبعينات - كانت البداية التي مهدت لتطور هذا النقد وتأصيله على يد جيل الثمانينات؛ وهو الجيل الذي ستسهم تراكماته في تطوير أدواته المنهجية والوعي بها وبالتفكير المنهجي والنقدي اللذين عليهما يتأسس هذا النقد.

1-2 . ومن هنا شهد النقد الروائي العربي في الثمانينات ظهور اتجاهات نقدية سردية متعددة المداخل في مقاربتها النص السردي العربي؛ ذات مرتكزات نصية ومنهجية متعددة؛ مستفيدة مما حققته مناهج النقد الأدبي الغربية من إنجاز في تعاملها مع النص السردي، نزيد هنا أن نقصر القول على تجربة النقد "البويتقي" السردي منها في النقد الروائي العربي، لما تميز به أصحاب هذه التجربة من سمات نقدية ومنهجية ميزت اتجاههم عن غيره؛ سوف يبين عنها التحليل في وقتها.

1-3 . وحرصا منا على إعطاء صورة لملامح هذه التجربة النقدية الفنية والواعدة في نقدنا الروائي العربي؛ كان علينا، ولغاية منهجية نقدية، أن نرصد هذه الملامح من خلال مشغل نقدي ارتبط به، في نظرنا، السياق الخاص لنشأة هذا الاتجاه في نقدنا الروائي المعاصر، هو مشغل الدلالة، ولم يرتبط به السياق العام لنشأة هذا الاتجاه في النقد الغربي؛ مما يضع يد المهتم بتاريخ المناهج النقدية عندنا على مظهر من مظاهر خصوصية نشأتها في فكرنا الأدبي النقدي؛ ينبغي- في نظرنا- التركيز عليها والعمل على إضاءتها والوعي بها: كلما وقع التعرض للأسس النقدية والمنهجية لهذه المناهج أو التأريخ لها.

2- في السياق العام:

2-1- يمكن القول إن السياق النقدي العام الذي أنتج الاتجاه البويتيقي السردي يعود إلى ما عرفته دراسة

السرديات من تطور ملحوظ منذ منتصف الستينات وبداية السبعينات في فرنسا، وعلى يد أصحاب اتجاه السرديات البويتيقي(5) المشتغل بالسرديات "باعتبارها اختصاصا جزئيا يهتم بسردية الخطاب السردي ضمن علم كلي هو"البويطيقا" التي تعني بأدبية الخطاب الأدبي بوجه عام(6) . وهو اتجاه حصر موضوع السردية في دراسة الخطاب باعتبارها الأصل الذي تبلور إبان الحقيقة البنيوية، وعمل السرديون على حصر مجال اهتمامهم، وجعله مقتصرا على الخطاب في ذاته. وفي هذه الحقبة تأسست الأصول وتم تحديد المكونات البنيوية للخطاب السردي، التي تميزت بها السرديات عن غيرها من الاختصاصات التي تبحث في السردية مثل السميوطيقا السردية مثلا، واكتسبت بذلك شرعيتها المنهجية ومشروعيتها العملية(7).

2-2. غير ان الاهتمام المتزايد من يوما بالسردية عامة وبسرديات الخطاب الخاصة، قد غير من موقف أصحاب أطروحة السرديات الحصرية في اتجاه توسيع دراسة السردية لتشمل: القصة والنص. فيما يعرف بالسرديات التوسعية أو سرديات النص، بعبارة يقطين، وهي التي سعت إلى تجاوز المستوى اللفظي للخطاب، بانفتاحها على مستويات أخرى لم يهتم بها، في الحقبة البنيوية، ودارت نقاشات واسعة(8) حول هذا التوسيع وإمكاناته(9).

2-3. ومن الملاحظ ان الدراسات السردية قد بدأت منذ منتصف الثمانينات تؤكد على طابع التكامل ما بين السرديتين: سردية الخطاب وسردية النص، من خلال التشديد على بعد الدلالة (الوظيفة / المرجع)، الذي لم يكن الشغل الشاغل لأصحاب "سرديات الخطاب"، في الوقت الذي شغل به أصحاب "سرديات النص" بفعل ارتكازها على بعد التلقي وجماليات القراءة في تحديد هذه السرديات ووظائفها الدلالية. وقد كان التأكيد على بعد اللغة(10) في الانتقال من بنية الخطاب إلى النص السرديين في دلالتهما على المرجع (السياق الاجتماعي الذي افرز النص)- أهم المداخل للتقريب بين السرديتين: سردية الخطاب وسردية النص.

2-4. صحيح ان الاتجاه البويتقي السردي؛ قد دفع بدراسة السرد خطوة نوعية، نحو تدعيم منهج بويتيقي يسعى للوقوف على شعرية السرد والكشف عن طرق اشتغال الخطاب داخل النص السردي. وهي خطوة مكنت من وصف تقنيات المتخيل السردي ووضع مصطلحات وضوابط منهجية للإمساك بمختلف تشكلات الخطاب السردي في النص، مما ساهم في جلاء مواطن الانتقاء والاختلاف في صيغ انبناء الخطاب داخل كل نص ، وهو ما ساعد

على الكشف عن خصوصية تشكل الخطاب من نص إبداعي لآخر من جهة، وعن خصوصية هذا التشكل في السياق السردي والثقافي اللذين أنتجاه من جهة ثانية، ومن هنا كانت أهمية تبني المنهج البويتيقي السردي في دراسة السرود وأشكال كتاباتها، دراسة وصفية تستلهم روح المنهج العلمي في وصفها لهذا الخطاب.

2-5.غير أنه من الملاحظ أن حصر موضوع هذا الوصف-كما أشرنا إلى ذلك سابقا- في الخطاب دون غيره من مكونات النص السردي(القصة/النص) وعدم العناية بالدلالة والاشتغال عنها بالخطاب، قد جعلا هذا المنهج عرضة للنقد والمساءلة من طرف المؤكدين على البعد الدلالي والوظيفي المرجعي. على أنه من الملاحظ أن أصحاب السرديات البويتيقية، وهم يحصرون تحليلاتهم في الخطاب وطرق اشتغاله في النص السردي، كانوا يشيرون دائما إلى بعد الدلالة وإن لم يولوه كبير اهتمام، فتودوروف في كتابه "البويتيقا" وأثناء حديثه عن تحليل النص الأدبي؛ ينتهي إلى أننا "نستطيع إذن تجميع قضايا التحليل الأدبي في ثلاثة أقسام بحسب ارتباطها بالمظهر اللفظي من النص أو التركيبي أو الدلالي".(11).

2-6. ولئن اقتصر تحليل تودوروف-في كتابه هذا- على المستويين اللفظي أو التركيبي فقد خصص صفحات منه لطرح ما أسماه "إشكالية النص الأدبي الدلالية"(12). معتبرا أن سؤال الدلالة ينبغي أن يكون "بالتميز بين نمطين من الأسئلة الدلالية: أسئلة شكلية وأخرى مادية، أي ما هي الكيفية التي يدل بها نص من النصوص؟ علام يدل"(13). وقد تعرض في إجابته على السؤال الأول-وهو أنه متعلق بلغة النص- إلى ضرورة تجاوز الطرح التقليدي القائم على ثنائية: الحقيقة والمجاز- إلى ضرورة الدلالة؛ (حيث يستدعي الدال المدلول) وصيرورة الترميز حيث يرمز مدلول أول إلى مدلول ثان؛ (إذ) إن الدلالة موجودة في المفردات (في جدول الكلمات)، أما التميز فيعتمل في الملفوظ داخل التركيب"(14). وفي إجابته على السؤال الثاني تعرض لقضية علاقة النص بالعالم(المرجع).

على هذا النحو يتبين لنا أنه في الوقت الذي كان أصحاب الاتجاه الحصري للسرديات يحصرون دراستهم في بنية الخطاب السردي. كان سؤال الدلالة يجد طريقه دائما إلى أطروحتهم بطريقة أو بأخرى.

3-في السياق الخاص:

3-1.لئن لاحظنا سابقا أن السرديات البويتيقية في النقد الغربي قد ارتبط ظهورها ونشأتها بنوع من الاستبعاد المقصود لمشغل الدلالة، على الأقل بالنسبة للنقد الفرنسي- للخيال النقدي الذي تبناه أصحاب هذا الاتجاه والقائم على التركيز على المستوي التعبيري في دراستهم للسرد ونصوصه انطلاقا

من الخطاب موضوعا لدراستهم، لئن لاحظنا ذلك-فإن ظهور تجربة نقد السرديات البويتيقية في النقد الروائي العربي المعاصر- قد ارتبط ظهورها بهذا المشغل وسعى أصحاب هذا الاتجاه إلى الاشتغال على المستويين التعبيري والدلالي للنص السردي العربي وإن بدرجات مختلفة ومتفاوتة كما سنرى.

3-2.والذي يبدوا لنا، إن ارتباط نشأة هذه التجربة النقدية بمشغل الدلالة مرده إلى السياق الخاص الذي ظهرت فيه هذه التجربة والخلفية الفكرية والنقدية التي أنتجتها. ذلك أن السياق الخاص لهذه التجربة والأفق النقدي الفكري المتحقق فيه، هو سياق التطور النقدي الذي عرفه النقد البويتقي السردي الغربي منذ بداية الثمانينات؛ ومراجعة الجيل الجديد من أصحاب السرديات البويتقية لأطروحة المؤسسين، في ضوء ما حققه الفكر النقدي الأدبي واللساني الغربيين من إنجازات.

وهي المراجعة التي أدت حواراتها النقدية المكتوبة إلى انقسام أصحاب السرديات البويتقية اتجاهين: اتجاه يتمسك بحصر موضوع الدراسة البويتقية في الخطاب السردي (القصة، النص)، ويفتحه على مكونات جديدة لم يتناولها مؤسسو الاتجاه. وقد كان لهذا السياق أثره البالغ في تطور النقد الروائي العربي بداية من منتصف الثمانينات، فقد أدت تراكمات المرحلة البنيوية لهذا النقد بجهديها النظري والتطبيقي من تجديد أدوات هذا النقد وتكييف نمط تفكيره في ضوء ما حققته مناهج ما بعد البنيوية، وما أتاحته السرديات البويتيقية بالذات من إمكانات جديدة في التعامل مع النص السردي.

3-3.لقد كان لكل من التراكمين: الغربي والعربي دوره البارز في ظهور جيل من النقاد الروائيين العرب أكثر قدرة على استلهام "السرديات البويتيقية" والاستفادة من تطورها وأكثر وعيا بدرجات ملاءمة أطروحات هذا الاتجاه في مقاربتها للنصوص العربية والتعامل مع السرد العربي مقاربة وتنظيرا، بحكم إطلاع هذا الجيل على الفكر النقدي الغربي بلغته التي كتب بها ومن مصادره التي استقي منها.

وقد كان النصف الأخير من الثمانينات الفترة التي شهدت ظهور أهم الأعمال النقدية المكرسة لهذا الاتجاه خيارا نقديا جديدا، يراهن على أطروحته ويتبنى أدواته النقدية وتفكيره المنهجي في تعامله مع مدونة السرد العربي ونصوصه القديم منها والحديث. ومع أن معالم هذا الاتجاه قد بدأت تتضح من خلال مجموعة من البحوث والدراسات الجماعية والأكاديمية، المرقونة في الجامعات أو المنشورة في الدوريات والمجلات العربية المتخصصة، إلا أننا ولغاية منهجية سوف نقتصر على المؤلفات المنشورة التي أعطت لهذا الاتجاه ملامحه المتميزة في النقد الروائي العربي، باعتبارها عينة على

كبرى درجات كثافة حضور هـــذا الاتجـــاه في هذا النقد، لنلتمس من خلالـــها ارتبـــاط ظهور تجربة الســـرديات البويتيقيـــة فـــي النقد الروائي العربي بمشغل الدلالـــــة.

3-4.اتضحت معالم أطروحة هـــذا الاتجـــاه من خلال بعض الدراسات الســـردية التـــي ارتبطـــت بنصـــوص روائيـــة عربيـــــة، وبالبحث عن خصوصية الســـرد العربـــي وتشكلاته النصية. ويمكن أن نذكـــر مـــن أصحاب هـــذا الاتجـــاه المراهنيـــن علـــى خياره النقـــدي مجموعـــة مثلـــت أعمـــال البعـــض منـــهم بدايـــات، مـــا لبثـــت أن استمرت في التراكم: د.ســـيزا قاســـم و د. يمنى العيد و د. ســـعيد يقطيـــن وغـــيرهم ممن ساهم في تدعيم هذا الاتجاه فـــي نقـــد النص السردي العربـــي ومقاربتـــه، وفـــق منـــهج يتبنـــى أطروحـــــة الســـرديات البويتيقية النصية بشيء من التفـــاوت.

هوامش الدراسة :

*نشر هذا البحث في مجلة "علامات في النقد" في عددها 33 لعام1999-ولأنها لا تصل إلى القارئ الموريتاني فقد ارتأينا اعادة نشره لتعم الفائدة.

1.سمير روحي الفيصل: "ملامح في الرواية السورية" منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق،1979.

2.خالدة سعيد: "حركة الإبداع: دراسة في الأدب العربي الحديث" دار العودة، بيروت، 1979.

3.موريس أبو ناصر:"الألسنة والنقد الأدبي، في النظرية والممارسة "دار النهار للنشر، بيروت، 1979.

4.نبيل ابراهيم سالم:نقد رواية من وجهة نظر الدراسات اللغوية الحديثة، النادي الأدبي، الرياض،1980.

5.بدأ هذا الاتجاه:مع بارت في بحثه المنشور في عدد 8 من تواصلات لعام 1966.

R.Barthes. Introduction à l'analyse structurale des recits, in, comunication,8,1966.

والمعنون: مدخل إلى التحليل البنيوي للحكي، ثم تدعم هذا الاتجاه مع تودوروف في كتابه"الشعرية":

T.Todorov Poétique.Seul –

6.سعيد يقطين:الكلام والخبر:مقدمة للسرد العربي، المركز الثقافي العربي، ط.الأولى، الدار البيضاء،1977،ص/24.

7.سعيد يقطين: المرجع السابق،ص/24.

8.عبرت عن هذا الاتجاه التوسيعي للسرديات البويتيقية، أطروحات عديدة أشهرها ما ظهر في مجلة poétique التي يشرف عليها جنيت نذكر منها:

-G.D.Farcy, de l'obstination narrtologique in Poétique, no 68.Nov.1986.P.500

-G.Brulotte,petite narrtologie dit erotique, in poétique,no,65.Fev,1991,p,3,16.

9.سعيد يقطين: الكلام والخبر، مذكورا سابقا،ص/24.

10.من أبرز من انطلق من اللغة للتقريب بين: بنية الخطاب وبنية النص بيير زيما، في منهجه السسيو نصي الذي عرض الأطروحة في كتابه.

11.تودوروف:الشعرية، ترجمة شكري المبخوت ورجاء بن سلامة، دار توبقال، الطبعة الأولى،1989، دار البيضاء،ص/31.

12.تودوروف الشعرية: المرجع السابق،ص/33.

13. تودوروف الشعرية: المرجع السابق،ص/33.

14. تودوروف الشعرية: المرجع السابق،ص/33.

دلالة الأسماء والألقاب في أعمال يوسف القعيد الروائية
(الجزء الثاني)

* ازيد بيه ولد محمد البشير
جامعة انواكشوط

أما في الرواية الثالثة "الحـــرب فـــي بـــر مصر" فنجد تعاملا مع الأسماء مـــن نـــوع آخر حيث أن طابع هذه الروايـــة المميز يتمثل في تغييب الأسـماء لصالح ألقاب يحمل كل فصل في عنوانـه لقـب إحـدى الشخصيات الذي يدل فـــي الغـالب علـى وظيفة تشغلها إما فـي الحيـاة العاديـة أو اكتسبتها من خلال دورهـا فـي الحكايـة. وهكذا تتأسس هذه الروايــة بنائيـا علـى ستة فصول معنونـة بألقـاب الشـخصيات التي تتولى الحكي. ولـهذا نجـد الأسـماء تغيب كليا لصالح هـــذه الألقـاب وتخلـو الرواية إلا مـــن اسـم واحـد للشـخصية المحورية فيها، مما يعطـــي لـهذا الاسم دورا بارزا فـي السياق الاسمي العـام للرواية، ويجعلـه محـور حديـث جميـع الشـخصيات وملتقـى الفصـول التـــي يتعـــاقب رواتـــها علـــى حكـــي قصة(مصري)وما جرى لـــه.

ورغم أن عدم تخصيـــص فصـــل يحمـــل اسم مصـــري علـــى غـــرار الشـــخصيات المهمة الأخرى فـــي الروايـــة قـد يوهـم بثانويته في الأحـــداث ويعطـــي انطباعـــا بأن الشخصيات المهمـــة هـــي فقـط مـــن وردت ألقابــها عنـاوين للفصـول السـتة (العمـــدة، المتعـــهد، الخفـير، الصديـــق، الضـــابط، المحقـــق)، إلا ان الروايـــة تحرص كل الحـــرص علـــى أن لا يكـــون ذلك دليلا علـــى عـــدم الأهميـــة، بـــل إن الروائـــي يتفـــانى فـــي أن يجعـــل مـــن مصـــري الشـــخصية الرئيسـية بوسـائط أخرى من أهمها تخصيصـــه بـــهذا الاسـم الذي له أكثر من دلالة في السـياق العـام للروايـــة إذ ((لا يمثـــل الشـــخصية المركزية في الرواية فحسب بـــل يسـتطيع أن يمثل المجتمع برمتـــه))(12).

ويـــدل هـــذا التوكيـــد الاســـمي- وســـط شخصيات لا تحمـــل ســـوى ألقـــاب- فـــي رواية "الحرب في بـــر مصـــر"..(علـــى) اكـــثر مـــن مجـــرد عزلـــة الشـــخصية المركزية (مصري)؛ إذ يدل أيضـــا علـــى المشكلة المركزية فـــي الروايـــة؛ مشـكلة الهوية (13)، وذلك أن دلالة الاســـم سيالة ولا تحدد شخصا بعينه بل إنـــه يمكـــن أن يدل على جميـــع المصريين ممـــا جعـل تحديد هوية صاحبه يحتاج إلـــى معينـــات أخرى غـــير الاســـم. ويتـــأكد ذلـــك مـــن خـــلال قـــرب المخـــرج الـــذي وجـــده (الصديق) عندما أراد أن يموه علـــى اسـم (مصـــري) حيـــث "اســـتدرك موضحـــا : الاسم المدون في أوراقك هـــو الصحيـــح.

قلت مصري مجازا، أليس كل أبناء بلدنا اسمهم مصري". (الحرب في بر مصر ص.124). وهو ما يدل على عمومية الاسم ويمثل سر تعلق صاحبه به ورفضه لما عداه فنجده يقول إن أكثر ما يسعده في حياته اسمه "فهو يحب مصر إلى درجة العشق ولا يسعده في حياته الخالية من أية سعادة إلا اسمه. وإن كان لا يعرف هل سماه والده بهذا الاسم عن قصد أم أن الصدفة هي السبب، قال انه يحب والده لأنه ربط اسمه بأحب بلاد الله إلى نفسه" (الرواية 102).

ولا تفتأ الرواية تبرر غياب الأسماء على ألسنة بعض شخصياتها حيث نجد المتعهد مثلا يعزو ذلك، بالإضافة إلى ما يقوم به من مهام، إلى رواج هذا اللقب حتى نسي هو نفسه اسمه الحقيقي.وذلك إذ يقول: "الناس يسمونني المتعهد. لا أعرف من الذي أطلق علي هذا الاسم لأول مرة في حد ذاته دفاع عني، لا أدري هل أنا متعهد سعادة أم متعهد متاعب المهم اسمي الأول تاه، ذاب، ضاع، لم يبق منه سوى كلمتي الافندي أو الأستاذ، بعض الناس يقول لي يا أستاذ متعهد، أو يا متعهد أفندي".(الرواية 35 –36).

ويؤكد (العمدة) الحقيقية ذاتها قائلا "تذكرت الرجل الذي تقول عنه الناس في الناحية كلها: المتعهد لدرجة أنهم نسوا اسمه الأصلي. وهو متعهد أي شيء".(الرواية ص.11).

ويشرح المتعهد الأصل الاشتقاقي للقبه هذا في قوله "كلمة المتعهد أتت من العهدة أو التعهد بشيء، وأنا عهدتي مصالح الناس الذين يعجزون عن القيام بها أو أنهاها في مصالح الحكومة الصعبة والمعقدة،أنا متعهد حل العقد" (الرواية 36). وبذلك يمثل لقب (المتعهد) مصدر اعتزاز لصاحبه رغم ما جلبه عليه من متاعب.

وتطرح الأسماء في بعض أعمال القعيد مشكلة من نوع آخر تتمثل في تضمن النص الروائي في صلب متنه لاسم يتطابق تماما مع الاسم الموقع به العمل على أنه المؤلف.

وإذا كانت العادة الكتابية عند القعيد ألا يغيب تماما عن أعماله، بل إنه يظل حاضرا فيها يوجهها. ويتسلل بآراء يوطئها بألفاظ تدل عليه كالمؤلف والكاتب، فإنه في بعض الأعمال عرى وجهه وكشف قناعه ليظهر باسمه كاملا غير منقوص في صلب المتن.هكذا نجد في رواية "يحدث في مصر الآن " فصلا ختاميا يحمل عنوان "بعض التساؤلات الساذجة والبريئة من المؤلف"(١٧١) يمارس فيه المؤلف بعض حقوقه كمؤلف، ومنها كما يبدو، أن يتدخل متى شاء وكيف شاء ليجادل النقاد ويطرح آراءه من غير وساطة ولا مواربة حيث يقول "سأنهي روايتي عند هذا الحد ممارسا بذلك بعض حقوقي كمؤلف، وإن كنت أعرف أن هذا سيثير الفزع لدى رهبان عصري

الذين مازالوا شهداء عادة القراءة التي انقرضت من حياة المتحضرين.. وسيأتي ناقد أدبي.. ويقرأ روايتي... سيكتب مقالا عن الرواية يتساءل فيه.. يقفز بعد السؤالين إلى قوله: إن رؤيا يوسف القعيد زيفت الواقع المختمر بالثورة. ولأن يوسف القعيد بورجوازي التركيب والتفكير وطفا على سطح الحياة الأدبية في زمن تمكن فيه اليمين من وسائل النشر والتقييم والمنح والمنع" (174- 175).

وعلى هذا النحو يرفض يوسف القعيد إن يكتفي بتلك التدخلات المقنعة التي كان يحضر من خلالها في نسيج النص ويمارس عبرها وصايته على أحداث هذا النص - التي هي من قبيل:

- التدخل بقناع السارد - المؤلف كما في الهوامش أو في الفصل المعنون ب: "المؤلف يسلم القارئ أهم أسلحته"
- أو بقناع السارد- الشخصية كما في الفصل المعنون ب: "ما رواه الرواة عن الدبيش عرايش: لقاء بين المؤلف وزوجة الدبيش" أو في الفصل المعنون ب: "هل قابل المؤلف الدبيش عرايش؟"

إلى غير ذلك من الاقنعة - ليقحم نفسه في متن النص جاعلا منها شخصية من شخصيات العالم الداخلي للرواية مما يطرح عدة تساؤلات حول طبيعة ((الميثاق)) الذي يجب أن يربط القارئ بالنص الروائي" فهل يبرم.. "حلقا أتوبيوغرافيا" بسبب التطابق الصريح بين يوسف القعيد الذي يرسم اسمه على غلاف الكتاب، ويوسف القعيد الذي يرتسم اسمه داخل النص؟ ... فهل يعقد معه القارئ "حلفا روائيا" يقضي بلا واقعية الأحداث والأشخاص ومن ثم بعدم تطابق حامل اسم الغلاف وحامل اسم النص؟"(14).

الإجابة على هذين السؤالين تساعدنا في حل إشكال يطرحه عدم وجود أي علامة تجنيسية على الغلاف تثبت انتماء هذا النص إلى جنس الرواية أو أي جنس آخر؛ كما تساعدنا في تفسير إقحام الروائي اسمه ضمن نص "تؤكد مؤشراته الداخلية ((اشتغاله السردي التخييلي، وتوميئه الصريح داخل النص، إلى أنه رواية)) أنه محكي ((روائي))"(15). وهي الحقيقة التي تعفينا من الاستمرار في البحث عن جواب للسؤال الأول مبررين مثل هذه التدخلات بمفهوم ((الإيهام بالواقع)) الذي تنشده رواية "يحدث في مصر الآن" بتقنيات عديدة منها: التدخلات المحايثة واستباحة الهوامش لتشعر القارئ بواقعية الأحداث والأزمنة والأمكنة.

حيث أن الرواية عندما " تتضمن أسماء حقيقية" يكون "كل شيء فيها حقيقيا ومن حقيقة الاسم الرئيسي (أي من تطابق اسم الشخصية - السارد، واسم المؤلف) يميل القارئ إلى استنتاج أن المؤلف يعتبر الأحداث واقعية. هذا إذا لم يقتنع بنفسه بواقعيتها.. إن لاسم العلم قوة مرجعية يمتد أثرها إلى درجة

إفراغ لفظة "رواية" من كل جوهر وعلى أي حال من كل بعد تخييلي".(16).

وإذا كان هذا الكلام ينطبق على روايات السيرة الذاتية لأنها هي ما يتطابق فيها اسم الشخصية - السارد، واسم المؤلف- وهو ما يكفي برأي فيليب لجون ((النفي إمكانية التخييل))(17)

خاصة إذا غابت في الرواية علامة التجنيس - فإنه ينطبق في جزء منه أيضا على رواية " يحدث في مصر الآن" لولا أنها تتضمن إشارات عديدة أخرى تجعل الميثاق الروائي أكثر تحكما فيها من الميثاق الأتوبيوغرافي مما يجعلنا نعتبر الذات البيوغرافية الكاتبة في الرواية"، "ذاتا ورقية" محايثة لخطاب التسجيل الذي يسعى الى تجريد النص من سلطة كاتبه، بجعل اسم هذا الكاتب مجرد دليل السني يتساوى مع بقية الدلائل النصية دون أن تكون له سلطة خاصة عليها أو على متلقيها. ذلك أن إثبات اسم المؤلف ضمن النص يوسم بسمة "التوقيع الداخلي"(18) الذي يرتقي بهذا الاسم من مستوى غير دلالي إلى مستوى دلالي يجعله دليلا يتعايش مع الدلائل النصية، ويموت ضمنها بعد ما يمدها بنبضات حية ومن ثم ينشط وينقاد للقراءة بعد ما كان مجرد إشارة إلى درجة شهرة المؤلف حسب رندا صبري التي تقول ((حين يرتقي اسم المؤلف إلى مستوى النص.. ينتعش ويتحرك ويهب نفسه بحق للقراءة. أما حين يقتصر وجوده على الغلاف فلا يكون موضوع قراءة بل علامة على أن المؤلف مشهور أو شبه معروف أو مجهول))(19).

الهوامش:

12.فدوى مالطي دوجلاس ، مرجع سابق، ص197

13.رشيد بنحدو حين تفكر الرواية في الروائي، الفكر العربي المعاصر ع 66 سنة 1989 ص34

14.نفسه .ص.35.

PH. le jeune: Moi aussi Ed. seuil Paris 1986 p.47.15

فيليب لجون : السيرة الذاتية: الميثاق والتاريخ الأدبي ترجمة عمر حلي، المركز الثقافي العربي ط1، 1994 ص44 .

R. Sabri: Quand le texte Parle de son paratexte, in.16 poetique N.69/1987.p.88

Ibid. P.90.17

18.روايات الهلال دار الهلال العدد 516 دجمبر 1991

19.شهرزاد والغزلان في محكمة واحدة. جريدة الشرق الأوسط العدد 5244 الأربعاء 93/4/7 ص22

المجتمع البيضاني أصحاب الشوكة وإشكالية السلطة

(الجزء الثاني)

* عبد الوهاب ولد محفوظ
كلية الآداب، جامعة انواكشوط

تناولنا في العدد السابق من المجلة إشكالية السلطة في المجتمع البيضاني التقليدي وكيفية انقلاب الهيمنة القرابية لديه لصالح هيمنة سياسية، وسنحاول في الجزء أن نكمل عناصر التحليل، بدءا بدخول بني حسان وانتهاء بالمرحلة الاستعمارية، حيث كانت هناك لعبة شطرنج تقليدية مغلقة تؤسس الصراع، والمسيطر دائما هو صاحب العصبية القوية والشوكة. هذا هو الفضاء الذي جعل من معيار تشكل الإمارة طابع الغلظة والاستبداد واصطناع العنف كمصدر للحياة ومذهب أخلاقي يعتد به، فالأمير هو القائد العسكري الأعلى وصاحب السلطة السياسية. نظام الملك وراثي إذا استثنينا بعض حالات الغدر التي يسلكها بعض عناصر الاوليغارشية المسيطرة في سبيل احتكارها للسلطة، وجود نظام إداري قوي يسهر على الوحدة الترابية للإمارة بقيادة فرسان النخبة الحاكمة.. نجد هذا لدي إمارة أولاد امبارك مثلا ونجده كذلك لدي الإمارات والقبائل ذات الشوكة الأخرى. ذكرنا هنا إمارة أولاد أمبارك لأنها أول إمارة سيطرت مدة قرن فى منطقة الكبلة لتتجه شرقا فى فترة الصراعات الحسانية على السلطة فى الجنوب الغربي فى بحر القرن 9هـ /17م، وبسطت نفوذها على أقصى الجنوب الشرقي(الحوضين) وأسست رئاسات ذات بال وصيت كبيرين فى الذاكرة الشعبية شملت جزءا من أراضي مالي وبعض مناطق الكبلة، واحدثت بذلك نظاما إداريا وسلطويا فريدا من نوعه تمكنت فى اطاره من إنشاء بطاقة تعريف ذات دلالة رمزية تثبت هوية "المواطن" وتسمح للاجنبي بالدخول إلى المجال الترابي آمنا هي ورقة "تيكفيت" (15) هذا بالإضافة إلى إنشاء علم أبيض(16) يتوسطه خط أحمر كرمز للعنف(الدم)، وجود أرقام التسجيل Immatriculation على الثروة والسلاح تشترك معهم فيها بقية القبائل الأخرى تعرف "بالعلامة" ثم جهاز مخابرات قوي متمثل فى"أمطلاق" (17) المتعدد الاختصاصات، و"أظمين" الذي يمثل الشخصية التي تختارها الإمارة أو القبيلة ذات الشوكة للاضطلاع بمهام الجيش، فهو إذن قائد الجند الذي لا يحق للقبيلة الخروج على ما أبرم من اتفاقيات لا تخالف مصالحها، على الرغم من عدم وجود جيش أو جند

منظم يتقاضى رواتب من بيت المال أو خراج يذكر، بل هو عبارة عن عصبية تهب كلما ألم بالقبيلة خطر يهددها.

"الصربة" أو "أمجبور": وهو عبارة عن مجموعة من الشيوخ يتم تشكيلها بناء على مكانتها الاجتماعية لإبرام صلح أو توفيق بين أراء وأهواء أفخاذ القبيلة المتنازعة أو بينها وقبيلة أخرى لتفادي الصراعات التي تتشكل باستمرار، أما "الغفير" فيعتبر شكلا من أشكال السفارة تعتمد عن طريق القبيلة أو الإمارة أشخاصا منها لدى قبائل أخرى في حالة توقيع هدنة أو تحالف أو عقد ميثاق حماية تستدعي أن ترسل القبيلة الحامية مقيما عاما لدى حلفائها يعمل على تمثيلها والسهر على مصالحها، هذا بالإضافة إلى وجود نظام ضريبي قوي تمثل في "العشرات" أيام الاستعمار و"الغفر"(18) قبل ذلك بالنسبة للقبائل والأفخاذ الصديقة، و"الغرامة" بالنسبة للقبائل المناهضة والمسيطر عليها، و"الحرمة" بالنسبة للقبائل العاجزة عن حماية نفسها مما يفرض عليها الاحتماء بإحدى الأوليغارشيات الحاكمة مقابل ضريبة تدفع من محاصيلهم الزراعية، أما "المداراة"، فهناك رأي محلي لا يكاد يفرق بينها وبين المغارم، يقول حمى الله التيشيتي(القرن الثامن عشر): "تجوز مداراة بني حسان بالمغارم" (19)، أما الرأي الآخر فيفرق بينها والمهادنة وما يتولد عن ذلك من نتائج دينية، يقول الشيخ سيدي محمد بن الشيخ سيد المختار الكنتي (القرن التاسع عشر): "..الفرق بين المداراة والمهادنة أن المداراة بذل الدنيا لصالح الدنيا أو الدين أو هما معا وهي مباحة وربما استحسنت، والمهادنة بذل الدين لإصلاح الدنيا وهي حرام"(20).

غير أن ما يهمنا هنا أكثر هو كوننا في هذا المجتمع التقليدي أمام كيان سياسي هو القبيلة/الأمة ذات الطابع العصبي الذي يمارس علاقته السيطرية تبعا لقوة الشوكة ومتانة اللحمة والاعتداد بالملك بشكل برهن معه النظام الداخلي لهذا القاموس السياسي المسيطر على وجود قواعد منهج للتعامل ولغة للتفاهم السلطوي بين الأوليغارشيات،تدل على وجود صراع متعاظم من أجل السلطة والغنيمة ولتأسيس نظام في الحكم يتجاوز النظام القبلي والقرابي الضيق إلى نظام سياسي ناضج.

وهو الصراع الذي سيؤدي إلى رسم الحدود السياسية والإيديولوجية وكذا حدود التعامل بين المجموعات المغلوبة والتابعة لاستهلاكها وجعلها جدارا بشريا ضد الآخر المناوئ. كان هذا هو الخطاب المسيطر لدى إمارة أولاد امبارك في الشرق وإمارة إيدوعيش في الوسط وإمارة لبراكنة بالوسط الغربي وإمارة الترارزة بالجنوب الغربي(الكبلة) وإمارة أولاد يحي بن عثمان بالوسط الشمالي(آدرار) ومشظوف فيما بعد بتنبدغة(شرقا)،

وكان كذلك هو الخطاب السائد لدى القبائل المغفرية الأخرى ذات الرئاسات القوية كقبيلة أولاد الناصر التي ورثت تدريجيا جزءا كبيرا من المجال السلطوي لإمارة أولاد أمبارك بالحوض الغربي وتحديدا مدينة عيون العتروس، بعد أن تراجعت قوة هذه الأخيرة بفعل الحروب الداخلية والخارجية، واختلاف آراء أصحابها وأهوائهم وبالتحديد في أواسط القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي (وقعة مد الله 1257هـ/1841م) مثلا ووقائع أخرى كثيرة بدأت وبشكل متعاظم من بداية دخولهم شنقيط إلى حدود التدخل الاستعماري من الجدولين التاليين.

الجدول 1: توزيع الوقائع حسب بعض القبائل في الفترة الزمنية (ق11-13هـ / 17-19م)

الفترة	عدد الوقائع	%
1055-1200هـ	11	25
1200-1268هـ	33	75
المجموع:	44	100

أحمد ولد محفوظ - تحقيق الحسوة البيسانية - صالح ولد عبد الوهاب - انواكشوط 83-84

الجدول رقم2: توزيع الوقائع حسب بعض القبائل

قبيلة	عدد الوقائع	%
أولاد امبارك	60	52.27
أولاد علوش	23	13.63
أولاد الناصر	04	9.09
الترارزة	03	6.81
لبرابيش	02	4.54
أولاد ادليم	02	4.54
المجموع:	94	92.88

أحمد ولد محفوظ - نفس المرجع ونفس الصفحة

من خلال الجدول الأول إذن يظهر مدى التسابق الزمني الشره نحو تكديس وتراكم الرأسمال السلطوي عن طريق استخدام العنف المادي والجسدي بشتى أنواعه لتشييد السيطرة على المستوى العسكري والمجالي، ومن خلال السيطرة الاقتصادية والإيديولوجية بل واستهلاك الآخر القبلي على كافة المستويات. من هنا شكل القرنان السابع عشر والثامن عشر الميلاديين/11-12هـ منطلقا صلبا لتأسيس وإعادة ترتيب المنظومة التوسعية لقبائل تبحث عن أسوار قيمية تؤمن مجالا رعويا مضطربا بعدما ابتلعت الصحراء الأسوار المادية التي أعادت إنتاجها شنقيط وولاته لفترة من الزمن، ومن هنا كذلك مثل القرنان الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين/ الثاني عشر، الثالث عشر الهجريين مجالا زمنيا أكثر سخونة لتعاظم مستويات الانصهار والانشطار بين فرسان أسسوا قواعد لعبة الصراع على قوة العصبية إن لم تكن قوة الفارس الأكثر زعامة. هذا ما يفسر لنا هذه الأرقام الأولى وهذا ما يفسر لنا كذلك الأرقام في الجدول الثاني حيث كانت كثرة الوقائع عامل هدم

بعدما كانت عامل سيطرة وبناء، من خلالها أسس أولاد أمبارك أكبر سلطة أميرية في المنطقة(60 وقعة)، وعن طريقها بالمقابل انكسرت شوكتهم ولان جانبهم ليتركوا مجالهم الزمني لقبائل أخرى وعصبيات مازالت تعيد خطابها السلطوي باستمرار بعد أن حاولت في مختلف المناطق تشكيل قواعد جنينية لسلطة ذات كيان "دولتي" منظم، لكن رقعة جغرافية من هذا النوع موزعة إلى حدود هشة يتداخل فيها السياسي والديني والاقتصادي بلغة يغلب عليها العنف في أكثر الحالات لا يمكن أن تهيئ نفسها إلى خلق وتشكيل سلطة موحدة تحتكر العنف وتسهر على تشريعه في سبيل "المصلحة العامة" وإرساء قواعد النظام في إطار إمامة دينية عادلة.

نشير هنا إلى الإمامة الدينية ونحن نتكلم عن المجموعات ذات الشوكة لنفند بها أطروحة اللائكية التي وصفهم بها الإنقساميون أمثال استيوارت الذي طبق أطروحة جلنر حول الأطلس الكبير بالمغرب على مجتمع البيضان، وذلك عندما أبرز التباين والتكامل القائمين بين سلطة الصلحاء وسلطة القيادة "اللائكيين"، أي بين "مسالمة أغرامن" وهو الشيخ الديني وواجب الثأر لدي القبائل "اللائكية" ذات الشوكة، وهو ما طبقه استيوارت على النظام السياسي والاجتماعي للبيضان- كما أشرنا آنفا- في مساهمة له في الكتاب المشترك"العرب والبربر" الذي أشرف جلنر نفسه على نشره.(Arabs Berbers) وذلك عندما مدد مبدأ التقابل التكاملي إلى المجموعتين المكونتين لقبائل حسان والزوايا (مهارة ومسالمة الزوايا تكمل عنف المحاربين، كما أن حاجة الإنتاج تستدعي حاجة الحماية)(21).

غير أن ما يعاب على جلنر هناك واستيوارت هنا، هو رؤيتهما لهاتين الشريحتين "المتكاملتين" كمجموعتين انقساميتين تمتازان بالترابط والتنافس دون أن يضع الباحثان في عين الاعتبار وجود سلطات زمنية تتجاوز وظيفتها السياسية، الآليات الانقسامية ولا تتأثر بالانشقاقات الداخلية العابرة. كما أن القبائل التي وصفاها "باللائكية" أو "العلمانية" في كلا المجتمعين ليست قبائل بعيدة أو منفصلة عن الدين بل تستمد شرعيتها السلطوية منه وتتخذه كأساس حتى في قراراتها السياسية والعسكرية. وكدليل مادي على ذلك ينبغي أن نتذكر أن حرب شرببه بموريتانيا التقليدية التي شكلت الأساس المنطقي للصراع بين أصحاب الشوكة في الكبلة والزوايا، بين الأمير هدي ابن أحمد بن دمان أمير الترارزة والولي ناصير الدين، قد رخصت منذ البداية لصاحب السلطة الأميرية من طرف الفقيه عبد الله بن بو المختار كسلطة تشريعية ودينية قلبت فتواه قاعدة "التوازن" السلطوي لصالح بني حسان وأصحاب الشوكة، كما أن اعتماد إمارة

أولاد أمبارك في الحوضين على تنواجيو كسلطة تشريعية ودينية والأمير محمد شين أمير تكانت (وسط البلاد) على فتاوي سيدي عبد الله ولد الحاج إبراهيم العلوي واتخاذه كقاض للإمارة ومشرع قد يساهم في تحطيم أطروحة "اللائكية" أو "العلمانية" التي وصف بها الأنثروبولوجيون بها القبائل المحاربة صاحبة الشوكة، ونفس الامر نجده لدى قبيلة أولاد الناصر صاحبة الشوكة في الحوض الغربي(عيون العتروس) التي ترجع بكاملها إلى جد مشترك هو ناصر بن مغفر وفي نفس الوقت تجد في كل فخذ صاحب شوكة بيوتات ذات سلطة دينية تشرع لسلطتها المحلية المتمثلة في الفخذ المحارب، هذا إلى جانب أفخاذ دينية بالكامل تساهم في تشييد الصرح الديني والإيديولوجي للسلطة الزمنية المتمثلة في شخص الشيخ القبلي العام.

الهوامش:

14-ابن خلدون-المقدمة-دار الكتاب اللبناني-بيروت 1983 ص.115.

15-تيكفيت: تسمية محلية لشجرة ذات ورق كبير نسبيا تكثر في مناطق الحوضين والعصابة شرقي البلاد، وهي المناطق التي كانت تسيطر عليها إمارة أولاد أمبارك أيام قوتها، فاقترنت ورقة هذه الشجرة بالأرض"ارض تيكفيت" لتأخذ فيما بعد بعدا سياسيا ورمزيا لدى السلطة الحاكمة بهذا المجال الترابي(بطاقة تعريف الإمارة: حصلنا على هذه المعلومات المتعلقة ببطاقة التعريف لدى الامارة عند مجموعة من المسنين بقرية أكريج ناحية عيون العتروس -25-09-1995).

16-معلومات استقيناها من سيداتي ولد بابه الأبييري استقر بمدينة عيون العتروس فترة طويلة وأرخ لقبائلها.

17-امطلاك: شخص مخابر تدربه القبيلة ذات السلطة الزمنية على الأدوار الأساسية في المجتمع(حمل السلاح، التفقه في الدين، الصناعة التقليدية والغناء) وترسله أو تزرعه في القبائل المناوئة لمعرفة أسرارها واستراتيجياتها العسكرية والسياسية، فيكون فقيها عالما في القبائل الزاوية ليأخذ من أسرارها الإستراتيجية قدر ما قدم لها من خدمات علمية دون أن تعرف شيئا عن ذلك.. وهكذا بالنسبة للقبائل الأخرى كل حسب اختصاصه.

18-الغفر: هو نوع من الحماية تتعهد به السلطة الزمنية المسيطرة لصالح قبيلة أو قبائل ضعيفة، وقد يشمل حماية القوافل والمواشي والمزارع مقابل ضريبة يتفقون علي مقدارها (حق المرور) كما في المجتمع المغربي التقليدي.

19-نوازل ذكرها التشيتي (أحمد الصغير)، فتح المقيت في أحكام مكوس بتيشيت -تحقيق المصطفى بن محمد محمود-كلية الآداب-جامعة نواكشوط. 1992-ص.41.

20-ابن الشيخ سيد المختار الكنتي(الشيخ سيدي محمد): الطرائف والتلائد من كرمات الشيخين الوالدة والوالد، تحقيق عابدين بن باب احمد بن احمد الأمين- المهد الموريتاني للبحث العلمي-نواكشوط-ص-ص324-325.

21-ولد الشيخ عبد الودود- القرابة- مرجع سبق ذكره.

الأفكار والدلالات الرمزية فى الحكايات والأساطير الشعبية الموريتانية

(الجزء الثالث)

* محمد ولد محمد عالي

5- قساوة الطبيعة:

تجسد الحكاية الشعبية الموريتانية قساوة الطبيعة والمناخ فى هذه الصحراء. ففي حكاية "الأرنب وكلبتها" تجسيد رائع لفكرة استجلاب الماء من أماكن نائية والبحث عن الكلأ فى زمن الشدة والجفاف وشح المواد والموارد الغذائية. وهنا تنسج الحكاية أساطير لا تكاد تحصى حول اللبن كعنصر غذائي فريد قاتل للجوع والعطش وشاف عام للأمراض والأسقام ومطيل للحياة.

فهاهي حكاية "اللبن واللحم والرجل الحكيم" تحدثنا أن رجلا من العقلاء حكم عليه السلطان بالموت البطيء. ولتنفيذ هذا الحكم أمر السلطان يسجن الرجل وحرمانه من الأكل والطعام باستثناء ما يملأ فمه كل يوم من طعام يختاره.

وعندما طلب من الرجل الحكيم أن يختار الطعام الذي سيملأ منه فمه كغذاء له كل يوم، اختار اللبن، إكسير الحياة وشافي السقم وقاتل الظمأ والجوع. فهو قد أدرك أنه لا يوجد غذاء فوق الأرض يستطيع أن يبقيه على قيد الحياة، بتناول هذا القدر اليسير منه (ملء فم فى اليوم) سوى اللبن. أمر السلطان أعوانه أن يعطوا للرجل ملء فمه من اللبن كل يوم، وحذرهم، تحت طائلة الإعدام، من زيادة هذه القطرة المسموح بها، تحت أي ظرف مذكرا إياهم أن الهدف منها هو موت الرجل لا حياته.

توقع الملك أن الرجل سيموت خلال أيام أو أسابيع قليلة، ولذلك عده من الأموات ولم يعد يبالي به. مر عام وحدث ان الملك تذكر الحادثة، فسأل حراسه لكي يطمئن قلبه على هلاك الرجل. ولكنه فوجئ بأن صحة الرجل أصبحت أفضل مما كانت عليه قبل الحكم. فأمرهم بإحضاره إليه ليرى بنفسه. فلما أتوه به وجده أحسن مما كان عليه. فقال له: كيف استطعت ليس أن تحافظ على حياتك ولكن أن تحسن صحتك وقوة جسمك بغير طعام ولا شراب ولا علاج؟ فقال الرجل الحكيم: "عندما يتحسن غذاء المرء تتحسن صحته. ولا شيء أفضل من إدمان شرب اللبن، فلا أتذكر أنني أدمت شربه بهذا الانتظام الموجود الآن، وقليله لا يعدله شيء". غضب السلطان غضبا شديدا وأمر بتغيير طعام الرجل. فقيل للرجل أن يختار ملء فمه من طعام آخر غير اللبن. فاللبن محظور عليه. اختار الرجل الحكيم أن يعطى مضغة واحدة من اللحم كل يوم. توقع السلطان مرة أخرى أن أيام الرجل معدودة ولكن

تمضي الأيام والأسابيع والشهور والرجل لا يزال حيا معافى. فأمر السلطان بإحضاره إليه مرة ثانية. وعندما مثل الرجل الحكيم أمام السلطان قال له السلطان: "والآن أخبرني كيف استطعت أن تعيش بمضغة واحدة من اللحم فى اليوم؟" فقال الرجل" إن مضغة واحدة من اللحم خير من جميع الأغذية إذا لم يوجد اللبن".

أمر السلطان الرجل أن يغير طعامه فقال الرجل الحكيم: "أيها السلطان أود أن تقتلني مباشرة إذا كنت تحرمني من اللبن واللحم، فلا يستطيع الإنسان أن يعيش بمجرد ملء فمه من طعام يوميا إلا إذا كان اللبن أو اللحم". رق الملك لحال الرجل وأعجب بعقله فعفا عنه.

وتحدثنا حكاية " اللبن والعافية والصبر" أن اللبن والعافية والصبر تفاخروا ذات يوم، فادعى كل منهم أنه أفضل الثلاثة. فاحتكموا إلى القاضي الذي حكم للصبر، بعد أن عدد خصال خصميه الحميدة.

فإذا كل هذه الحكايات تعزو للبن خصائص أسطورية تجعله غذاء الصحراء الأول بغير منازع. فهو يمد الجسم بغذاء متوازن فى هذه البيئة القاسية.

6- تمجيد بعض القيم:

تعلي الحكاية الشعبية الموريتانية من شأن بعض القيم الحميدة كالكرم والشجاعة والوفاء والصبر. فقد سبق أن رأينا فوز الصبر على اللبن والعافية في حكاية "اللبن والعافية والسلم". وتحدثنا حكاية اخرى هي ثمن "الصبر" عن تحول الملح الذي كانت تحمله قافلة يملكها رجل صبور إلى ذهب. فبفضل الصبر يهون المستحيل، وبفضل الشجاعة استطاع رجل اقرع منبوذ أن يتزوج ابنة السلطان.

إن تمجيد هذه القيم فى الحكاية الشعبية يعكس مدى ارتباط المجتمع الموريتاني بهذه القيم والخصال الحميدة، فهي غايات بقدر ما هي وسائل لتحقيق أهداف أخرى (الوصول إلى مكانة مرموقة فى المجتمع مثلا).

النظام والسلطة:

المجتمع كما تعكسه الحكاية والأسطورة الشعبية هو مجتمع منظم له ملوكه أو شيوخه وقضاته وحكماؤه.

وهذا ينطبق على حكايات الحيوان وحكايات الإنسان على حد السواء. فالحيوانات فى الغابة لها سيد لا ينازعه أحد في سلطته، هو الأسد. وفضلا عن ذلك تتكتل الحيوانات الضعيفة فى شكل نقابي للدفاع عن مصالحها فى وجه الحيوانات القوية، ولكن فى إطار وحدة عامة هي وحدة الحيوانات فى مواجهة الطبيعة القاسية. هذا إلى جانب القضاة الذين ينهضون بدور كبير فى تحقيق العدل والإنصاف بين الخصوم، كما سبق الحديث عن ذلك. أما فى حكايات الإنسان فإن المجتمع يتميز بتنظيم دقيق على رأسه السلطان أو الملك أو شيخ

القرية (الدشرة) الذي يمثل الشخص المحوري في الحكاية او الأسطورة.

التوازن النفسي:

تتميز الحكاية الشعبية الموريتانية كقاعدة بأنها تحفز على التحدي والعمل على تذليل الصعاب مهما كانت. فالبطل مدعو لمواجهة المستحيل حتى يحقق انتصارات خارقة.

غير ان البطل قد يواجه وضعيات لا سبيل إلى مواجهتها بأمور واقعية. وفي هذه الحالة تمدنا الحكاية بوسائل وآليات لحفظ التوازن النفسي والتخفيف من حدة الهزيمة والشعور باليأس حيث يصبح الهروب من الواقع والخداع الذاتي أهم الوسائل للخروج من بعض المآزق ولتهدئة النفس.

ففي حكاية "هذا ليس أنا" استخدم الراوي تقنية "خداع النفس" لإنقاذ البطل الذي سرق اللصوص جميع نقوده بعد أن حلقوا رأسه وهو نائم.

فالبطل هنا يستعيد توازنه النفسي بخداع نفسه حيث قال: "هذا ليس أنا" أي أن الذي سرقت نقوده كان كثيف شعر الرأس وهو مالا ينطبق عليه، فهو حليق. أما في حكاية: "تنام لنكن في حلم" فإن الدب استخدم الهروب من الواقع لمواجهة الخطر الذي حل به عندما رماه قدره في أيدي اللبؤة، ولم يكن له من منجاة سوى الهروب من عالم اليقظة والواقع إلى عالم الأحلام.

والهروب من الواقع أو خداع النفس لحفظ التوازن النفسي أو للتخفيف من ألم الهزيمة، ظاهرة معروفة في القصص الشعبي لدى جميع شعوب العالم. ففي حكاية: "الثعلب والعنب" الإغريقية يحدثنا الراوي أن ثعلبا جائعا رأى عنقودا من العنب الرطب يتدلى من كرمة مدعمة بأعمدة خشبية شاهقة. قفز الثعلب بأقصى جهده للوصول إلى العنب فلم يستطع. وأعاد الكرة مرات كثيرة بغير طائل. وعندما يئس من الوصول إلى العنب تركه قائلا: "لقد اعتقدت أن هذا العنب ناضج، ولكنني تأكدت الآن أنه لا يزال مرا". وهكذا ذهب الثعلب محتفظا بكبريائه وكرامته.

النظرة الدونية للمرأة:

إن صورة المرأة، كما تعكسها الحكايات والأساطير الشعبية الموريتانية، لا تماثل صورة الرجل، فالمرأة تظهر محتالة مخادعة (حكايات "كيد النساء" و" الزوجة المحتالة" و"الرجال الغيورون".. وغيرها). والعقم ينسب إلى المرأة لا إلى الرجل (الحي الذي ليس له أبناء). والعانس يبعث الله لها يوم القيامة ورلا "كوتي" يتزوجها.. وغير ذلك من الصور التي ترسم للمرأة لوحة قاتمة في المجتمع.

غير أن صورة المرأة في الحكاية الشعبية الموريتانية تبدو أكثر إشراقا من صورتها في حكايات شعوب أخرى. فالمرأة في الحكاية الإغريقية خلقها الإله زيوس لعقاب بني البشر حيث أطلقت الشر من عقاله ليعم العالم إلى الأبد (حكاية بنادورة الإغريقية).

أساليب التصوير فى خطابة صدر الإسلام

محمد محمود ولد محمد الأمين
(أستاذ)

عند الحديث عن التصوير أو الصورة فى الخطابة، قد يتبادر إلى الذهن أننا نخطو خارج حدود الخطابة لنخوض فى أمر يدخل فى إطار الشعر، فهو به ألصق وإليه أقرب، فالدراسات الكثيرة عن الصورة فى الشعر عموما، أو في شعر بعض الشعراء، أو عن التصوير بصفته السمة المميزة للشعر عن غيره من فنون القول؛ قمينة بأن تجعل الحديث عن التصوير فى الخطابة، بشكل خاص أمر غير مألوف. ولا سيما أن الخطابة تقوم على الاقتناع لا على التخييل.

صحيح أن الصورة الفنية هي: "الجوهر الثابت والدائم فى الشعر" وهي المميز الرئيس بين ما هو شعري وما هو غير شعري، وأن الشعر خلق خيالي "فالخلق الخيالي صفته الأولى"، ولا جدال فى هذه الاقوال أو غيرها، ممن يرى أن الشعر يقوم بالصورة ولا يقوم بغيرها. كما لا جدال فى أن ذلك لا يعني أن الصورة وقف على الشعر وليست تخييا خارجه، لا، حقا، لقد أدى استخدام مصطلحي (الذاتي) و(الموضوعي) دون حيطة أو احتراز إلى نتيجة سيئة، إذ حرمت الشعر كثيرا مما جاوز الانفعالات والتأثيرات البسيطة، ثم حرمت النثر مما جاوز التعلق بالمنظومات والمسموعات وما يطرد فى المعقولات.

طبيعة الشعر تجعله أكثر اهتماما بالصورة والتصوير من الخطابة، أو من النثر عموما، فالشعر تركيب والخطابة ليست كذلك، غير أن هذا لا يجعلها بغنى تام عن التصوير، والخطيب الجيد عندما يدبج خطبة ليس بوسعه أن يستغني عن الصورة تماما، إذا أراد لخطبته التأثير العميق والدقيق فى مستمعيه، والواقع أن العقل لا يستغني عن الصورة تماما، وأنه حين يحلق فى عوالم بعيدة، إنما يعلو على أجنحة من الصور.

صحيح أن الإقناع هو الغاية الأولى للخطابة، غير أن لفظة الإقناع جافة وصارمة وهي توحي أن هذا الفن يقوم على أساس عنصر الاستدلال والمحاكمة العقلية وحسب، وبعبارة اخرى توحي بأنه يعتمد على ألفاظ اللغة بحسب دلالاتها اللغوية المعروفة بعيدا عن عنصر التخييل.

ولكن تجدر الإشارة إلى أن الإقناع فى الأقاويل الخطابية لإيراد به إحداث اليقين وإنما يراد به تقوية الظن. والخطيب يتعامل مع جمهور. وهو عندما يريد أن يقنع هذا الجمهور بما تتضمنه خطبته من أفكار لا يعتمد على العقل والحجج المنطقية فحسب، لأن الخطبة ليست برهانا أو جدلا، وإنما يعتمد على عواطف الناس أيضا، وهو يدرك أن العاطفة تتحكم فى الجمهور المتلقي أكثر مما يتحكم فيه العقل، وليس بوسعه دوما -أعني الجمهور المتلقي- أن يعالج أفكار الخطبة معالجة منطقية تقوم على محاكمة الأدلة والبحث

فى جوانبها ووجوهها جميعا، ومن ثم الأخذ بها أو طرحها. وفى الخطابة الإسلامية، ولاسيما السياسية، دليل واضح على ذلك كله، ومن هنا كان الخطباء يهتمون بلغة الخطبة وبنائها وإيقاعها، فلهذه الأمور أثرها الكبير فى استمالة الناس والتأثير فيهم.

ولما كان للصورة أثرها البالغ فى التأثير والإيضاح كان لابد للخطباء من أن يعتنوا بالتصوير فى خطبهم، كما كان من الواجب أن تشتمل الخطبة على المحسنات البديعية، والاستعارات والمجازات والتشبيهات، فإن لها الأثر الكبير فى الإقناع، وفيما يرجوه الخطيب لخطبته من تأثير وطراوة وجاذبية وحلاوة.. ولذلك أشار حازم القرطاجني إلى أن: "..الشعر والخطابة مشتركان فى مادة المعاني، ويفترقان بصورتي التخييل والاقناع.. وكان المقصود من التخييل والإقناع حمل النفوس على فعل شئ أو طلبه، واعتقاده أو التخلي عن فعله واعتقاده، وكانت النفوس إنما تتحرك لفعل شيء أو طلبه أو اعتقاده، والتخلي عن واحد من الفعل والطلب والاعتقاد، بأن يخيل لها أو يوقع فى غالب ظنها أنه خير أو شر بطريق من الطرق التي يقال بها فى الأشياء إنها خيرات أو شرور".

وكان ابن سيناء قد أشار الى دور التخييل فى الخطابة بقوله: "إن التخييل قد يعين على الاقناع والتصديق" بل إن الفلاسفة المسلمين عموما أشاروا إلى أنه من حق الخطابة أن تستخدم من وسائل الشعر ما يعينها على أداء دورها على لوجه الأكمل.

ولما كان نجاح الخطبة يتوقف إلى جد كبير على مدى تأثيرها فى الجمهور، كان من الطبيعي أن يتوسل الخطيب للوصول الى ذلك بكل ما من شأنه أن يحقق هذه الغاية. ومن هذه الوسائل الصورة والمجاز، فالعبارة المجازية تكسب الانسان عند سماعها هزة وتحرك النشاط وتمايل الاعطاف، ولأجل ذلك يقدم الجبان، ويسخو البخيل، ويجد المخاطب بها نشوة كنشوة الخمر، ولهذا رأى القدماء أن المجاز أبلغ من الحقيقة، وأحسن موقعا فى القلوب والاسماع.

وقبل أن نتحدث عن الصورة فى خطابة صدر الاسلام، لابد من الاشارة الى أن هناك تعريفات كثيرة للصورة الفنية، تختلف باختلاف مناهج أصحابها فى الدراسة، واختلاف فهمهم للأدب ومهمته. وللصورة ومعناها وليس غرضنا هنا أن نناقش تلك التعريفات، ولا أن نضيف إليها تعريفا جديدا، وإنما أردنا أن نشير الى اتساع مفهوم الصورة، وإلى أننا لهذا السبب لن نتقيد بتعريف واحد فى هذه الدراسة، بل سنستفيد من كل ما من شأنه أن يساهم فى جعل هذه الدراسة قادرة على أن تؤتي أكلها.

وليس فى الخطابة الاسلامية لوحات فنية واسعة، أو موضوعات كبرى تنضوي تحتها الصور الفنية، وإنما هي صور جزئية متفرقة، تقوم فى كثير من الأحيان على التشبيه وحده، أو على الاستعارة وحدها، ولذلك فإن خير طريقة -فى رأينا- لدراسة الأسلوب البلاغي فى التصوير عند خطبائنا، تكون بدراسة المكونات الأساسية للصور البلاغية عندهم، وهذا المنهج يتيح لنا الاطلاع على مدى اهتمامهم بالتشبيه والاستعارة والكناية فى التعبير.

ا-الاسلوب البلاغي للتصوير:

*مكونات الصورة البلاغية:

ا-التشبيه: يتمتع الأديب المبدع بقوة الإدراك التي تمكنه من كشف العلاقات بين الأشياء المتباعدة، فيتوسل بهذا الاكتشاف لبناء صوره الفنية، وكثيرا ما يعول على التشبيه لإظهار العلاقة الجديدة بين طرفين يشتركان فى بعض الأمور، التي قد تكون ظاهرة فيسهل ادراكها، وقد تكون غير ظاهرة فتحتاج إلى تأمل وتأن، ويشير عبد القادر الجرجاني، إلى أن أجود التشبيه ما كان بين الأشياء المتباعدة التي لا يلاحظ المرء أوجه إنفاقها، ويعلل ذلك بأن هذا النوع من التشبيه أكثر تأثيرا فى النفوس، لأنه يمنحها المتعة بلذة الاكتشاف الجديد، فنحن نرى به الشيئين مثلين متباينين ومؤتلفين مختلفين.

وبسبب هذا الدور الذي يؤديه التشبيه فى الاصطلاح، فإنه يعتبر أوضح الأنواع البلاغية ارتباطا بفن الوصف، فهو يرسم المعاني رسما ويعمل على تمثيلها سعيا وراء التعريف والتأثير. غير أن التشبيه الواضح المبتذل ليس له أهمية تذكر لأنه لا يتيح جوا من الانفعال.

والتشبيه كثير فى كلام العرب، ولذلك كان من الطبيعي أن يعول عليه الخطباء فى بناء صورهم، وأن يستفيدوا من مميزاته فى التأثير والايقاع، فهو نافع فى الكلام الخطابي منفعة الاستعارة، وذلك إذا وقع معتدلا.

ومن التشبيه قول الرسول صلى الله عليه وسلم" والمؤمن من المؤمن كالرأس من الجسد إذا اشتكى تداعى إليه سائر جسده". فهو صلى الله عليه وسلم يصور المعنوي المجرد من خلال المحسوس، يصور منزلة المؤمن من أخيه المؤمن، وقربه إليه وارتباطه به، فالعلاقة بينهما كعلاقة الرأس بالجسد، ووجه الشبه الذي جاء للتوضيح لا يكفي لفهم الصورة، لإدراك العلاقة بين الرأس والجسد، والتي تمثل العلاقة بين المؤمن والمؤمن، فقد تشتكي اليد أو الرجل أو العين.. ويتداعى لها الجسد. فالعلاقة أكبر من التضامن عند الشكوى، إنها علاقة ارتباط شديد بين طرفين لا يقوم أحدهما دون الآخر، ثم إن الرأس هو قائد الجسد، هكذا يجب أن تكون العلاقة بين المؤمن وأخيه المؤمن، على درجة قوية من الإتصال والتعاضد والمساندة والمشاركة فى الآلام والآمال، وفوق ذلك التواضع والطاعة.

وبالإضافة إلى تشبيه المعنوي بالحسي، هناك تشبيه الحسي بالحسي، ومن ذلك قول علي ابن أبي طالب كرم الله وجهه: "فما راعني إلا ولناس كعرف الضبع إلي، ينثالون علي من كل جانب.. مجتمعين حولي كربيضة الغنم.." وعرف الضبع يضرب به المثل فى الازدحام، ولذلك شبه إقبالهم عليه به، ولكن هناك أمر آخر يجب أن نلحظه وهو اقتران هذا العرف بحيوان مفترس شديد القوة، يوحي بأن هناك معنى زائدا على معنى الازدحام، وهو معنى القوة التي تصعب مواجهتها، وفى الأوضاع السياسية التي رافقت مبايعة علي كرم الله وجهه ما يرجح ما نذهب إليه.

والواقع أن خطباءنا لم يهتموا بالتشبيه المفرد اهتمامهم بالتشبيه التمثيلي الذي وجدوا فيه وسيلة ناجحة للتعبير والتصوير. ولا غرابة فى ذلك إذ أنه يرسم

صورة واضحة الملامح تساعد المتلقي على استيعاب الفكرة. وقدرة التمثيل على التأثير أشار إليها غير واحد من النقاد والبلاغيين القدماء، كذلك أشاروا إلى قدرته على استمالة النفوس وتحريك العواطف. والخطابة فن يهدف إلى الإقناع، والخطبة تعد لتلقى على جمهور حاضر أمام الخطيب، هذا الجمهور تختلف ثقافته ومدركاته، ومعتقداته، باختلاف الأفراد الذين يتكون منهم. والخطيب الجيد يعمل على إيصال فكرته على نحو واضح إلى أذهان الجميع، والتمثيل بمميزاته التي أشرنا إليها وسيلة جيدة لبلوغ تلك الغاية، لأنه أقرب إلى أذهان العامة، وأمكن في نفوسهم.

والصورة التشبيهية التي تعتمد على التشبيه التمثيلي، تتكون من مجموعة من العناصر والجزئيات والتفصيلات المركبة أو التركيبية، تساهم جميعا في بناء الصورة، وتجسيد المعنى وبيان خفاياه من أجل تأكيده وإثباته، ومن أجل بلوغ التأثير المطلوب في المتلقي، ومن ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم فى خطبة له: "..قد بين لكم الحلال والحرام غير أن بينهما شبه من الأمر.. لم يعلمهما كثير من الناس، إلا من عصم، فمن تركها حفظ عرضه ودينه، ومن وقع فيها كان كالراعي إلى جنب الحمى أوشك أن يقع فيه، وليس ملك إلا وله حمى، ألا وإن حمى الله محارمه".

فمن خلال الصورة المحسوسة أراد الرسول صلى الله عليه وسلم أن يعبر عن فكرته في وجوب الابتعاد عن الأمور المتشابهة، لان الابتعاد هو الضمانة الأكيدة لعدم وقوع المسلم فى الحرام، وهو صلى الله عليه وسلم يعتمد على ما استقر فى أذهان الناس من أن لكل ملك حمى، ليس بوسع أحد أن يدخله إلا بإذنه، فإذا دخله أحد بغير إذن، أثار غضب الملك وسخطه واستحق عقوبته. وحمى الملك قد يتشابه مع غيره وقد لا تكون الحدود واضحة بينه وبين غيره من الأملاك، وحمى الله محارمه التي لا يجوز لأحد اقتحامها. فإن فعل نال بذلك العقوبة، غير أن بين الحلال والحرام شبها في بعض الأحيان وعلى المرء أن يتجنب الدخول إلى مواطن الشبه لانه قد يصل إلى الحرام دون أن يدري. وهنا يستعين الرسول صلى الله عليه وسلم بالتمثيل لتوضيح الفكرة ولتصوير الحالة التي يكون عليها المرء حين يتبع ما تشابه، فيختار صورة الراعي إلى جانب الحمى، وهذه الصورة يعرفها جمهور المسلمين معرفة جيدة، فالراعي فى هذا الوضع قد يدخل حمى الملك دون علم لعدم وضوح الحدود.

المسرح الموريتاني

(الجزء الثاني)

أحمد ولد الشيباني ولد منيره

مخرج مسرحي

قدمنا في حلقة سابقة من هذا البحث تمهيدا حول المسرح الموريتاني، وفي هذا الجزء نقدم حلقة ثانية يستهلها الكاتب بعرض حول انشاء المسرح الموريتاني:

إنشاء المسرح الوطني الموريتاني

I- وثيقة خليل محمد طافش في السبعينات

أولا : المسرح الوطني وأهدافه :

أ-جهاز ثقافي من أجهزة وزارة الثقافة والشباب وملتزم برسالة فكرية فنية تهدف الى تأصيل القيم وتعميق المفاهيم الحضارية لدى الجمهور بما يتفق وغايات المجتمع وتطلعاته في ضوء مبادئه الانسانية وتاريخ نضاله وحركة بنائه للمستقبل.

ب-نافذة ثقافية يطل من خلالها المجتمع الموريتاني وحضارته التاريخية والفنية والأدبية العربية منها والعالمية.

ت-وجه حضاري يمثل الشعب الموريتاني وحضارته التاريخية والعصرية في كافة اللقاءات والمهرجانات العربية والدولية .

يقدم من الأعمال ما يخدم الجماهير ويوسع مدارك المتطلعين الى المعرفة .

ث-يعالج المشاكل الاجتماعية والوطنية والقومية ويحارب كل ما من شأنه ان يعيق حركة الوعي والتقدم .

ج-يعالج القضايا التاريخية والدينية للبلاد .

د-يشجع الكتاب المحليين باعتبارهم الاقدر على التعبير من خلال مساهمتهم الفعالة مع باقي الاجهزة الثقافية في خلق واعداد الكوادر الشابة من الأدباء والفنانين الموريتانيين القدماء والمجربين .

هـ-يساهم في خلق قاعدة جماهيرية ثقافية تتجه الى المسرح والى الحفلات المسرحية كجزء اساسي من الحياة والمجتمع .

و-يعمل على تدعيم انتشار اللغة العربية عبر الثقافة المسرحية .

ثانيا : تكوين المسرح :

يتكون المسرح الوطني من :

*الهيئة الادارية

* الفنانين

* الفنيين

- الهيئة الإدارية :تتكون الهيئة الادارية من اربعة أشخاص بالاضافة الى مدير المسرح مهمتها تسيير الشؤون الادارية للمسرح وكذلك توفير كافة الاحتياجات الكفيلة بانجاح مسيرة العمل، ومنها تنبثق اللجان مثل لجنة النصوص واللجنة الثقافية واللجنة الاعلامية .

- الفنانون : هم العماد الرئيسي لأي عمل فني، لذا لابد من توافر عدد من الفنانين يكون قادرا على أداء مهمته الفنية. ولهذا لابد من توافر عدد من الممثلين والممثلات لا يقل مبدئيا عن 15 عضوا منهم على الأقل 10 من الممثلين و5 من الممثلات، على أن يزداد هذا العدد مستقبلا وذلك يتوقف على مدى نجاح المسرح واعضائه في مرحلته الأولى وكذلك تتحكم في هذه القضية ضرورة الحاجة وما

تقتضيه نوعية العمل المزمع انتاجها . أما عن المخرجين فلا بد من توافر ثلاثة على الأقل وان كان بالمستطاع التغاضي عن هذا الامر مبدئيا الا أنه في المستقبل وبعد ان يقدم المسرح اول اعماله ويثبت وجوده، تصبح الحاجة ماسة وملحة بسبب الضرورة لمعرفة واستيعاب جميع هذه المذاهب والمدارس المسرحية أسوة بكل المسارح الوطنية ومسايرة لمتطلبات الثقافة الفنية للمسرح، وما في ذلك من ابداع للتعبير وقدرة على التطور والعطاء وحتى تتوفر امكانية تدريب وخلق مخرجين محليين.بما أن المناظر المسرحية هي احدى المقومات الاساسية لاعطاء العمل المسرحي شكله العلمي ومادته الايجابية فلا بد لنا هنا من ذكر حاجتنا الى مصمم للمناظر (الديكور) وهو ولاشك بوجوده سيكون دعامة رئيسية من دعائم المسرح وضرورة لاغنى عنها، وبنفس القيمة وضرورتها وامعانا فى انجاح عروض المسرح بتوفير المستطاع من مقومات النجاح لابد لنا من فنان مختص في فن التنكير.

- الفنيون : مسؤول أجهزة الانارة المسرحية وله من المهام ما هو ضروري حيث لايقل عن أي فنان أو عنصر فعال فى الفرقة ومهمته أيضا تساهم بقوة فى انجاح العمل ولها من الدقة والضرورة بحيث تستدعي التخصص .
- مسؤول أجهزة الصوت (الموسيقى ، المؤثرات المسرحية) المرافقة للعمل المسوحي .
- مسؤول ملابس واثاث مسرحي وكذلك رعاية خشبة المسرح اثناء العروض وتجهيز مكان التدريبات .
- تنظيم العلاقة بين جميع العاملين في جهاز المسرح بلائحة داخلية توضع وتناقش من طرف الهيئة الادارية على ضوء تعليمات الوزارة وتكون بالتالي هي القانون الذي يحكم ويفصل في كل العلاقات والتصرفات داخل المسرح. وتنظم العلاقة بين المسرح والوزارة عن طريق مدير المسرح او حسب ما تراه الوزارة.

احتياجات المسرح:

- الميزانية :تناقش على ضوء خطة التنفيذ المقدمة لاحقا، ترصد ميزانية اولية بامكانية التحرك باتجاه الانجاز الاول ووضع الخطوات الاولى على طريق التأسيس .
- مقر اداري : ويشمل مكتب المدير ومكاتب الهيئة الادارية حيث يستوعب كل مستلزمات المسرح الاداريـة.
- مقر فني :ويخصص لتواجد الفرقة بحيث يستوعب المجموع للاجتماعات ويجهز كصالة للتدريب والندوات المسرحية الخاصة بالنشاط الثقافي للأعضاء وكذلك يكون قادرا على احتواء العروض المسرحية وبالتالي مكتمل للحد الأدنى من التجهيزات الفنية من اضاءة وصوت وستائر الى غير ذلك .
- مكتبة ثقافية فنية يشرع في انشائها فورا موضع التنفيذ لما لها من الأهمية في تثقيف الفنانين وافساح المجال امام المهتمين بالمعرفة والثقافة المسرحيتين .

خطة التنفيذ

بعد الموافقة من طرف الوزارة على الخطة المقدمة او بعد الحذف او الزيادة ارى أن تسير خطة التنفيذ على الخطوات التالية:

-تشكل للجنة تكلف أو تفرغ حسب ما تراه الوزارة مناسبا وتتكون من اربعة أشخاص من ذوي العلاقة المباشرة بالادب والفن والمتحمسين المشجعين لفكرة انشاء المسرح الوطني الموريتاني.

- تكون هذه اللجنة في المرحلة التأسيسية الاولى هي الهيئة الادارية المنوط بها تنفيذ المشروع وملاحقة جميع قضاياه حتى يتم اظهاره الى حيز الوجود ويكتب له أن يبدأ في ممارسة نشاطه وانتاجه المسرحي.

- يبدأ المسؤول الاعلامي من فوره بالتحرك باتجاه الصحف الرسمية والاذاعة والمدارس الثانوية وكافة تجمعات الشباب بقصد تغطية المشروع اعلاميا وتعميم الخبر على الشباب الموريتاني مبينا أهمية هذا المشروع وضرورة خلقه بواسطة الشباب الموريتاني كوجه حضاري للشعب وجهاز ثقافي تعبوي، ويساعده في ذلك جميع اعضاء الهيئة الادارية سواء في الصحف او اقامة الندوات والمقابلات الى غير ذلك من وسائل الاتصال بالجماهير.

خلال الحملة الاعلامية تهيب اللجنة الاعلامية بالشباب الموريتاني القادر على العطاء والذي يجد في نفسه الكفاءة والموهبة ان يتقدم بتسجيل اسمه استعدادا لاجراء المقابلات معهم وذلك ضمن شروط تحددها اللائحة الداخلية والتي ستضعها الهيئة الادارية وتعتمدها الوزارة.

* قبل الموعد المحدد لاجراء المقابلات تضع الهيئة اللائحة الداخلية وتوقعها الوزارة للاعتماد .

* تدرس الهيئة الادارية ميزانية تقريبية للتحرك حول اول انتاج مسرحي واضعة في اعتبارها مباشرة الانتاج فور اكتمال بناء الهيكل للمسرح.

*في الموعد المحدد تجرى المقابلات مع المتقدمين من الشباب والشابات لاجراء اختبارات القبول ضمن الشروط التي تحددها اللائحة الداخلية لماهية العضو .

ترفع الهيئة تقريرها للوزارة بما انجزت وتتم مناقشته وأخذ التوجيهات اللازمة ومن ثم ترفع النص الادبي المقرر انتاجه وذلك بعد قراءته للوزارة بقصد المراقبة والاجازة.

*تضع الهيئة برنامجا خاصا لتدريب العناصر وتضع جدولا زمنيا لهذه الدورة التدريبية الفنية الثقافية على ان تقيم هذه الدورة بعد الفترة المرصودة لها .

* على ضوء هذه التجربة تضع الهيئة الادارية خطة لموسم مسرحي سنوي وذلك بانتاج اعمال مسرحية تغطي العام كاملا وتلتزم بتنفيذه أمام الوزارة حيث يتم اختيار الأعمال الأدبية وبعد اعتمادها واجازتها توضع الميزانية التقريبية وتحدد أوقات تدريباتها وتواريخ عروضها.

* يكتب مدير المسرح تقريره كاملا عن التجربة والخطوات التي تم انجازها وتقييمه لها وانجازات المسرح ومتطلبات المرحلة القادمة ويرفعها للوزارة على أن تقيم خطوات المسرح وانجازاته أولا بأول حتى يكتمل بناء المسرح ويصبح قادرا تسيير اموره الداخلية في ضوء توجيهات الوزارة .

والله ولي التوفيق

انواكشوط في 1977/03/18

مقدم المشروع : خليل محمد طافش

هذه هي الخطة التي تقدم بها المسرحي العربي المخرج الفلسطيني خليل محمد طافش لتأسيس م.و.م. وكما أشرنا سابقا فإن ظروفا غامضة حالت دون أن ترى

هذه الخطة النور واغلب ظني أن اهم الظروف التى حالت دون تنفيذ الخطة المسرحية والتصورات التي تقدم بهما الاستاذ خليل محمد طافش هي: الحرب من جهة، فقد كانت الشغل الشاغل للجميع من ناحية، كما أنها اتعبت كاهل الدولة من الناحية الأخرى. أما من الجهة الأخرى فقد كان التكوين الثقافي والاجتماعي للانسان العربي عموما لا يزال حديث عهد بكثير من الفنون وخاصة فن المسرح الذي لا يزال فاقدا هويته في معظم بلدان وطننا العربي الكبير وسيما في مجتمع كمجتمعنا لم يحالفه الحظ في التعرف على هذا الفن الا في نهاية الخمسينات من القرن العشرين. لكن ملاحظة بعض طلابنا الذين وجهوا الى الخارج بغية الدراسة، بأن المسرح ضرورة جماهيرية وحضارية قادرة على أن تفتح الآفاق وتبدد الظلام. اضافة الى ملاحظاتكم بأن المجتمعات وتقدمها يحدد في بعض قسماته وملامحه في نمو الظاهرة المسرحية كل هذا وذلك قوى من اهتمام بعضهم بهذه الظاهرة اهتماما وصل عند معظمهم الالمام بضرورة توفر جميع الامكانيات والحوافز التي تدفع بالمسرح نحو تحقيق الفعل الابداعي والانساني، فحاولوا الاستفادة من تجارب تلك المجتمعات التي سبقتنا الى هذا المجال.وبالفعل فقد كان لاحتكاك تلك القلة من الذين آمنوا بضرورة خلق مسرح موريتاني من بين أفراد بعثاتنا الطلابية بالمسرح العالمي في الخارج دور لا يمكن تجاهله بالدفع بهذه الظاهرة الجديدة على مجتمعنا الى الامام، كما أن احتكاك الجمهور الموريتاني بالمسرح عن طريق زيارات قامت بها بعض الفرق الفرنسية لبلادنا قدمت خلالها نماذج من المسرح الفرنسي بشقيه لكلاسيكي والحديث، لعبت دورها هي الأخرى.

نعم لقد ساعدنا هذا وذلك في استيعاب الهواة لهذا الفن الحديث النشأة الشيء الذي انعكس على الأعمال التي قدمت في تلك الفترة إذ جاءت هذه الأخيرة اكثر نضوجا وعمقا. مع ان وجود مؤطرين مصريين من خلال المركز الثقافي المصري في انواكشوط جعل الساحة المسرحية تشهد انتعاشا جزئيا مع منتصف السبعينات وكانت من اشهر الاعمال التي قدمت بالتعاون مع المركز المصري آنذاك ((عين جالوت)) ومسرحية ((رؤوس في السماد))، لقد امتازت هذه الفترة من تاريخ هذا المولود الجديد باحتكاك الجمهور الموريتاني بالمسرح العالمي داخل البلاد عن طريق الوافدين سواء كانوا مصريين او فرنسيين او خارج حدود بلادنا عن طريق بعثاتنا الطلابية. وحسب الدكتور محمد الحسن ولد محمد المصطفى فقد امتازت هذه الفترة ايضا بتشجيع الدولة لهذه الظاهرة ((..شجع المسرح في هذه الفترة من طرف الهيئات الإدارية، وتتابعت المسابقات الموسمية، وتبارت من خلاله جميع الفرق في كل الاختيارات احسن الفرق وأفضل الاعمال في ما هو اشبه ما يكون لمهرجان مسرحي ورافق ذلك ملتقيات على مستوى الولايات تنظمها اتحاديات وهيئات حزب الشعب الحاكم في ذلك الوقت)) وقد جاءت كل هذه الاحتكاكات بالمسرح العالمي اضافة الى محاولة الفرقة الكورية للاخراج بالدفع بتقنيات المسرح داخل بلادنا الى الأمام في وقتها، لكن جهودها لم تتمخض عن نتائج تذكر ان لم تكن باءت بالفشل ومرد ذلك حسب ما أعتقد هو :

1.غياب التثقيف المسرحي بين صفوف بعثاتنا الطلابية الشيء الذي جعلهم غير مؤهلين لاستيعاب تقنيات المسرح المتقدمة .

2.عدم ادراك الوافدين الينا من خبراء في هذا المجال لسيكولوجية مجتمعنا الفتي واخفاقهم في التمازج معه .

3.لم يمكن هناك جمهور يقف وراء هذه الظاهرة الجديدة لتغذيتها وامدادها بكل مسببات استمرارها في العطاء، لكن كل هذه الاسباب لم تضعف ولو لوقت قصير همة تلك المجموعات من الشباب الحية والباحثة عن الجمال والافق والشمس، ولامن ايمانها بضرورة ايجاد مسرح موريتاني غني بتقنياته، طموح بتطلعاته، ذلك المسرح الذي يجسد الفكر الانساني ويتجلى ذلك في المحاولات الشجاعة التي قامت بها هذه المجموعة الشبابية في النصف الثاني من الثمانينيات والتي سأتعرض لها بشيء من التفصيل .

شهدت الساحة الوطنية انتعاشا مسرحيا في نهاية 1985 وبداية 1986 ويرجع ذلك حسب اعتقادي الى عاملين رئيسين :

أولهما الاحتفال بالسنة الدولية للشباب حيث شاركت كل الولايات بعروض مسرحية مما أعاد الى أذهان الشباب ضرورة الاهتمام بالمسرح من جديد بعد ان شهدت الفترة السابقة لتخليد السنة الدولية للشباب والتي شهدت منذ أواخر السبعينات ركودا شديدا أشبه ما يكون بالهدوء الذي يسبق العاصفة .

أما العامل الثاني فهو افتتاح دار الشباب الجديدة والتي اصبحت مقرا رئيسيا لجميع الاندية والجمعيات الثقافية اضافة الى كونها قاعة العرض الوحيدة التي كانت توضع تحت تصرفهم من دون ما قيد أو شرط .

يقول الدكتور منير ولد اخليه: ((منذ 1986 ظهرت جمعيات خصصت نفسها لخدمة المسرح، وانتجت أعمالا مسرحية موريتانية لها سمة محددة، وكانت طفرة حقيقية في الحركة المسرحية الموريتانية، وعلى هذا فإنه يمكن القول اننا حين نشير الى البداية الفعلية للمسرح الموريتاني فاننا نخص بالذكر جهود هذه المجموعات الشبابية التي استطاعت أن تبذر وتخرج للوجود مسرحا موريتانيا قائما على أسس فيه مدروسة من النص الى العرض)).

نعم لقد حاول محمد الامين ولد عداهي في تلك الفترة وذلك بحكم عملية احتكاكه الجادة الموجهة لبعض الفرق المسرحية في الدول المجاورة خلق مسرح موريتاني، مسرح يحاكي الفعل النبيل ثائرا بذلك الرحمة والخوف في النفوس ومطهرا لها من الانفعالات السلبية.

ولحسن الطالع كانت هذه الفترة من أكثر الفترات حلاوة وعذوبة في مسار الحركة المسرحية في بلادنا وبالفعل تأجج النشاط مرة أخرى، وسرى الدم الحي في العروق الميتة من وبدأت تظهر للوجود أندية وجمعيات ثقافية تهتم بالمسرح.

وبدا المنتسبون لهذه الاندية والجمعيات نشاطهم المسرحي لا يملون ولا يكلون وقادهم في ذلك الزميل محمد الامين ولد عداهي الذي عقد العزم على خلق مسرح أيا كانت الظروف والمشاق.

وتعاونت كل هذه الأندية لاستصلاح تربة المسرح، وطرحت أفكارا وتصورات كثيرة اتفق على الكثير منها مع وجود اختلاف في أمور أخرى.

الا أن هذا الاختلاف لم يعق المسيرة آنذاك فاستمرت الفرق في الظهور على الساحة الثقافية وظلت الاعمال المسرحية تتهاطل على الخشبة.

وكنتيجة ايجابية لافتتاح دار الشباب الجديدة ولتخليد السنة الدولية للشباب عرفت الساحة ميلاد الكثير من الجمعيات الشبابية ذات الاهتمام بالمسرح فظهر نادي "الرسالة" في شهر مارس من سنة 1986 الذي اسسه وقاده الزميل محمد الامين ولد عداهي وقد قدم هذا النادي ما بوسعه في سبيل انشاء مسرح موريتاني مبنى على أسس علمية مدروسة وما هي الا سنة حتى تحول نادى الرسالة الى الرابطة الموريتانية لتنمية المسرح وشكلت اندية مسرحية جديدة وكانت بمثابة اعضاء في هذه الرابطة كالمسرح الطلائعي، القلم المسرحي، المرآة المسرحية، شباب المحيط، المعرفة، والمرابطون.

وبعد سنة من عمر الرابطة وبعد ظهور كل من جمعية غرناطة للثقافة والفنون ونادي المسرح القومي الذي عرف بعد ذلك بفرقة مسرح شنقيط وبالتحديد في سنة 1988 تحولت الرابطة الموريتانية لتنمية المسرح الى الاتحاد الوطني لمسرح الهواة كمحاولة أخرى من الأندية والجمعيات لجمع شتاتها وتوحيد جهودها،وكان لهذا الاتحاد لجنة اقليمية في كل من أنواذيبت، الزويرات، روصو، كما أنه عضو مؤسس في اتحاد المسرحيين العرب وكذلك الجامعة المغاربية لمسرح الهواة وذلك حسب الزميل محمد الامين ولد عداهي الذي قاد هذا الاتحاد .

وفي نفس السنة نظمت دورة تدريبية في مجال المسرح نشطها خبراء من المملكة المغربية وقد شارك في هذه الدورة جل الاندية والجمعيات.وحسب المخرج احمد حبيبي فقد أتت هذه الدورة التدريبية استجابة لطلب من الاتحاد الوطني لمسرح الهواة وجهت لإدارة الشباب، وقد أشفعت هذه الدورة التدريبية بدورة أخرى نظمتها ادارة الثقافة تحت إشراف المخرج خليل محمد طافش و تمت هذه الأخيرة من أجل اخراج مسرحية "اللعبة" للكاتب محمد فال ولد عبد الرحمن. ولا أبالغ إذا قلت هنا إن هذه الدورة وتلك تعتبران من أهم الانجازات التي قيم بها لصالح المسرح في تلك الفترة، وقد كانت كل من الدورتين بمثابة مدرسة فنية، تثقيفية وتكوينية في هذا المجال حسب ما استفاد المشاركون .

وفي نفس السنة وبمساعدة من ادارة الشباب قدم الاتحاد الوطني لمسرح الهواة ولأول مرة عملا مسرحيا خارج وطننا، وكان ذلك في مهرجان أبي رقراق المسرحي بالمملكة المغربية.

حول الحداثة السياسية لدى هيجل

* يعقوب ولد القاسم
جامعة انواكشوط

مقدمة:

لقد سبق لهيجل كما أكد ماركيوز"أن انتهى في كتاب المنطق إلى أن قوام الحرية هو أن تكون للذات سلطة كاملة على ما هو آخر بالنسبة إليها"(1). وذلك بعد أن تكون هذه "الذات حرة عندما يصبح الإنسان مواطنا لدولة عقلية"(2). كما أكدت فلسفة القانون، الظاهرة المضمون الجدلي للحرية (أوالعقل) جعل هيجل يتخذ من تحقيق هذا المبدأ هدفا اساسيا هو الذي يحدد مدى تماشي الدولة "روح العصر". لذلك فلا معنى للدولة لديه إلا بقدر ما كانت تحقيقا لحرية الفرد ومصالحه. إنه كما يقول ماركيوز"لم يؤيد الدولة إلا بقدر ما كانت عقلية، أي بقدر ما حافظت على الحرية الفردية والقدرات الاجتماعية للناس، وعملت على انهاضها"(3). ولذلك كانت محاولة هيجل بمثابة السعي إلى تحليل شكل الدولة في حد ذاتها اعتمادا على العقل كمعيار. لذلك فإنه "ربط تحقيق العقل بنظام تاريخي محدد هو الدولة القومية ذات السيادة التي ظهرت في أوربا بعد تصفية الثورة الفرنسية"(4). ومن أجل ذلك تصور كتاب فلسفة الحق أن الدولة هي "الإلهي الأرض"، وأعلى من شأن الحياة السياسية مقارنة بالحياة الخلقية، فربط المجتمع بالدولة مؤكدا سيطرة هذه الأخيرة على الشعب. كما أكد أن "الملكية الدستورية" هي أفضل نظام دستوري وأن هذه يجب أن تكون وراثية اعتبارا منه أن نظام الانتخابات من قبل الشعب هو "أسوأ الأنظمة": فالواجب الأعلى للإنسان الذي يطمح أن يكون مواطنا هو الخضوع للحكومة والأمانة اتجاه الدولة، لكن ألم يكن هذا النظام في نهاية المطاف نظاما يتنازل فيه المواطن عن حريته ومصالحه من أجل الصالح العامة؟ أي من أجل هذا النظام المركزي القوي إن لم نقل "الدكتاتورية". ما الغرض المباشر إذن من هذا التنازل؟ ربما لاحظ المهتم قبلنا بفلسفة هيجل أن مصدر الانتقادات التي وجهت للدولة الحديثة كما تصورها هذا الأخير، ترجع إلى كون هيجل اعتبر مدافعا عن دولة بروسيا؟ ولكن كيف ذلك؟ وأي بروسيا دافع عنها هيجل؟

لقد تحدث هيجل في درسه الافتتاحي لدروسه التي ألقاها في جامعة برلين(5)، والتي اعتبرت اعلانا عن ولاء هيجل للدولة يقول: "في أول مرة أقدم فيها نفسي في هذه الجامعة كأستاذ للفلسفة، تلك الوظيفة التي أنعم علي بها صاحب الجلالة، اسمحوا لي أن أقول في البداية.. في هذا المكان بالذات وفي هذا الوقت بالذات.. أن الظروف أصبحت مواتية لتستقطب الفلسفة من جديد الاهتمام والحب.."(6). وبالتالي أمكن للروح الذي ظل في الفترات السابقة مشغولا بالعالم الخارجي أن يلج اليوم عتبة ميدانه الخاصة كما أكد هيجل: ذلك لأن الأمة الألمانية قد أنقذت هويتها nationalité لقد آن الأوان الذي يمكن فيه وداخل الدولة، أن تتفتح وبصورة مستقلة الهيمنة الحرة للفكر، إلى

جانب حكومة العالم الفعلي"(7). هذه هي الظروف الزمنية وهي ظروف مواتية لتحقق هذا الهدف وكذلك الحال بالنسبة للمكان. "إنه موات، في هذه الدولة التي استقبلتني والتي اكتسبت بتفوقها الروحي، الوزن الذي يليق بها.."(8). ولا ينظر هيجل فقط إلى حياة الروح باعتبارها تشكل عظمة هذه الدولة لوحدها كما هو الشأن بالنسبة للدولة عموما بل "بصورة محددة ودقيقة، إلى الكفاح الكبير لهذا الشعب الموحد في شخص أميره، من أجل الاستقلال، وتفكيك الاستبداد.. وتحقيق الحرية"(9). ولذلك فهذه هي دولة بروسيا التي قادها(Frédéric Guillaume IV) إنها هي دولة العقل ودولة ازدهار العلوم والفلسفة.

وليست بروسيا فريدريك الثالث الذي رفض تعديل الدستور لإفساح المجال أمام قيام البرلمان(10)، كما أنه رفض قيام الكنيسة"اللوثرية" المنبثقة عن الاصلاح الديني، ويلاحظ "أنه ابتداء من الاصلاح فلم تعد الدول والقوانين الا تجليات للدين في شروط الحياة اليومية.. لقد بينا سابقا - يقول هيجل- أن الاصلاح هو أيضا تحول مؤثر في الحياة السياسية(11). هذه الدولة لم يدافع عنها هيجل بل وإنه انتقدها فـ"بروسيا" التي اعتبرت دولة العقل والتي أعلن هيجل ولاءه لها، هي تلك التي "استطاع أميرها أن يذكر باعتباره الرمز الذي معه ابتدأت الأزمة الحديثة في الدخول في واقع الحياة اليومية"(12). ذلك لأنه حسب هيجل "أدرك الغاية العامة للدولة وأنه أول أمير يربط بصرامة بالمصلحة العامة في الدولة"(13). فنستنتج من هذه الاعتبارات أن الفكرة التي هي الآن معروفة لدى الجميع أن هيجل هو فيلسوف اشتهر بالدفاع عن "بروسيا الملكية"، وأن هذه الأخيرة هي دولة رجعية واستبدادية، فقد أكد كارل بوبير أن هيجل "ما كان ليصبح أكبر شخصية مؤثرة في الفلسفة الألمانية، لو لم يكن يتوفر على دعم الدولة البروسية، التي أصبح فيلسوفها الرسمي في فترة بعث الإقطاع التي أعقبت الحروب النابليونية"(14). إنما هي فكرة ناتجة عن الخلط.

والواقع كما يبين أريك فيل أن هيجل(15) لم يكن يدافع عن "ابروسيا الملكية" هذه. أو على الأقل إنه إنما دافع عن نظام اعتبره جل المؤرخين نظاما دستوريا ازدهرت خلاله العلوم والفلسفة. وقد أكد أريك فيل أن ماركس وأنجلس لم يقبلا بهذه الفكرة واعتبر أن من يصنف هيجل ضمن المفكرين الرجعيين هو حيوان(16). يبقى أن نبين- وسنجد لا حقا الفرصة لمزيد من إيضاح هذه المسائل في الخاتمة- أنه فوق هذه الاعتبارات كلها فإن هيجل كان يهدف إلى تقديم فلسفة الدولة الحديثة، كما آلت اليوم الينا، وذلك باعتبار هذه الدولة هي التي أنتجت وعي الزمن الراهن (زمن هيجل)، وهو وعي صيرورة الروح وتحقيق الحرية. إنه بذلك قد دشن الحداثة السياسية وربما لا تزال آراء هيجل اليوم حية سواء أخذناها في قراءتنا الأولى تلك التي اعتمدت على الفينومينولوجيا كمدخل لقراءة هيجل. وقد مثلها الهيجليون الشباب(17)، أو مثلتها القراءة الأخرى، والتي ظهرت من جديد خلال السنوات الأخيرة وحاولت عكس الأولى أن تجد في فلسفة هيجل مفاتيح العالم الليبرالي الغربي. فإثر الاهتمام الذي أولى مؤخرا لهيجل تجد في فلسفة هيجل مفاتيح العالم الليبرالي الغربي. فإثر الاهتمام الذي أولى مؤخرا

لهيجل ظهر كتاب la fin de l'histoire et dernier homme لمؤلفه افرانسيس فركوياما. وقد حاول العودة إلى هيجل لإيجاد مفاتيح للعالم الليبرالي الغربي. وذلك باعتبار أن هيجل قد حدد هو نفسه نهاية التاريخ في "الدولة الليبرالية"(18). ذلك أن تجسيد الحرية الانسانية بالنسبة لهيجل"تتمثل في الدولة الدستورية الحديثة أو في ما أسميناه نحن الديمقراطية الليبرالية"(19). ورغم أن هيجل لم يحظ بسمعة طبيعية في البلدان الأنكلوساكسونية حيث اتهم هنالك بكونه المتملق الرجعي للملكية البروسية، والمبشر بالأنظمة الكليانية للقرن العشرين، فوكويوما، يرى أن هذا الحكم المسبق هو الذي شكل عائقا حال دون فهم أهمية هيجل كأحد الفلاسفة الذين أسسوا الحداثة(20)، فنحن -وإن لم نعترف بذلك- مدينون لهيجل، حسب فوكومايا، بكل ما لدينا اليوم من تصورات حول المظاهر الأساسية لوعينا الحديث، فنحن"مضطرون إلى الاعتراف-كما أكد ذلك أريك فيل- ومهما ساءنا ذلك، بأن هيجل كانت له حينئذ قيمة تطلعية وأن الدولة المعاصرة، حتى تلك المتصفة بسوء التنظيم تحقق في حدق قليل أو كثير وفي خوف كبير أو قليل(الواقع السياسي) كما فهمه هيجل"(21). وذلك أنه معنى الدولة، كما فهمها هيجل، يعتبر من جهة جزءا من المنظومة الهيجلية ككل، ومن جهة أخرى فإنه حتى عندما يتجلى في الواقع النابليوني والبزوسي(وفي نظرنا في الدولة الحديثة) لا يستمد(22) جدواه النظرية، أي امكانية قراءته، إلا من الرجوع إلى مفاهيم أخرى، كمفاهيم العمل والملكية والرغبة، والاعتراف ومعنى التاريخ..الخ، وربما كانت الحالة الراهنة للدولة (بنموذجها الغربي الليبرالي) خير شاهد على أن الدولة مدينة لهيجل بكثير، وعلى أن الحداثة السياسية بدأت بالفعل معه. وتتمثل تلك الحداثة السياسية في أن"تصور هيجل للدولة يزودنا بإطار اجتماعي، سياسي، عقلاني متكامل يستطيع العضو داخله أن يمارس حياته بوصفه فردا بشريا"(23).

وينتج عن ذلك كما بين ميشل متياس أن الدولة الحديثة التي تتبناها مبادئ فلسفة القانون تقوم على أساس أخلاقي، وقد أوضح أن هذا الأساس الاخلاقي يتألف من القضايا التالية:

1-القانون وبالتالي العدل، هو أساس الدولة.

2-القانون يعبر أو يجسد القيم العليا والشعور الأخلاقي عند الناس كواقع تاريخي، وبالتالي يكون قانون بلد ما صحيحا عقلانيا بمقدار ما يستمد أساسه من ارادة الشعب الأخلاقية.

3-غاية الدولة هي التنمية والحرية البشرية.

4-القانون والعدل هما مصدر الحكومة في الدولة.

5-على الرغم من أن الأعمال ينبغي أن تتجاهل أو تهدد في تراكمها للثورة أو الرخاء الاقتصادي للمجتمع ككل.

6-مبادئ التربية سواء طبقت على الأسرة أو المدرسة، أو المجتمع المدني، ينبغي أن تخضع لرقابة الدولة وأن تقوم على أساس عقلي، فغاية التربية هي تثقيف الفردية الإنسانية"(24).

خاتمة:

لن نبالغ إذن-إذا ما قلنا- إن الصورة التي قدمها هيجل للدولة الحديثة ما تزال حية إلى يومنا هذا، لا من حيث هي صورة

لدولة ليبرالية ذات سلطة مركزية قوية في إدارتها(كما رأينا سابقا) بل وأساسا من حيث هي صورة لدستور الدولة وللبرلمان وطريقة الانتخابات وحدود السلطات فهدف هذا الكل هو الحرية لأن أساسه كما كتب هيجل في آخر نص صدر له يوم 26 ابريل 1831م هو الحرية الذاتية وحقوق الإنسان والمواطن يقول: "إننا نعلم أن هذه المبادئ تتمثل في هذا البلد، في الأفكار العامة للحرية والمساواة والشعب وسيادته،..الخ. وبالنسبة لأصحاب المبادئ، فإن التشريع منبثق في أساسه عن حقوق الإنسان والمواطن التي صاغها لافيت la fayette وصدرت في ديباجة الدساتير الفرنسية الأولى"(25)، لا تزال حية كذلك إذا ما نظرنا اليوم إلى التنظيم الإداري والقضائي، فقد بين هيجل أن "الهيكلة الإدارية مستقلة عن الدولة بل إنها قد تكون مغايرة للنظام السياسي للدولة، شأنها في ذلك شأن عمل القضاة وقوانين الدول"(26). كل هذه القضايا لاتهم بالنسبة للدولة طالما أن هذه الأخيرة تحقق سعادة الشعب بحيث "تمنحه كامل الحرية في الشؤون العامة الثانوية، وبحيث تتمتع الحكومة بقوة لا متناهية لأنها تعول على الدعم الأخلاقي لشعب حر يعيش في مأمن عن الإزعاج"(27)، هكذا حدد هيجل الدولة وبذلك تكون هذه الأخيرة ظاهرة حديثة رغم كونها متأصلة في التاريخ البشرية وفي حضاراتها المختلفة، وبذلك تكون حداثة هيجل السياسية هي المتمثلة في الجمع لأول مرة في تاريخ الفلسفة يبين البناء الأنطولوجي العقلي والبناء القانوني الاخلاقي والبناء السياسي، لتخرج إلى النور هذا المولود (الذي هو الدولة-الأمة État-nation) الجديد، حسب عبارة شاتلي: وذلك كان هيجل (المفكر الأدق والأعمق ليتبلور هذا الشكل التاريخي الجديد للدولة)(28).

الهوامش:

1-ماكيوز. العقل والثورة.م.س.ص193.

2-jean hyppolite. Introduction. à la traduction d'andré kàan. Des princpes de la philosophie du droit de hegel. Op.cit.p. 24.

3-ماركيوز العقل والثورة. م-س. ص373

4-نفس المرجع والصفحة.

5-Hegle. Allocution à ses auditeurs pour l'ouverture de ses cours à Berlin. Le 22 octobre.1818.In l'Encyclopédie. Op.cit. pp.145.149.

هذه الافتتاحية هي التي بدأها هيجل دروسه في جامعة برلين التي كان قد استدعي لها في شتاء1818-1819 وقد خصصا لعرض الانسكلوبيديا. ولذلك شكلت هذه الكلمة تمهيدا شفهيا كما يري Gibelin ولذلك قدمها بعد المقدمات الثلاث المعروفة للانسكلوبيديا. cf. Hegel Encyclopédie des science philosophiques. J.vrin.1979.2edition. bibliothèque des textes philosophiques. Allocution inaugurale des cours de l'hivers 1818-1819 à l'université de Berlin, pp-145-146.

6-Hgel. Encyclopédie. Op.cit.allocution. p145.

7-Ibid.pp.145-146.

8-Ibid. p.146.

9-Ibiiden.

10-انظر بهذا الصدد أريك هيجل والدولة(م-س) ص13 وما بعدها حيث أوضح في الهامش(3) أن هذا العهد الذي قاد فيه ابروسيا فريدريك غليوم الثالث هو عهد تميز بالاستبداد حيث رفض هذا الأخير قيام البرلمان ولم تكن النقاشات والمداولات التشريعية مقبولة في المقاطعات، ولم يظهر ما يرضي الوعي الذاتي للمواطن، راجع بهذا الصدد الصفحات 13و14.

11-Hegel. Leçon sur la philosophie de l'histoire.op.cit.pp 350-321.

12- Ibid.p336.

13- Hegel. Leçon sur la philosophie de l'histoire.op.cit.p.336.

14- Karl. Popper.la société ouverte et ses ennemis.T2.Hegel et marx. ed.du seuil.1979.p19.Traduit de l'Anglais par. J. Bernard et p.monot.

15-لقد أوضح أريك قبل ذلك ورجع إلى مراسلات لماركس وأنجلس، أنظر هيجل والدولة. (م-س).ص17 الهامش رقم 9/

16-نفس المرجع.ص17.

17-عن مسألة القراءات الهيجلية راجع: Habermas le: discours.op.cit.chapitre III.les hegeliens de gouches et les hegelien de droit pp-61-101.

وتجدر الاشارة في هذا الصدد إلى أن هيجل قد دخل فرنسا ابتداء من الأربعينات وذلك على يد ألكسندر كوجيف. ولكن هيجل الذي قدمه كوجيف هو هيجل الفينومينولوجيا. ورغم أن هذا الكتاب يشكل مدخلا رئيسيا لقراءة هيجل(انظر kojeve. Introduction a la lecture de Hegel.op.cit.) إلا أنه لا يقدم هيجل بصورة كاملة بل إن هناك من يميل إلى اعتبار أن الصورة التي أخذها الفكر الفرنسي عن هيجل بالتركيز على الفينومينولوجيا هي صورة مبتورة في هذه الفترة قدم جان هيوليت ترجمة للفينومينولوجيا سنة 1947. ونشر اطروحته: La genèse et structure de la phénoménologie de l'esprit./Montaigne.سنة.1946.

وأن هذه القراءات كلها إنما هي قراءات يسارية بمعنى أنها"غير بعيدة" عن"التأويل الماركسي" للهيجلية. وهذا حسب فوكوياما هو مصدر اللبس، يقول:"إننا في الحقيقة لا نعي جيدا أننا مدينون ثقافيا لهيجل وذلك أساسا لأن التراث الهيجلي قد انتقل إلينا عبر ماركس".. Cf fukuyama.op.cit.p91.

18- F.fukuyama.la fin de l'histoire p.12.

19- Ibid pp.86-87.

20- Ibid p .86

21- chalelet. Hegel. sur 1994.p.12.

22- Ibid.p.37.

23-ميشيل ماتباس.هيجل والدمقراطية. ترجمة إمام عبد الفتاح إمام دار الحداثة. الطبعة الأولى،بيروت1990.ص:16.

24-نفس المرجع.ص16.

25- Hegel a propos du(du REFORMBILL) anglais .tr.Michel Jacob. IN. les Écrits politiques. Ed champ libre.Paris 1977.p394.

26- Hegel.la constitution de l'Allemagne.tr.Michel jacob.in les écrits politiques.op.cit.p46.

27- Ibid.p54.

28- chatelet.Hegel seuil.1968.

مضمون فكرة الالتزامات التعاقدية في القانون الموريتاني

(المبحث الثاني)

محمد الأمين ولد امحمد
كلية القانون -جامعة انواكشوط

يجمع الفقه في كل من فرنسا ومصر على وجوب استبعاد مسألتين من مجال فكرة الالتزامات التعاقدية، وهما أهلية التعاقد وشكله (15)، وما ذهب اليه الفقه الفرنسي والفقه المصري لا أري مايمنع من الأخذ به في ظل أحكام قانون الالتزامات والعقود الموريتاني، فقد أخضع هذا القانون أهلية الأشخاص لقانون جنسيتهم وفقا للمادة السابعة منه التي تذهب الى القول بأن "الحالة المدنية للأشخاص وأهليتهم يسري عليها قانون الدولة التى ينتمون اليها بجنسيتهم.. "فأهلية الأشخاص وفقا لهذا النص تخضع لقانون جنسيتهم وبالتالي تخرج في حكمها عن الحكم الوارد في المادة العاشرة من قانون الالتزامات والعقود. إلا أن شكل العقد لم يسعفنا هذا القانون بقاعدة اسناد خاصة بحكمه، على خلاف التشريعات المقارنة كالتشريع المصري وفقا للمادة عشرين من القانون المدني المصري. لكن خلو القانون الموريتاني من نص يخضع شكل التصرف لقانون معين لا يحول دون اعمال القاعدة التي استقرت عليها معظم التشريعات وسلم بها الفقه، وهي قاعدة اخضاع التصرف لقانون دولة الابرام، لما يوفره هذا القانون من أمور تسهل على الأطراف ابرام عقودهم، وتسهل على القضاء معرفة الأشكال الواجبة مراعاتها في قانون البلد الذي تم فيه التصرف. أضف الى ذلك أن المشرع الموريتاني من خلال نص المادة العاشرة قد واجه الالتزامات التعاقدية، وهذه الالتزامات هي آثار العقد، وعلى هذا الأساس فالمشرع لم يتعرض لتكوين العقد ذاته، وهذا المسلك التشريعي يؤدى الى تجزئة العقد واخضاع كل عنصر من عناصر تكوينه لقانون مختلف. ورفض الفقه في كل من فرنسا ومصر هذا المسلك داعيا الى وحدة القانون الواجب التطبيق على العقود الدولية، وهو ما يحقق وحدة الانسجام في الاحكام، ومؤدى هذا الرأي أن يخضع العقد من حيث تكوينه وآثاره لقانون واحد. ومع ذلك فهذا الرأي لا يمكن التسليم به في ظل القانون الموريتاني. إذ ظاهر نص المادة العاشرة من قانون الالتزامات والعقود يفيد غير ذلك باعتبار أنه اقتصر على مواجهة الالتزامات التعاقدية أي تصدى لآثار العقد فأخضعها لقانون الارادة أو قانون الموطن المشترك أو قانون محل الابرام. إلا أن الفقه المصري وفي تصديه للمادة التاسعة عشرة من القانون المصري والتي تقابل نص المادة العاشرة من قانون الالتزامات

الموريتاني، يذهب الى ما يخالف ظاهر هذا النص بالقول بأن "اصطلاح الالتزام يستعمل بمعنى شامل أو عام يشمل كل ما يتعلق بمصدره وآثاره وأوصافه وانتقاله وانقضائه وإثباته.." (16)

إننا لا نميل الى التسليم بهذا الرأي في ظل أحكام قانون الالتزامات الموريتاني ووفقا للمادة السابعة والتي سبقت الاشارة الى مضمونها، ونقصر حكم المادة العاشرة على آثار العقد دون تكوينه الذي يستدعي وجود تراض والتراضي يستلزم أن يكون صادرا من ذي أهلية للتعاقد وهذه تخضع في حكمها للمادة السابعة من قانون الالتزامات والعقود والتي تخضع الأهلية لقانون الجنسية، وهو ما حدا بجانب من الفقه المصري؛ الى استبعاد ما يتعلق بوجود الارادة، على أساس أن هذه المسألة تنطوي تحت فكرة الأهلية وتخضع بالتالي لقانون الجنسية وفقا للمادة الحادية عشرة من القانون المدني المصري.

ويتفق الفقه المصري على أن محل العقد يدخل في مضمون الفكرة المسندة، وبالتالي فإنه يخضع للقانون الذي يتصدى لحكم العلاقة القانونية أو العلاقة التعاقدية. ومع ذلك فقد ذهب الى استثناء العقد الذي يكون محله مال أو عمل، فقرر خضوعه في الحالة الأولى لقانون موقع المال وفي الحالة الثانية لقانون محل تنفيذ العمل.(17)

أما بالنسبة للسبب وهو الركن الثالث من أركان العقد فالراجح في الفقه هو اخضاعه للقانون الذي يخضع له العقد مع مراعاة المبادئ العامة في قانون القاضي، أي ضرورة مشروعية السبب وفقا لقانون القاضي، فإذا لم يكن ذلك وجب استبعاد القانون الاجنبي بحجة مخالفته للنظام العام،(18) على الرغم من خلو القانون من نص يستوجب استبعاد تطبيق أحكام القانون الأجنبي إذا ما كان فيه انتهاك صارخ للمبادئ الأساسية والجوهرية في مجتمع القاضي وهو ما يعرف في التشريعات المقارنة بدفع النظام العام.

وتتضمن فكرة الالتزامات التعاقدية التي تخضع للقانون الواجب التطبيق على العقد، الجزاء الذي يترتب على تخلف أحد أركان العقد أو شرطا من شروط صحته، فالقانون الذي يخضع له العقد هو الذي يحدد بطلان العقد أو حتى يعد قابلا للبطلان، كما يحدد هذا القانون من له الحق في التمسك ببطلان العقد، كما تدخل آثار العقد كقاعدة عامة في مضمون فكرة الالتزامات التعاقدية، وآثار العقد منها ما يتعلق بالاشخاص ومنها ما يتعلق بالموضوع.

أولا:آثار العقد بالنسبة للأشخاص

يجمع الفقه سواء في فرنسا أو مصر على خضوع هذه الآثار للقانون الذي يخضع له العقد، وبناء على هذا الرأي يجب الرجوع الى هذا القانون لمعرفة الأشخاص الملتزمين بالعقد، وكذلك الأشخاص المستفيدين منه. ويثار التساؤل في هذا الميدان عن مدى انصراف أثر العقد الى الخلف العام والخلف الخاص؟ فيرى البعض(19) أن انصراف أثر العقد الى الخلف العام يخضع للقانون الذي يحكم الميراث. فهذا القانون هو الذي يحدد مدى

انصراف أثر العقد الى الخلف العام، أما أثر العقد بالنسبة للخلف الخاص فيرى البعض أنه خاضع في حكمه للقانون الذي يخضع له العقد (20) بينما يرى آخرون أنه يخضع لقانون موقع المال(21)، ويرى الفقه الفرنسي ان الأحكام الخاصة بالتعهد عن الغير والاشتراط لمصلحة الغير تعد من الأفكار القانونية التي تدخل في إطار فكرة الالتزامات التعاقدية وعلى هذا الاساس فهي خاضعة للقانون الذي يخضع له العقد،(22) إلا أن التساؤل يثار بصدد آثار تصرف النائب الى الأصيل مباشرة، وهل يجب الاعتداد بإرادة النائب أم الأصيل في شأن تحديد القانون الذي يخضع له العقد؟ يرى جانب كبير من الفقه المصري ضرورة الاعتداد بإرادة الأصيل، فالقانون الذي تحدده إرادة الأصيل هو الذي يجب أن يحكم انصراف آثار العقد الى الأصيل.(23)

ثانيا: أثار العقد بالنسبة للموضوع

تخضع هذه الآثار للقانون الذي يحكم العقد، فعلى القاضي أن يرجع الى هذا القانون ليحدد مضمون الالتزامات التعاقدية التي يولدها العقد، وهذا ما يستدعي منه القيام بتفسير العقد ولن يتأتى له ذلك التفسير مالم يرجع الى القواعد السائدة في هذا القانون، وإذا ما تم تحديد الالتزامات الناتجة عن العقد يكون من المفترض أن يقوم الملتزمون في العقد، أي أطراف العلاقة التعاقدية بتنفيذ ما التزموا به وفقا للقواعد العامة، وهذا التنفيذ يخضع للقانون الذي يحكم العقد فهو الذي يحدد متى يكون التنفيذ عينيا ومتى يصار الى التنفيذ بمقابل وهو الذي يحدد مقدار التعويض وعناصره، وحكم الشرط الجزائي والفوائد. ويثار التساؤل عن مدى خضوع المسؤولية العقدية المترتبة عن الدفع بعدم تنفيذ الالتزامات المتقابلة بين أطراف العلاقة لقانون العقد؟ يرى الدكتور هشام على الصادق(24) أن المسؤولية العقدية المترتبة على عدم تنفيذ الالتزامات المتبادلة، تخضع لقانون العقد وليس لقانون محل وقوع الفعل الضار والذي تخضع له المسؤولية التقصيرية، ويرى الدكتور منصور مصطفي منصور(25) أن أوصاف الالتزامات من المسائل التي تخضع بدورها لقانون العقد فهذا القانون الذي يبين "مدي صحة الشروط وأثر تحققه أو تخلفه والأجل وأثاره وأسباب سقوطه، كما يحكم تعدد محل الالتزام سواء كان الالتزام تخييريا أو بدليا، وكذلك تعدد طرفي الالتزام سواء في ما يتعلق بالتضامن أو عدم القابلية للانقسام". ويخضع كذلك لقانون العقد، انتقال الالتزام سواء كان هذا الإنتقال عن طريق حوالة الحق أو عن طريق حوالة الدين، كما تدخل في فكرة الالتزامات التعاقدية المسندة، وتخضع بالتالي لقانون العقد أسباب انقضاء العقد، واخيرا نتساءل عن العقود التي تشملها المادة العاشرة من قانون الالتزامات والعقود بحكمها، أي العقود الداخلة في مضمون فكرة الالتزامات التعاقدية،

الخاضعة لقانون إرادة الأطراف أو القوانين التي حددتها نفس المادة؟

للإجابة عن هذا التساؤل لا بد من ملاحظة أن العقود الخاصة بالاحوال الشخصية مثل عقد الزواج، وعقود المواريث. اختصت بحكمها نصوص قانونية أخرى كالمادة التاسعة من هذا القانون التي تخص عقد الزواج والتي تقول: "يطبق القانون الموريتاني المتعلق بقضايا الأحوال الشخصية على الأزواج اذا كان أحدهم موريتانيا وقت انعقاد الزواج"، هذا بالنسبة لعقد الزواج، أما بالنسبة للمسائل الأخرى الداخلة في مضمون فكرة الأحوال الشخصية فلا توجد قاعدة اسناد خاصة بها، وهو ما يعد نقصا تشريعيا واضحا أملي أن يتلافاه المشرع الموريتاني في وقت قريب، كقواعد الاسناد الخاصة بالمواريث والوصايا والتبني.. وهذا النقص التشريعي لا يلحق بالقواعد القانونية الخاصة بالأحوال الشخصية فحسب بل يمتد ليشمل العقود التي تبرم على عقار في موريتانيا، فلا نعثر على حكم في القانون الموريتاني يقابل الحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة التاسعة عشر من القانون المدني المصري والخاصة بالعقود الواردة على "عقار" كعقود البيع والايجار، فهذه وفقا للقانون المصري تخضع للقانون المصري ما دامت العقارات كائنة في الديار المصرية، ونظرا لخلو القانون الموريتاني من نص يماثل النص المصري فلا بد من القول إن حكم المادة العاشرة يشمل العقود المالية دون غيرها، ولئن كان الأصل هو إخضاع العقد لقانون الارادة أو الموطن المشترك أو بلد الابرام وفقا للمادة العاشرة من قانون الالتزامات والعقود، مادام هذا العقد يتعلق بالمعاملات المالية. كما أن تطور العلاقات الخاصة الدولية قد أضاف عقودا استطاعت الافلات من الخضوع لقانون الارادة وبالتالي الافلات من مجال إعمال قاعدة التنازع التقليدية في شأن الالتزامات التعاقدية، وبالتالي تخضع لقواعد موضوعية من خلق القضاء والعرف الجاري في التعامل الدولي، كعقد العمل والعقود المبرمة بين الدول فهذه بدورها تخرج عن حكم المادة العاشرة من قانون الالتزامات والعقود، فالقاعدة أن الاتفاق المبرم بين دولتين أو أكثر يخضع في حكمه لمبادئ القانون الدولي العام، ومع ذلك فقد يحدث أن تكون إحدى الدول بين أشخاص القانون الخاص، كالاتفاق على تسليم بضائع مادية معينة.(26)

الخاتمة :

بعد اكتمال هذه الدراسة القانونية التي آمل أن تتحقق منها الفائدة المرجوة للباحث القانوني سواء كان طالبا في كليات الحقوق أو باحثا دارسا يسعى للاستفادة من الدراسات القانونية المقارنة، لا يسعني الا أن أشير الى بعض ما تمت ملاحظته من خلال هذه الدراسة على قانوننا الوطني من جوانب تتعلق بالنقص التشريعي والغموض التشريعي الذى يلف نصوص قانون الالتزامات والعقود وأخص بالذكر منها

النصوص المتعلقة بالقانون الدولي الخاص.

أولا جوانب النقص:

لا يحتوي قانون الالتزامات والعقود علي ما يوفر بيد القاضي الموريتاني ادوات قانونية أو قواعد قانونية للتصدي لمعظم النزاعات الخاصة الدولية أو النزاعات التي يكون أحد أطرافها أجنبيا. سواء في مسائل الأحوال الشخصية كالمواريث والنفقة والوصايا وغيرها. والقواعد الخاصة بالأموال العقارية الموجودة في الأراضي الموريتانية.

كما أن القانون الموريتاني بعد أن يشير الي اختصاص القانون الأجنبي لا يحدد متى يتم استبعاد هذا القانون الاجنبي أو ما تم الاصطلاح على تسميته بموانع تطبيق القانون الأجنبي المختص. وغير ذلك من جوانب النقص.

ثانيا الجوانب المتعلقة بالغموض:

وعلى سبيل المثال: المادة العاشرة من قانون الالتزامات والعقود الموريتاني التي تخضع الالتزامات التعاقدية لقانون الارادة أو قانون الموطن المشترك أو قانون محل الابرام، فهذه المادة لا تحدد لنا معنى الالتزامات التعاقدية ومضمونها، ومآ مصير العقود الواردة علي بيع أو ايجار عقار كائن في الأراضي الموريتانية؟ ولا لأي قانون يخضع شكل العقد؟

<u>الاحالات:</u>

(15) انظر الدكتور عز الدين عبد الله . المصدر السابق. الفقرة رقم 135

(16) انظر د. منصور مصطفى منصور. ص.7 / 3

(17) أنظر د. عز الدين عبد الله. المصدر السابق. - الطبعة السادسة - ص. 662 وما بعدها

(18) "باتيفول" .المصدر السابق. ص352

(19) أنظر "باتيفول" .المطول . ص 661

(20) د. محمد كمال فهمي. المصدر السابق. ص. 466

(21) أنظر د. عز الدين عبد الله. المصدر السابق. ص.464

(22) أنظر. نبوايته. المطول . الجزء الخامس. ص. 120

(23) أنظر د. جمال مرسى بدر. النيابة في التصرفات القانونية، طبيعتها وأحكامها. الطبعة الثانية. القاهرة 1968 . ص311 .

(24)أنظر د. هشام علي صادق. في خضوع المسؤولية العقدية للقانون الذي يحكم العقد. دروس فى تنازع القوانين في مسائل المسؤولية التقصيرية، محاضرات لطلبة الدكتوراه، بجامعة عين الشمس. فقرة. 45

(25) أنظر. د. منصور مصطفى منصور- المصدر السابق - ص. 321

(26) أنظر. حكم محكمة العدل الدولية الصادر في 12 يوليو 1929 منشورات .دالوز. 1930 . الجزء الثاني ص. 45 والذي اكدت فيه أن (العقود التي تبرمها الدولة بغير صفتها كشخص دولي تستمد أساسها من القانون الداخلي).

التربية والثقافة في.. عصر العلم، الثقافة والمال

* د.يحي بن احمد معلوم
كلية الآداب والعلوم الانسانية

التعريفات والمفاهيم:

تهدف التربية إلى إعادة بناء الانسان بناء، تشكل فيه القيم الخلقية دورا أساسيا وجوهريا. لذلك فإن التغير الذي يتم بواسطة التربية لا يقتصر على الطابع التعليمي فحسب، ولا على التربية النظامية وحدها، بل يتعدى ذلك ليشمل الشبكة التربوية الواسعة التي تتشكل من الأسرة والمجتمع والتعليم النظامي وغير النظامي، والتعليم العارض العفوي والمستمر مدى الحياة، وكذا المؤسسات الثقافية.. وحتى كل ما يندرج في التوجيه والاعداد والتدريب داخل المجتمع. لأن بين المدرسة والمجتمع وشائج ثابتة وضرورية.

وتهدف التربية – الى جانب اهداف أخرى - إلى بناء القيم الأساسية للحضارة الإنسانية وهي: التضامن الإنساني (في مواجهة الفردية)، والمشاركة والتواصل والتراحم بين بني الانسان (في مواجهة الأنانية والانعزال والبحث عن المصلحة)، والمسؤولية الخلقية (في مواجهة عدم الاكتراث والتمركز حول الذات)، واستلهام القيم الحضارية المشتركة للثقافات الانسانية (في مواجهة افتقاد الهوية وصراع الحضارات).

ورغم أن مفهوم التربية الذي نعتمده هنا لا يتعامل مع الانسان على أنه يخرج خيرا من الطبيعة، وأن المجتمع هو الذي يفسد- كما يرى روسو- ولذلك فإننا لا ننكر قابلية الانسان للكمال، ولا ننكر أيضا أن التربية قادرة على تغيير طبيعة الانسان لصالح الأفضل والأكمل، لذلك فإنه إذا أردنا أن نغير أي مجتمع لابد من تغيير الانسان أولا: "الثورة التربوية في عصرنا شرط لازم لكل ثورة مهما كان شأنها"(1).

أما الثقافة التي تتدرج في هذا العنوان فهي: "ذلك المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتعبيرات والابداعات التي تحتفظ لجماعة بشرية.. بهويتها الحضارية.."(2).

فالثقافة: "تشمل مجموع معارف المجتمع ومهاراته وخبراته المكتسبة والذي يوظفها للقدرة على تجاوز الواقع وقهر تحديات العصر والمصير"(3).

وللأسف فإن الثقافة العربية - كما تصفها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم(آلكسو) في نهاية القرن العشرين- مسكونة بثلاث سلبيات أساسية هي: قصور الاستشراف المستقبلي، وثقل القيود على الحريات، وسيادة الاعلام الترفيهي السطحي(4). ولعل هذه السلبيات الثلاثة المذكورة

ليست إلا اختزالا مخلا لأزمة الثقافة العربية المعاصرة والتي من ثوابتها الأساسية الظواهر التالية: القمع أو التسليط، والانبهار بالغرب(التبعية)، وتزايد الفردية، والشطط القيمي عند المثقفين العرب، وقصور الأنظمة التربوية والتعليمية، ومحدودية الفكر النقدي المستند إلى العقلانية(5).

ورغم أن الثقافة العربية كتعبير أساسي عن الحضارة الاسلامية بلغت في الماضي ذروة الحضارات الكبرى في التاريخ، واسست للنهضة الأوروبية الحديثة إلا أن هذه الحضارة: (العربية – الاسلامية) انكفأت بتأثير من المشكلات الداخلية والعوامل الخارجية الضاغطة وبفعل صراع القوى الدولية.

وبكل أسف فإن من المفارقات العجيبة تصنيف الوطن العربي الآن في أسفل السلم في مجالات البحث العلمي والتقاني والنمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. أو بعبارة أخرى أين هو حاضرنا من ماضينا؟

ولا يمكن بناء استراتيجية تربوية في غياب الأهداف التربوية القائمة على المبادئ والمنطلقات العامة التي يتم تحديدها بشكل جماعي وديمقراطي، يراعي الهوية والكينونة والخصوصية للوطن مع الانفتاح على ثقافات العالم وحضاراته وعلومه.

ويمكن في هذا السياق أن نحدد بعض الاهداف العامة التي تصلح أن تكون أهدافا عامة للتعليم الموريتاني وعلى المستويين الفردي والجماعي:

أولا:الأهداف الفردية العامة:

لا بد أن نراعي في عملية التعليم -عندنا - المساهمة بشكل فعال في تكوين المواطن الصالح والذي يتسم بالآتي:

1. الايمان القوي الواعي بالله والاعتزاز بالقيم الاسلامية والتعود على أداء الشعائر الاسلامية، وتطبيقها في حياتنا لترشد سلوكنا وتوجهنا في الحياة وتمنحنا مقاييس الخير والشر، والقوة والمنعة في سلوكنا الداخلي، ومع الآخر. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تدريس التربية الاسلامية تدريسا منهجيا واعيا وتهيئة الفرص لإقامة الشعائر الدينية في المؤسسات التعليمية، واعطاء الفرص الكافية للتدريب على ممارسة القيم الخلقية وتوفير القدوة الحسنة لإقامة المثال الذي ينبغي ان يحتذي.

2. صحة الجسم والعقل ولباقتهما المتمثلان من جهة في قوة الجسم وتوافقه وحسن قوامه ولباقته وقدرته على التحمل والحركة والنشاط والعمل الشاق، وفي تكييف الفرد مع نفسه ومع المجتمع الذي يعيش فيه وفي استقراره النفسي وثقته بنفسه وبغيره ونظرته إلى الحياة نظرة تفاؤل وأمل وخلوه من العقد والأمراض والاضطرابات النفسية الحادة من جهة أخرى.

وإذا أرادت المؤسسات التربوية أن تساهم في تحسين الصحة الجسمية لطلابها فعليها أن تهتم بتوفير المبنى والأثاث المدرسي الصحي والخدمات الصحية الكافية والنشاط الرياضي الحركي المتنوع الذي يناسب الميول والامكانات البدنية لكل طالب. وتوجيه التلاميذ والطلاب إلى العادات والمهارات الصحية وجعل مادة الصحة المدرسية أساسية في المنهج المدرسي، كما لا بد من التعرف على الحاجات النفسية والاجتماعية عند الطلبة وفهمها وتلبيتها -بقدر الامكان- وتوفير فرص التعبير والنجاح والتقدير والعمل المشترك، وتوفير المناخ النفسي الملائم والعلاقات الاجتماعية الطيبة وتوفير الارشاد النفسي والاجتماعي والتربوي ممن يتوفر لديهم الاخلاص والأمانة والكفاءة لذلك.

3. استيعاب المعارف الاساسية كالقراءة والكتابة والمهارات الحسابية وامتلاك القدرة على الابداع والابتكار والنقد الموضوعي والتحليل والتفكير المنطقي العقلاني، والقدرة على تشخيص المواقف المشحونة بالانفعالات، وعلى اتخاذ القرارات المناسبة في هذه المواقف، وتتم تنمية المهارات العقلية بالاهتمام بالغة العربية واللغات الاجنبية والرياضيات والعلوم.

4.الثقافة الواسعة والوعي بمشاكل الوطن والأمة والعالم بأسره. ولتنمية الثقافة الواسعة عند الطلاب والتلاميذ يجب الاهتمام بالدراسات الانسانية والتاريخية والادبية والاجتماعية، وتوجيه الطلاب لكتابة الابحاث ومراجعة الكتب، وتشجيعهم على المطالعة والرحلات والزيارات، وتنظيم المسابقات والمحاورات والندوات والمحاضرات الهادفة إلى توسيع المدارك والآفاق الثقافية.

5.القدرة على ادراك الجمال وتذوقه والتمتع به في أشكاله ومظاهره المختلفة، والتنوع في الهوايات والميول والقدرة على استخدام أوقات الفراغ، ويتم ذلك كله بواسطة توفير مجال الاختيار في المنهج، وفرص النشاط الثقافي والفني والاجتماعي.

وكذلك تشجيع الجمعيات والنوادي الطلابية والرحلات واقامة المخيمات الصيفية، ومعسكرات العمل التطوعي والكشفي..الخ.

6.تقدير الحياة الأسرية، واعداد التلاميذ والطلاب لتحمل مسؤولياتها، وحب الوطن والمجتمع والاخلاص والتضحية في سبيلهما، والوعي بضرورة الوحدة المغاربية والعربية والاسلامية وحتى الوحدة والتضامن من أجل كوكبنا الأرضي الذي أصبح بيتا للإنسانية جمعاء والأخذ بالقيم الديمقراطية والروح الاجتماعية.

وتغرس هذه الصفات والاتجاهات عن طريق التكوين السياسي والاجتماعي للمواطن: "التربية الاجتماعية والوطنية داخل المدرسة وخارجها".

7. امتلاك المعارف والمهارات والمهن التي تهيئ الفرد أن يعيش ويخدم بلاده وأمته. ويتم ذلك بالدراسة المتخصصة، والتكوين المهني الوظيفي(6).

ثانيا: الاهداف الاجتماعية العامة:
المساهمة في النهوض بالمجتمع دينيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وعلى النحو التالي:

1. دعم الحياة الدينية والروحية على المستوى الوطني بهدف بناء مجتمع اسلامي تنتصر فيه القيم الدينية والاخلاقية الفاضلة عن طريق الفهم الصحيح للدين واحكامه، ولينعكس ذلك على سلوك افراد المجتمع بصفة عامة. ويمكن أن تساهم المؤسسات التربوية في هذا المجال عن طريق البحث الديني واحياء التراث وتجديده وتطويره بالمحاضرات والندوات العامة في وسائل الاعلام مثل المحاضرات الرمضانية وفي الاعياد والمناسبات الدينية.

2. تحقيق نهضة ثقافية وعلمية وطنية، يحافظ في ظلها على التراث العربي والاسلامي واحيائه وتجديده وتطويره وصقله من الشوائب، ثم نقله إلى الأجيال الصاعدة للانتفاع به في كافة اوجه الحياة.

ويشجع - في ظل تلك النهضة - العلم والبحث العلمي والتقاني والابداع والابتكار والاخذ بأسباب الحضارة الحديثة للتجاوز إلى الحداثة وما بعد الحداثة وبالعلم والايمان.

الهوامش:

1.د. عبد الله عبد الدائم:"التربية والقيم الانسانية"، المستقبل العربي، العدد 230، ابريل 1998، ص،79.

2.المصدر نفسه ص:79.

3.محمد عابد الجابري: "الثقافة العربية اليوم ومسألة الاستقلال الثقافي" الندوة الفكرية التي نظمها المجمع العلمي العراقي بمشاركة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،ط2(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية 1997م، ص20).

4.مخي الدين صابر:"الامن الثقافي العربي وقومية المعركة"، المستقبل العربي، السنة1 العدد2 يوليو 1978م"، ص8.

5.عبد القادر عرابي:" ازمة المثقف العربي: المحنة الدائمة: دراسة في نشأة المثقف العربي وسوسيولوجيته"، المستقبل العربي، السنة18، العدد196 يونيو 1995م، ص 42.

6.د. عمر التومي الشيباني، أثر التربية في بناء الفرد والمجتمع، المنشأة العامة للنشر والتوزيع:ص196-201.

دور العلماء الشناقطة في الجامعات الإسلامية الكبرى (الجزء الثاني)

* محمذن ولد المحبوبي
المفتشية العامة للتعليم

2 - الشناقطة بالمدينة قنوات للتأثر والتأثير:

لا بد من التنبه إلى أننا لن نقصر حديثنا في هذا المقام على الجامعة الاسلامية فقط، وذلك لأن تأثير الشناقطة بالحجاز كان من العمق والترابط بحيث لا يمكن فصل بعضه عن بعض ثم إن القوم (الشناقطة) قد انتظمت لهم ادوار بجوامع المدينة ومعاهدها قبيل بتأسيس الجامعة الإسلامية، ولا يحسن بنا إهمال هذه الأدوار لذلك ارتأينا تكميلا للفائدة أن نعرض - ولو قليلا - للحضور الشنقيطي بالمدينة قبل تأسيس الجامعة الإسلامية الفتية نسبيا (تأسست سنة 1961م/1381 هـ) فقبل هذه المؤسسة الجامعية كان المرتحل الشنقيطي ينشر العلم بتلك الربوع إما بالمسجد النبوي، وإما بأكتاف طيبة، وهذا لنشر وإن لم يكن تحت ظل الجامعة الإسلامية فإنه كان إرهاصا لها و تحسيسا بها .

ومن هنا نخلص إلى القول إن ارتباط الشناقطة بالمدينة المنورة قديم، فالطالب المختار ولد الأعمش العلوي (ت.1107هـ) قد زار المدينة وحاور علماءها حيث أجازه عالمها أبو اسحاق إبراهيم بن الحسن الشهابي الكردي في رواية موطأ مالك وصحيحي البخاري ومسلم، ثم إن المحدث صالح الفلاني الشنقيطي (ت. 1221 هـ) أقام بالمدينة يعلم الناس ويجيزهم في الحديث مقدما إليهم الأسانيد العالية، وقد أجاز كمال الدين المجيدري ونوه بمعارفه وحافظته مؤكدا أنه أكبر حافظين اثنين وردا إلى الحجاز في تلك الفترة (19)

ونصل إلى محمد الأمين ولد فال الخير الحسنى (1351) الذي لبث بالمدينة دارسا ومدرسا فقد تردد على دروس عبد الجليل برادة وسمع منه التفسير والحديث لينتهي إلى مجالس الشيخ أبي شعيب الذي خلفه على حلقته بالمدينة وأحسن الخلافة يقول" وفي سنة (1326 هـ) سافر الشيخ أبو شعيب وكان يقرأ عليه طلبة من مقامات الحريري بإتمامها لهم ففعلت وطلبوا مني أن أقرئهم ألفية العراقي في مصطلح الحديث فأقرأتهم جملة من أولها (20).

ولا ننسى أن هذا الحسنى كان أحد شيوخ عبد الرحمن السعدي الذي "قرأ عليه التفسير والحديث ومصطلح الحديث أثناء وجوده بمدينة عنيزة وأخذ عنه سندا بالرواية"(21).

ومن مظاهر التأثير الشنقيطي بالحرم المدني جهود العالم محمد محمود التندغي الذي كان مفتى المالكية في بداية هذا القرن بالمدينة المنورة

وقداشتهر بحفظ الحديث واستظهار تراجم رجال السند وتصحيح المتن، وقد توفي بالأردن(22).

وبعد هذا التدغي يتعزز الحضور الشنقيطي بيثرب مع محمد الخضر بن مايابي الجكني (ت.1354هـ) مفتي المالكية بالمدينة المنورة ومعلم الناس هنالك.

ويبلغ الحضور الشنقيطي بالحجاز ذروته مع الشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الجكني (ت.1393هـ) المعروف بآب ولد أخطور، والذي تنوع نشاطه المعرفي بالحرمين اذ شمل التأليف والتدريس والمحاضرة، فلبث هنالك سنين يكون الرجال ويعلم الأجيال، ونال بذلك الحظوة والتقدير عند أولى الأمر. وإلى جانب ذلك كان له دور فاعل في تدعيم الجامعة الإسلامية حيث شارك في وضع مناهجها وبرامجها ساعيا في الوقت نفسه إلى تأسيس رابطة العالم الإسلامي بالتعاون مع قوم آخرين، وقد أثنى عليه العلماء السعوديون فخاطبه الشيخ عبد اللطيف بن ابراهيم آل الشيخ قائلا: "وجزى الله عنا الشيخ محمد الأمين خيرا على بيانه، فالجاهل عرف العقيدة، والعالم عرف الطريقة والأسلوب"(23).

3 - الشناقطة ببلاد النيل جسور للتواصل والتوصيل:

ونشير هنا إلى أننا لن نحصر اهتماماتنا في دائرة الأزهر الشريف فقط،لأن هنالك شنا قطة كان لهم تأثير علمي كبير بالساحة المصرية ولم يقدر لهم الجلوس بين جدران الازهر، ولا يحسن بنا إهمالهم في هذا السياق لمجرد أنهم لم تتوطد صلتهم بهذا الجامع، لذلك فإننا سنعمل على تلمس الحضور الشنقيطي بالصعيد المصري عموما مركزين على المؤسسة الأزهرية، مشيرين إلى أن هذا الحضور يرجع حسب المتوفر الآن إلى أواخر القرن التاسع الهجري حيث التقي أحمد ولد محمد أقيت الصنهاجي التمبكتيتي بالإمام السيوطي وخالد الأزهري أثناء رحلته إلى الحج سنة (890هـ)، وقد تعزز هذا اللقاء المعرفي بفعل المراسلات العلمية ففي شوال من سنة (898 هـ) كتب محمد بن محمد عالي اللمتوني رسالة مطولة إلى الإمام السيوطي يستفتي ضمنها عن جملة من الأحكام الفقهية، وهذه الرسالة تكشف عن مستوى معرفي رفيع إذ تعرض لفقه النوازل وبعض غامض الفروع، وقد أورد الخليل النحوي هذه الرسالة بنصها كاملة في كتابه ((بلاد شنقيط المنارة والرباط)) (24).

ويتواصل الحضور الشنقيطي بمصر مع الفقيه القاضي عبد الله العلوي (ت.1103 هـ) الذي مكث فترة ببلادنا النيل فحاور خلالها الفقيه عليا الأجهوري وتلميذه عبد الباقي والخرشي في مسائل العلم، بل يقال انه نبه هذين الأخرين إلى فرع فقهي ساقط من نسخة ((شرح الحطاب)) التي بين أيديهما، فبحثوا عن ذلك فألفوه على نحو ما ذكر فعجبوا لسعة علم هذا الشنقيطي(25).

وتتوطد صلات الشناقطة بالربوع المصرينة عبر مدرسة المحدث محمد مرتضى الزبيدي (ت.1212هـ) الذي انصرف اليه نفر من القوم يستمعون الحديث ويلقون السمع مجيزين ومستجيزين فأمدهم بإجازات عالية وأستقبل منهم أخر،

ويتجلى ذلك في أن الزبيدي أجاز أحمد الحبيب بن المختار العلوي الذي ورد عليه سنة (1193هـ) كما استقبل بحفاوة عبد الرشيد الشنقيطي الذي مر به سنة (1179هـ) مصطحبا معه فتوى بشأن وقف الشناقطة المجاورين بالمدينة وكتب له ما يدعم الحق الشنقيطي وأجازه . ومن هنا نخلص إلى القول إن الشناقطة إذا كانوا استجازوا الزبيدي . فإنهم أيضا أجازوه ، إذ يذهب بعض الباحثين إلى أن عمر بن المختار الشنقيطي قد مر بمصر سنة (1174هـ) فأجاز الزبيدي نفسه ، وانتظمت حوله حضرة صوفية وفائية (شاذلية) حيث كان يشرح لأتباع الطريقة الوفائية دالية شيخهم المشهورة مؤكدا أنها منتشرة آنذاك في المدارس الشنقيطية(26).

ونصل الى سيد عبد الله بن الحاج ابراهيم العلوي (ت.1231 هـ) الذي مر على مصر في رحلة حجه وحاور علمائها في مختلف مسائل الفقه، فبث علوما كثيرة واستفاد أخرى، وذلك ما أوضحه صاحب الوسيط في حديثه عن الرجل يقول : "فحج ولقي من يشار اليه من علماء مصر وذاكرهم وأفادهم واستفاد منهم، وبلغ خبره أمير مصر ولعله محمد علي باشا فأكرمه وأتحفه بفرس من عتاق خيل مصر المعروفات بالكحيلات فسئل عنها فقال جعلتها حطابا"(27). ويبلغ الحضور الشنقيطي بالحرم الأزهري أعلى مستوياته مع العلامة حبيب الله ولد ما يابى الجكني (ت.1363هـ) الذي جلس للتدريس بالأزهر فترة أبان خلالها تميز الثقافة الشنقيطية وقدرتها على منافسة مثيلاتها في المشرق، لذلك تسابق علماء الأزهر الى تقدير هذا الجكني وتقريظ كتابه " زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم " فقد نوه مصطفى المراغي شيخ الأزهر بهذا الشنقيطي مؤكدا أنه ((منح سعة الاطلاع وحب البحث))(28)، هذا في الوقت الذي مال الشيخ عبد المجيد بن اللبان عميد كلية أصول الدين ال أن هذا الجكني ((من أكبر المحدثين فهو حجة ثقة ومرجع ومنار يهتدي به))(29). أما محمد ابراهيم السمالوطي محدث الديار المصرية فقد نوه بالكاتب والكتاب مؤكدا أن زاد المسلم "مؤلف عظيم وكتاب كريم يهدي الى الحق والى طريق مستقيم ولا غرو فمؤلفه محدث عصره وزينة العلماء ويتيمة دهره"(30) .

الخاتمة :

وصفوة القول إن الشناقطة قد ردوا الى المشرق بضاعته المعرفية بعد أن نسيها وابتعد عنها فترة فكانوا أطر التدريس بأرضه ورسل الحضارة اليه، فقد بهرت ثقافتهم منه العيون فطفق أبناؤه إليها يركنون مستمسكين بعروتها لما آنسوا في حملتها من قوة الذاكرة وسعة المحفوظ. فكان القوم اذن مصابيح الجهالة والدجي وينابيع الحكمة والهدي ليصبحوا مع ذلك أوعية العلم وأئمة القضاء والفتوى، بل عناوين الفذاذة والإتقان ونوابغ الفكر والإبداع ونوادر الحفظ والاستظهار. وأكثر من ذلك بلغوا درجة التبصر والاجتهاد ونالو أوسمة الشرف والتقدير فهم بأرض النيل بارزون مبرّزون وبأكناف طيبة عالمون معلّمون فأزدهر منتوجهم المعرفي بالأزهر واحترم بالحرم. وهكذا أصبح

المرتحل الشنقيطي عنوانـــا للثقافـــة والعلـــوم ورمـــزا للتوســـع فـــي مختلـــف المعـــارف والفنون، فنـــال مـــن مخزونـــه أهـــل النيـــل واستنجد بمحفوظه أهل الحجاز ونجـــد، وقـــد أحيا بـــهذا الصنيـــع دروس العلـــم بالمشـــرق وهي رميم، فأرشد الى المعرفة والحـــق مـــن أبنائه جبلا كثـــيرا .

<u>الهوامش:</u>

1. أحماه الله ولد سالم : مجلة الموكب الصادرة عن اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم بانواكشوط العدد (9،10) يناير/ابريل 1997 /مقال تحت عنوان:..الشناقطة في المشرق العربي ،33
2. عبد اللطيف الدليشي الخالدي: من أعلام الفكر الاسلامي في البصرة: الشيخ محمد أمين الشنقيطي /الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية سلسلة الكتب الحديثة، الكتاب العشرون / الطبعة الأولى 1981، ص:278 2 .
3. أحمد القرعاوى : حياة الشيخ عبد الرحمن السعدي ،مطبعة سفير، الرياض،الطبعة الثانية هـ، ص:38.
4. سيد احمد بن أحمد سالم: مجلة العرب العدد 29/(يناير فبراير) 1994،مقال بعنوان" العلاقات الثقافية الموريتانية السعودية" (ص:99، 100)
5. المرجع السابق ، ص: 102
6. الخليل النحوي : بلاد شنقيط :مرجع سابق، ص:113 الي ص119 .
7. المرجع السابق ، ص:111
8. أحماه الله ولد سالم : مجلة الموكب الصادرة عن اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم بانوا كشوط العددان (13-14) من سبتمبر الى دجمبر 1997 ، مقال بعنوان "صلة الحاج الشنقيطي بعلماء مصر" ص:15 الى 24
9. احمد بن الأمين الوسيط في تراجم أدباء شنقيط :مرجع سابق ، ص: 38 وقوله "حطابا" اشارة الى أنه قد اشترى بهذا الفرس كتاب ((مواهب الجليل لشرح مختصر خليل)) لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن المعروف بالحطاب وهو كتاب في الفقه المالكي ، نفيس نشرته دار الفكر بيروت، 1978 في خمس مجلدات .
10. محمد حبيب الله ولد ما يابي : زاد المسلم في ما اتفق عليه البخاري ومسلم ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، بدون تاريخ، ج:5، ص : 554 ، 555
11. المرجع السابق ، ص :555

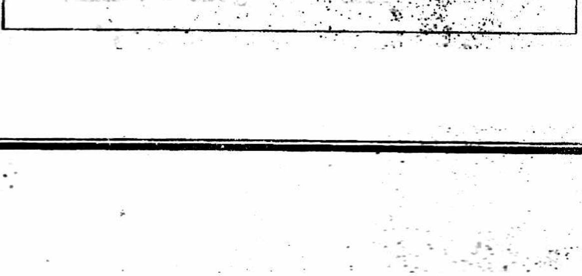

الهجرة الدولية:
الإشكاليات والرهانات

* محمد المختار ولد النجه

يرتبط وجود الهجرة كظاهرة بشرية تاريخية بوجود الانسان على سطح الأرض. ورغم أن تحديد الظاهرة من حيث التعريف يختلف باختلاف الباحثين الاقتصاديين والسوسيو مجالين وغيرهم يهتم بالتنمية وتنظيم المجال تبعا لاختلاف التخصصات العلمية وأدوات القياس ومستويات التحليل فإنها تعني بشكل عام تنقل الأفراد والجماعات من مجال الى آخر من أجل اكتساب وسائل جديدة للرزق لضمان حياة سعيدة في المستقبل. هذا التنقل المستمر أو المتقطع يشكل العامل المشترك بين مختلف المترشحين للهجرة. وعلى هذا الأساس يمكن تحديد الظاهرة من حيث التصنيف تبعا لأسبابها وأهدافها: الهجرة السياسية التي يمارسها اللاجئون نتيجة تعسف دكتاتورية الأحكام الوطنية والحروب بين البلدان وتعاظم العنصرية في اوساط طبقات وفئات المجتمع والحروب الأهلية ثم الهجرة العلمية التي يمارسها العلماء انطلاقا من فضول علمي وثقافي وتكنولوجي محدد وأخيرا الهجرة من أجل العمل نتيجة تضاعف الأزمات الاقتصادية واتساع ظاهرة البطالة واختلال التوازنات الجهوية والاقليمية وانتشار الجريمة والانحلال الخلقي على نطاق واسع.

وتشهد ظاهرة الهجرة تطورات أساسية في مساراتها المجالية حيث تبدأ بتنقلات فردية أو جماعية من إقليم الى آخر ضمن نفس الجهة(الهجرة الجهوية) ثم من جهة الى أخرى في البلد نفسه(هجرة داخلية) ومن بلد الى آخر في القارة نفسها(هجرة خارجية اقليمية) وأخيرا من قارة الى أخرى حيث تصبح بذلك هجرة دولية. هذه الأخيرة التي تشكل بالاضافة الى التبادلات الاقتصادية والمعلوماتية والمالية والتجارية ومناطق التبادل الحر مظاهر أساسية للعولمة الاقتصادية منذ العقد الأخير من القرن العشرين. هذه العولمة التي تعني هي الأخرى نهاية الحرب الباردة والأقطاب الثنائية وإزالة حائط "برلين" والتوجه الشامل لدول العالم نحو الليبرالية الاقتصادية. ونحن اذ نريد تسليط الضوء على ظاهرة دولية أساسية من هذا النوع لإعطائها مزيدا من الدراسة والتحليل فقد أثرنا الاشكاليات المحورية التالية:

-ما اذا كانت الهجرة الدولية تمثل مؤشرا تبريريا لانعراج جديد في العلاقات بين الشمال والجنوب؟

-هل تشكل عاملا فاعلا في تنمية البلدان النامية؟

-هل تمثل بداية لإندماج اقتصادي وإحداث مجتمعات متعددة الجنسيات والثقافات بين الشمال والجنوب؟

وأخيرا هل يمكن اعتبارها عامل دعم أساسي في احداث مناطق للتبادل الحر بخطوط التماس الطبيعية والسياسية.

وإنطلاقا من هذه الاشكاليات نعتقد أن الهجرة الدولية باعتبارها إحدى مظاهر ونتائج العولمة الاقتصادية ستهدف الى

تنشيط تنقلات العمال الموسمين واللاجئين السياسيين والمهاجرين السريين بالاضافة الى تنمية السياحة الدولية.

هذه التيارات الهجرية بدورها التي ستساهم نتيجة لذلك في تحسين مستقبل انتقال التكنولوجيات الجديدة وخلال فك رموز الاشكاليات والفرضيات وفق الوحدات التحليلية التالية:

-شعوب مهاجرة!!..إلى أين؟؟

لقد أصبحت الهجرة الدولية من حيث نشاطها وتعاظمها إحدى المظاهر التفسيرية الأساسية في الانعراج المسجل في العلاقات السياسية والاقتصادية بين الشمال والجنوب. أي أنها تمثل مؤشرات معيارية لفشل إحداث التنمية بدول الجنوب مقابل تطورها بأشكال يمكن وصفها بالنموذجية بدول الشمال. ورغم تباين الاحصاءات حول حجم المهاجرين خلال العقد الأخير من القرن الماضي فإن عددهم يقدر بملايين الأفراد حتى في إطار اتفاقيات التعاون بين بلدان المغرب العربي(المغرب-تونس-الجزائر) وبعض دول المجموعة الاقتصادية الأوربية منذ عقدي السبعينات والثمانينات. وقد تضاعفت أعداد المهاجرين باتجاه أوربا بعشرات الملايين بفعل الحروب الأهلية والأزمات الاقتصادية من جهة وبفعل النتائج السلبية للعولمة الاقتصادية على القطاع الاجتماعي من جهة أخرى. ناهيك عن تجهيز عشرات آلاف الافراد في اطار برامج الهجرة التي تمارسها كل من الولايات المتحدة الامريكية وكندا وأستراليا. وتتضاعف تيارات الهجرة هذه أكثر فأكثر من حيث التواتر كلما تقاربت خطوط التماس البحرية والقارية السياسية بين الشمال والجنوب كحدود البحر الأبيض المتوسط وحدود الامريكيتين والحدود الأسيوية الأوروبية.

ونحن اذ نهتم بالهجرة الدولية بين افريقيا واوربا"نلاحظ أن تيارات الهجرة الحرة والهجرة السرية تعتبر من حيث تعاظمها أهم فئات الهجرة المصنفة. ويأتي المهاجرون المغاربيون في الدرجة الأولى بينما يأتي مهاجروا دول جنوب غرب افريقيا في الدرجة الثانية. ورغم أن تيارات الهجرة هذه تشهد حضور الجنسين من مختلف الاعمار فإنها تشهد هيمنة جنس الذكور بمتوسط عمر قدره ثلاثون عاما. ورغم أن هؤلاء المهاجرين يعتبرون عمالا ينحدرون من أوساط حضرية غالبا ما تجاوزوا مرحلة التمدرس الابتدائي فإنهم يشكون عموما من نقص في التأهيل والخبرة المهنية. الشيء الذي جعلهم يتجاوزون مبدأ اختيار مستوي النشاط القطاعي وفق معادلة"التحدي والاستجابة" بالبلدان الاوروبية.

وتتمثل قطاعات نشاط هؤلاء المهاجرين من حيث سهولة الانخراط واهمية الرواتب الموزعة، في الفلاحة والبناء والتجارة والبستنة والخدمات خاصة المنزلية بمتوسط ثمان ساعات عمل في اليوم و350 درهما في الساعة. وقد يقوم العمال بحركات قطاعية أو جغرافية نتيجة حدوث فترات فراغ عملي أو اختلاف المواسم الجهوية أو لسهولة العمل بقطاع دون آخر علما أن فصلي الربيع والصيف من أكثر الفصول توفيرا للشغل خاصة بالنسبة للقطاع الفلاحي. وتتحدد أهمية علاقة رب

العمل بمدى اكتساب الأخير لعناصر الثقة والدربة والخبرة المهنية والانضباط. أما رب العمل الذي يعتمد عليه في توفير أوراق الاقامة ورخصة الشغل فتتحدد ثقته مع القطاعات الوزارية المعنية بالشغل والشؤون الاجتماعية بمدى أهمية أرصدته العقارية ومدى التزاماته بدفع الضرائب. وفى هذا الاطار يقوم المهاجرون بتسجيل انفسهم بمراكز استقبال المهاجرين والهلال الأحمر والصليب الأحمر وكاريتاس الامريكية وغيرها من أجل الحصول على محلات الإيواء والعمل والأغطية والألبسة والطعام والأدوية وغيرها من الخدمات الاجتماعية وذلك فى غياب الضمان الاجتماعي خلال مراحل أولية. كما ينخرط المهاجرون كذلك في جمعيات حقوقية وأخرى نقابية جهوية تعمل على تنظيم علاقات العمل والاقامة بين نقابات الشغل واتحاديات أرباب العمل من جهة وبين هذه الأخيرة والحكومات من جهة أخرى. غير أن هذه العلاقة غالبا ما تتجاوز عكسيا من حيث التطبيقات العملية. فهل للهجرة الدولية أبعاد تنموية وأخرى اجتماعية سياسية؟

-الهجرة الدولية ذات أبعاد تنموية:

تتعدد الأبعاد التنموية للهجرة الدولية بالدول الاوروبية والبلدان النامية على حد سواء. فبالنسبة للطبقة السوسيو مجالية الاولى تتمثل الأبعاد التنموية للهجرة في توفر يد عاملة رخيصة سواء على مستوى تواضع الرواتب الشهرية واليومية الموزعة أو على مستوى غياب الضمانات الاجتماعية بمختلف أشكالها خاصة بالنسبة لغير المرخص لهم بالشغل أو غير المقيمين بصورة شرعية. كما تعمل عائدات المهاجرين على دعم المداخيل القروية والحضرية عن طريق تضاعف حجم الايجارات بالسكن العقاري بالاضافة الى زيادة دعم الارصدة البنكية المحلية. ويشكل المهاجرون كذلك أسواقا موسمية واسعة بالنسبة لأهمية الاستهلاكات الغذائية والاستهلاكات العصرية من المنتوجات الصناعية والتجارية والخدماتية فضلا عن دورهم الفعال بالنسبة لفوائد العبور وتنشيط خدمات النقل الداخلي والملاحة البحرية والجوية.

أما بالنسبة للطبقة الثانية(البلدان النامية) فتتمثل الابعاد التنموية للهجرة الدولية فى كون عائداتها تشكل أرصدة للميزانيات العامة من العملات الاجنبية مما يساهم فى تخفيف عجز المدفوعات بالنسبة للواردات الوطنية السنوية. كما تساهم عائداتها كذلك فى خلق ودعم دخول الاسر القروية والحضرية مما يرفع من مستوى تحسين معيشية السكان بالاضافة الى دعم أرصدة المؤسسات البنكية الوطنية من العملات الاجنبية وتنمية البنيات العقارية من حيث تخفيف مشكل السكن وتنشيط حركة العمران والهندسة المعمارية. كما أن تحقيق المهاجرين لاستثمارات فلاحية وصناعية وخدماتية أساسية فى مواطنهم الجهوية والاقليمية الاصلية يساهم فى التخفيف من البطالة واختلال التوازنات المجالية من جهة ويشكل ضغطا عمليا على السلطات العمومية من أجل التدخل لتنظيم واعداد المجال الجهوي من جهة أخرى.

-الهجرة الدولية ذات أبعاد اجتماعية سياسية:

يعود المهاجر الى أرض الوطن مسلحا بارصدة رأسمالية أساسية بعدما عاش فترات طويلة ببلدان المهجر التي يعتقد أنها أرض تطبيق الحق والقانون من جهة وفى ظل تطبيقات عولمة اقتصادية جائرة من جهة أخرى. وعلى هذا الأساس غالبا ما يكون المهاجر منضبطا منقادا للقانون يتحلى بروح المبادرة الحرة والمسؤولية وبروح الانتاج والانتاجية. وقد تتعمق وتزداد هذه الذهنيات عنده أكثر عندما يكون من أصحاب رأس المال الذين يعملون على تسيير أموالهم وتدبيرها، لهذا يصبح المهاجر تواقا الى الاستقرار الاجتماعي(بناء أسرة اجتماعية والطموح الى حياة سعيدة فى المستقبل). ومن هذا المنطلق نلاحظ أنه كلما عاد المهاجرون الى بلدانهم الاصلية صيفا(فترة العطلة السنوية) كلما ازداد حدوث المناسبات الاجتماعية(الزواج، ختان الاولاد، الخطوبات العائلية..) أثناء المواسم الصيفية والسياحية كشكل من أشكال إعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية. وتعتبر هذه الوحدات الاسرية الجديدة مرشحة للهجرة لارتباط أحد أبويها بالعمل فى الخارج وفق حلقات متواصلة. وهذا ما قد يكسب السكان مزيدا من السلوكيات الحضارية ويغير من أنماط حياتهم نحو أنماط الاستهلاك العصري بذهنية المجتمع المنتج لا المجتمع المستهلك. وتساهم هذه الوضعية فى تحسين مسارات اندماج الاقتصاديات الوطنية فى الاقتصاد العالمي كما تؤدي إلى إزالة الفوارق وتعميق الانصهار الاجتماعي وبناء مجتمعات متماسكة حضاريا كنتاج لصراع الديانات والاجناس واللغات والثقافات. هدف تطمح أغلب البلدان الاوروبية الى تحقيقه عن طريق تشجيع إجراءات تجنيس المهاجرين وتسوية أوضاع إقامتهم ومنح آلاف التأشيرات للدخول إليها كما هي الحال حسب الترتيب بألمانيا وإسبانيا وبلجيكا وإيطاليا وذلك بهدف تعويض مشكل شيخوخة هذه البلدان إن لم نقل القارة كلها ثم ضمان تواجد يد عاملة شابة رخيصة بها بشكل دائم. الشيء الذي يجعلنا نتساءل ما اذا كان بإمكان المهاجرين أن يشكلوا وفق جدلية صراع المصالح لجماعات ضغط رئيسية من أجل إعادة توجيه وتحسين سياسات التعاون التنموية بين الشمال والجنوب من جهة ووسائل دعم فعالة لإرشاد وتفعيل إرادة سياسات التنمية بالجنوب من جهة أخرى؟ بمعنى آخر أيمكن للهجرة الدولية أن تشكل مرجعية لحماية الصادرات الوطنية بالسواق الدولية؟ أم أنها عبارة عن أسواق مالية واستهلاكية موسمية متحركة قد تساهم فى إحداث وتنمية مناطق للتبادل الحر بخطوط التماس السياسية؟

أنظمة تسيير بنوك المعطيات:
Systèmes de Gestion des bases de données

تحويل المعلومات إلى معطيات

قلم: عبد الرحمن بوجمعه
مهندس معلوماتية

عن كل مؤسسة أو هيئة تتولد مجموعة هامة من الأخبار والمعلومات التي ترتبط بالأحداث الزمنية لنشاطات هذه المؤسسة أو هذه الهيئة.

وتعتبر أنظمة تسيير بنوك المعطيات من أنجع وأقصر السبل لتحويل هذه المعلومات إلى معطيات ثم الاستفادة من ماضيها وحاضرها والتخطيط للاستفادة من مستقبلها..

لقد أصبح الخبر في أيامنا هذه مصدرا استراتيجيا للقائمين على الهيئات ولمدراء المؤسسات، بل ويشكل جسرا أساسيا للعبور من بداية تشكل القرار حتى الوصول إلى مرحلة اتخاذه.

ولقد استطاعت التقنيات المعلوماتية دراسة المشاكل التي يطرحها النبأ، أو الخبر، أو المعلومة كـ: (تخزينها، استخدامها، تأمينها..).

ومن أهم هذه التقنيات بنوك المعطيات، حيث يتم تجميع المعلومات المتعلقة بمؤسسة ما في بنك معطيات، وتتولى أنظمة تسيير بنوك المعطيات التعامل بحزم وصرامة مع هذه المعلومات من أجل الاستفادة الناجعة منها.

مصطلحات بنوك المعطيات

إن العبارات: ملفات fichiers، معلومات informations، بنك المعطيات base de données، تشكل العناصر الأساسية لمصطلحات بنوك المعطيات:

1- معلومات ومعطيات

يمكن الحصول على المعلومة أو الخبر أو النبأ في كل مكان، بل ويمكن توليدها أو استحداثها، ولكن صعوبة تعريف هذه الكلمة تكمن في الغنى المعنوي لهذه الكلمة ويمكن تعريفها كما يلي:

أ- المعلومة في الحياة العامة: هي ثمرة معرفة ما أو على الأصح ثمرة استخبار كقولنا مثلا: سعر البضاعة زاد، أو قولنا: إن المؤسسة بحاجة إلى استيراد مادة ما.

ب- المعنى النظري للمعلومة: وهي التعبير عن اختيار ما من ضمن عدة أحداث ممكنة.

وبالنسبة لمستخدمي المعلوماتية فإنه لا يكفي إعطاء المعلومة على شكل جملة أو نص،

بل يجب تحويلها حتى يمكن تخزينها وتسهيل الاستفادة منها. وبعد ذلك يمكن إدخال المعلومة لتصبح معطاة.. وتستعمل المعطيات من أجل:

١- تبادل المعلومات بين الأشخاص

٢- تخزين المعلومات من اجل الاستخدامات المستقبلية،

٣- اشتقاق معلومات جديدة من أجل استخدام أمثل للمعطيات.

2- بنك المعطيات والملفات

الملف هو مجموعة من المعطيات التي يمكن استخدامها من طرف مستخدم أو عدة مستخدمين لديهم نفس النظرة لهذه المعطيات.

ويمكن تعريف الملف كذلك بأنه مجموعة من التسجيلات التي تتكون من عدة حقول.

أما بنك المعطيات فهو مجموعة من الملفات التي يمكن استخدامها من طرف مستخدم أو عدة مستخدمين لديهم نظرة مختلفة لهذه المعطيات.

3- المؤسسة وبنك المعطيات

يمكن تعريف المؤسسة بأنها نظام عمل منتظم مثل: (المصانع، المستشفيات، البنوك...)، ولكل مؤسسة مجموعة من الأعمال التي تقوم بها مثل: (الإنتاج، التموين، تسيير الأشخاص، التجارة، الخ..).

ويمكن التعرف على مدى حسن تسيير وإدارة المؤسسة انطلاقا من المعلومات المتوفرة عن نشاطات هذه المؤسسة، وهذه المعلومات نوعان:

- معلومات مباشرة: مستنتجة مباشرة من المعلومات المتوفرة.

- معلومات غير مباشرة: مستخلصة من معالجة المعلومات المتوفرة.

وهذه المعلومات المباشرة وغير المباشرة يتم تخزينها وضبطها وصيانتها وتسييرها وتأمينها ومعالجتها عن طريق أنظمة تسيير بنوك المعطيات..

ومن أشهر هذه الأنظمة كل من: ACCES، الصادر عن شركة Microsoft، و DBASE، الصادر عن ASHTOM-TATE، و 4éDIMENSION الصادر عن ACI، وغيرها من أنظمة التسيير.. ولكل من هذه الأنظمة لغة برمجة خاصة به.

وتستخدم هذه الأنظمة من أجل إنشاء تطبيقات خاصة بتسيير مؤسسة ما أو هيئة ما على أحد هذه الأنظمة، ويتطلب إنشاء هذا التطبيق دراسة معمقة ومسحا شاملا لنشاطات المؤسسة المدروسة وأهدافها وغاياتها في الحاضر والمستقبل حتى نتمكن من إنجاز تصميم دقيق لهيكلة بنك المعطيات التي سنعتمد عليها في هذا العمل..

والهيكلة هي مجموعة من الملفات المرتبطة فيما بينها والتي يحوي كل واحد منها مجموعة من التسجيلات التي تتألف من مجموعة من الحقول.. ولضبط وتحديد هذه الحقول يجب

إجباريا تحديد اسم الحقل، وعينّته، وحجمه..ومن عينّات الحقول المتاحة: نص، عددي، عددي طويل، عشري، تاريخ، وقت، منطقي، إلخ..

ويمكن تعريف بنك المعطيات بأنه ملف أو عدة ملفات.. وبداخل كل ملف تسجيل أو عدة تسجيلات تحوي نفس مجموعة الحقول (إسم، لقب، تاريخ ميلاد.....). وكل معلومة أو معطاة مثل الإسم، أو اللقب تدعى حقلا..ولدى أنظمة التسيير مجموعة من الأوامر التي تمكن من معالجة هذه الملفات: ترتيبها، البحث فيها، إنشاء تسجيلات جديدة، طباعة حالات إحصائية..الخ..

لو أخذنا مثلا ملف الممونّ Fournisseur فإن إنشاء ملفه سيتطلب البحث عن الحقول التالية:

1- رقم المموّن
2- إسم المموّن
3- عنوان المموّن
4- دولة المموّن
5- عنوانه
6- نظامه القانوني
7- رأس ماله
8- وحدته النقدية
9- رقم حسابه المحاسبي
10- رقم حسابه المصرفي
11- مقرّه
12- تاريخ التعاقد معه إلخ..

ونفس الشيء بالنسبة لمف الزبون، وملف المؤسسة، وغيرها من الملفات المكوّنة لهيكلة أي بنك للمعطيات..

تسيير المكتبة كمثال

لو أخذنا تسيير مكتبة كمثال حي على تسيير بنوك المعطيات. فإننا نريد بذلك أن نكون قادرين على معالجة معطيات ومحتويات هذه المكتبة آليا بدل معالجتها يدويا..

ومن أجل الشروع في ذلك يجب أن نبدأ بتحديد الغاية والهدف، ماذا نريد؟ وماذا نفعل؟ وسيكون ذلك كما يلي:

1) متابعة مشتريات الكتب للمكتبة.

- تخصص للمكتبة ميزانية سنوية تمكنها من شراء الكتب.

- من أجل شراء أي كتاب يجب إملاء شكلية تتضمن تاريخ شراء الكتاب، سعره، عنوانه، مؤلفه، وفئته.

2) متابعة رواد المكتبة والكتب المعارة

- القائم على المكتبة يسجل في دفتر الإعارات اسم الشخص الذي اعترى الكتاب، وبعد إعادته يتم الشطب على اسمه المقابل للكتاب المُعاد.

إلا أن هذه الطريقة بدائية ولا تمكن من معرفة عدد الكتب المعارة ولا عدد الإعارات خاصة وأن بعض المكتبات لا تعتري الكتاب أكثر من أسبوعين.

3) **استعمال الميزانية**

- يجب تنظيم الكتب حسب الدول، وحسب المؤلفين حتى يمكن تحديد نسب المؤلفات تبعا للغات المقروءة.

- في نهاية كل سنة يجب تحديد نسب الإقبال على الكتب حتى يتم توزيع ميزانية السنة القادمة انطلاقا من نسب الإقبال والقراءة.

من أجل إنشاء بنك معطيات قادر على الاستجابة لهذه المطالب وغيرها يجب أن:

أ- نحدد مجموعة المعالجات التي نريد

ب- نحدد مجموعة المعطيات الضرورية للقيام بهذه المعالجات

جـ- هيكلة الملفات التي تحوي جميع المعطيات، والربط بينها.

د- إنشاء الهيكلة على أحد أنظمة تسيير بنوك المعطيات

هـ- إنشاء لوحات إدخال عن طريق نظام التسيير المعمول به حتى يتم إدخال المعلومات عن طريقها.

و- إنشاء لوحات الإخراج والحالات الإحصائية..

بداية تكوين الشبكة أو الهيكلة

من أجل إحصاء الحقول الضرورية لتكوين ملفات الهيكلة لا بد من توفر المعلومات التالية:

أولا: ملف الكتب

المعلومات	الخصائص
رقم الكتاب	عددي
رقم المؤلف	عددي
عنوان الكتاب	نص، 40 حرف
تاريخ الشراء	تاريخ
ثمن الشراء	عددي
نوعية الكتاب	نص، 40 حرف
تعليق على الشراء	نص، 50 حرف

ثانيا: ملف المؤلفون

المعلومات	الخصائص
رقم المؤلف	عددي
إسم المؤلف	نص، 20 حرف
تاريخ ميلاده	تاريخ
تاريخ وفاته	تاريخ

ثالثا: الإعارات

المعلومات	الخصائص
رقم الإعارة	عددي
رقم الكتاب	عددي
رقم المعير	عددي
تاريخ الإعارة	تاريخ
تاريخ الإعادة	تاريخ

رابعا: المعيرون

المعلومات	الخصائص
رقم المعير	عددي
إسم المعير	نص، 15 حرف
لقب المعير	نص، 15 حرف
عنوان المعير	نص، 30 حرف

هيكلة بنك معطيات لتسيير مكتبة

Structure d'une base de données pour la gestion d'une bibliothèque

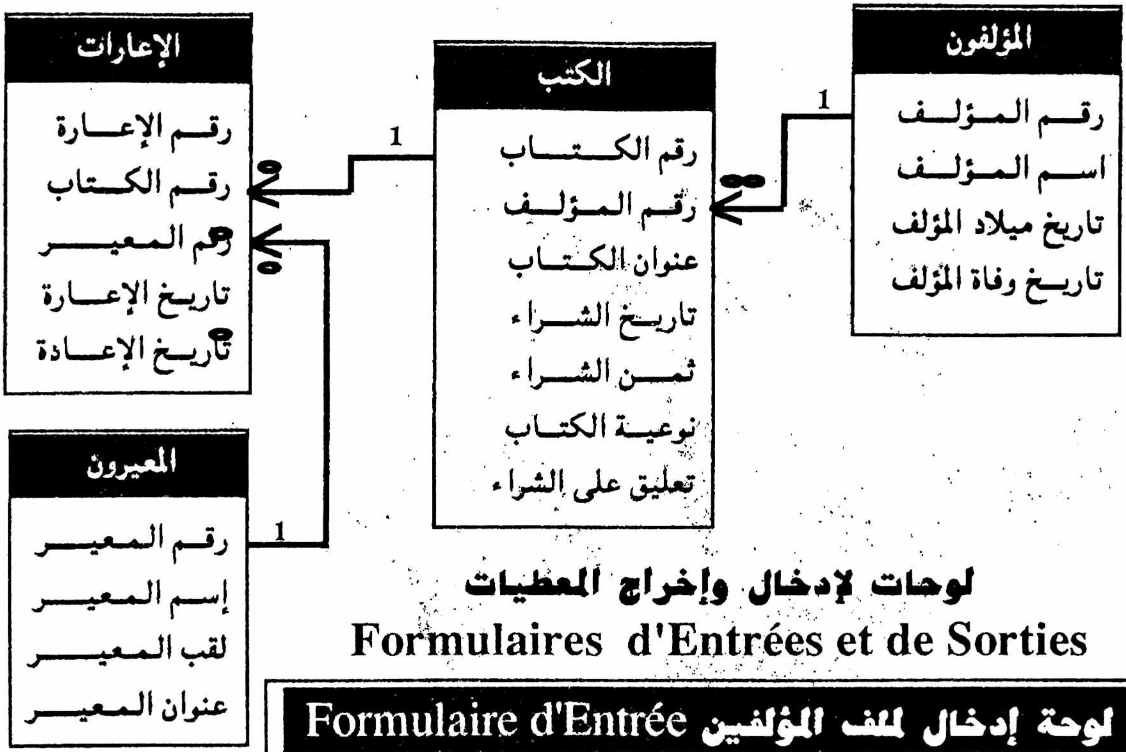

لوحات لإدخال وإخراج المعطيات

Formulaires d'Entrées et de Sorties

Formulaire d'Entrée لوحة إدخال لملف المؤلفين

رقم المؤلف: [ ]

إسم المؤلف المؤلف: [ ]

تاريخ ميلاد المؤلف: [ ] تاريخ وفاة المؤلف: [ ]

(حفظ) (إلغاء)

Formulaire de Sortie لوحة إخرج لملف الإعارات

رقم الإعارة	رقم الكتاب	رقم المعير	تاريخ الإعارة	تاريخ الإعادة
رقم الإعارة	رقم الكتاب	رقم المعير	تاريخ الإعارة	تاريخ الإعادة

22 Op cit, p. 335-336
23 Op cit, p. 336
24 Op cit, p. 81
25 Op cit, p.81
26 in : j.Ingenièros Op cit, p.100
27in Francisco Garcia-Calderón : Les démocraties
latines de l'Amérique, Ernest Flammarion Éditeur, Paris, 1912 p.327
28in Op cit, P.327
29 Op cit, P.327
30 Op cit, P.327
31 Op cit, P327
32 Op cit, P.328
33 Op cit, P.328
34 Op cit, P.339
35 Op cit, P.339
36 in. J.Ingéniéro Op cit, P.46
37 Op cit, pp111-112
38 Op cit, p.100
39 Op cit, p.97
40 Op cit, p.99
41 in.F.Garcia Calderon Op cit, p.328
42 Op cit, p.332
43 Op cit, p.332
44 Op cit, p.333
Op cit, p.333
46 Op cit, p.336
47 Op cit, p.336
48 Op cit, p.336
49 Op cit, p.337
50 on énuméra les conditions : « les races soumises aux croisements ne doivent pas être trop inégales par le nombre ; elles ne doivent pas trop différer par leurs caractères ; elles doivent être soumises pendant longtemps à des conditions de milieu identiques »
51 Op cit, p.339
50 Op cit, P.340
53in. J.Ingéniéro Op cit, p.97

Bibliographie :

Roger Bastide : « La sociologie en Amérique Latine » in : La sociologie au 20ème siècle, sous la Direction G.Gurvitch 1947, tome 2,

François Chevalier : « Un positivisme spécifique comme modèle d'intégration culturelle en Amérique latine 19ème –20ème siècles »Unité et Diversités de l'Amérique latine Tome 2, Université de Bordeaux III,CNRS,15-18 Septembre 1982.

François Chevalier : L'Amérique Latine de l'indépendance à nos jours,PUF, 1993.

Charles A. Hale : « Political and Social Ideas in Latin America, 1870-1930 » The Cambridge History of Latin America, Volume IV, Cambridge University Press,1989.

Nikita Harwich Vallennilla : « Venezuelan Positivism and Modernity »,Hispanic American Historical Review,70:2, mai 1990

José Ingenieros : Sociologia argentina, Daniel Jorro Editor, 2ème édition, Madrid,1913.

Edwardo A.Zimmerman : « Racial Ideas And Social Reform :Argentina, 1890-1916 » Hispanic Historical Review 72:1,1992.

nouveaux colons »51 ; ou encore : « les immigrants augmentent donc la richesse nationale et peuplent le désert »52. Quant à J.Ingenieros on a vu plus haut que pour lui, la colonisation (qui s'est faite en deux vagues, la second « créant par le travail les conditions économiques qui marqueront l'évolution du féodalisme vers le régime agro-pastoral et capitalistes »53) a entre autres, pour fonction de renforcer la présence de Latins en Argentine pour pouvoir homogénéiser la société : ils apportent avec eux les nouvelles techniques, les bras, les capitaux... en somme un modèle civilisationnel qui vient se glisser comme un gant dans, et nourrir, la société qu'il rencontrent devant eux. Bref, de par leur origine latine commune, immigrants et créoles ont un choix de société similaire : réunir les conditions nécessaires pour mettre en place la modernité, en y associant toute la population, même si cela doit passer par le régime de « caudillos ». D'ailleurs, nous verrons qu'à travers le problème posé par le caudillisme, c'est toute la question du divorce entre institutions et société réelle qui est posée(dans le prochain numéro de Mawquib).

Conclusion

L'emprise sur les positivistes latino-américains, de l'idéologie pseudo-scientifique sur les races de l'époque est à l'origine de la vision qu'ils en ont. Nous avons donc vu comment le contexte de l'époque, en plus des difficultés que rencontraient les jeunes nations latino-américaines à mettre en place des démocraties et une modernité « à l'Occidentale », conditionnaient leurs représentations de la réalité.

Notes

1 in :Charles-A. Hale : « Political and Social Ideas in Latin America,1870-1930 »,The Cambridge History of Latin America, Volume IV,Cambridge University Press,1989, p .409
2 in :R. Bastide, « La sociologie en Amérique Latine » in : La sociologie au 20ème siècle, sous la Direction G.Gurvitch 1947, tome 2, p.634
3 in :R Bastide, op cit.,p.634
4 in :R. Bastide, op cit.,p.635 5in Edwardo A.Zimmerman : « Racial Ideas And Social Reform :Argentina, 1890-1916 » Hispanic Historical Review 72:1,1992, p.45
6 op citp.23
7 op citp.23
8 op citp.23
9 cité par E.Zimmerman p.25
10 op citp.31
11 F. Chevalier : « Un positivisme spécifique comme modèle d'intégration culturelle en Amérique latine 19ème –20ème siècles »Unité et Diversités de l'Amérique latine Tome 2, Université de Bordeaux III,CNRS,15-18 Septembre 1982,p.60
12 in : Charles A.Hale, op cit,p.400
13 op cit p.407
14 op cit pp.407-408
15 in :J.Ingenieros, Sociologia argentina,Daniel Jorro Editor, 2ème édition, Madrid, 1913 p.33
16 Op cit, p.33
17 Op cit, p.33-34
18 Op cit, p.332
19 Op cit, p.332
20 Op cit, p. 332
21 Op cit, pp. 335

Après avoir établi que c'est l'Indien qui toutefois domine »42 en Amérique latine , F. Garcia-Calderón affirme que « les démocraties latines sont métisses ou indigènes »43.Démographiquement, la présence massive de métis, d'indigènes et de Noirs, à côté de créoles pose le problème de l'homogénéité de la société dans chaque pays du continent, à l'exception notable de l'Argentine et éventuellement du Chili. Or, pour lui, « l'Américain véritable, c'est le métis, descendant d'Espagnoles et d'Indiens »44. Il pense ici aux « caudillos » qui se sont illustrés dans l'histoire continentale par leurs capacités à diriger autoritairement leurs pays respectifs (Castilla au Pérou, Porfirio Diaz au Mexique, Santa Cruz en Bolivie, qui sont des « chefs énergiques », comme il les appelle).Mais « le métis, produit d'un premier croisement, ne constitue pas d'ailleurs un élément utilisable, pour l'unité politique et économique de l'Amérique : il conserve trop les défauts de l'indigène, il est faux et servile et répugne souvent à tout effort. C'est seulement après de nouvelles unions avec l 'Européen que se manifeste la force des caractères, acquise des Blancs »45. La solution passerait par l'éducation généralisée... c'est à dire qu'il faudrait couler dans un moule culturel « identique » les populations latino-américaines analphabètes (Indiens, Noirs, métis) pour homogénéiser la société, pour assurer l'intégration des différentes ethnies. Cela autorisera le passage au « régime industriel » décrit par Spencer et que J.Ingenieros et F.Garcia-Calderón appellent de leur vœux. Pour F.Garcia-Calderón l'unité n'est pas réalisable « avec des castes aussi nombreuses » car « le métissage produit souvent des types dépourvus de toute proportions, tant au physique qu'au moral »46. Avant qu'une « race homogène »47 ne se forme, il y aura une période d'inquiétude douloureuse »48, celle-ci n'étant autre chose qu'une période d'instabilité nécessaire à l'homogénéisation et qui sera d'autant plus courte que les dirigeants aux commandes de l'État ont la main « diligente ». D'ailleurs les trois conditions de G. Le Bon « pour que les races arrivent à fusionner et à former une race nouvelle, plus ou moins homogène »49 que notre auteur reproduit à la page 33750, ne sont pas réunis dans les pays du continent(comme il l'affirme page 338). Une autre solution entrevue par nos auteurs, et qui découle directement de la première condition de Le Bon (car elle pose le problème en terme démographiques) mais aussi de la seconde (car elle le traduit en terme d'identité culturelle, psychologique, ethnique) est le recours à l'immigration : pour F.Garcia-Calderón : « cette pénible prophétie (faite par M. Pearson affirmant que « le Brésil tomberait vite au pouvoir des nègres ...) ne serait accomplie à la lettre si, dans le conflit des castes, la population blanche n'eût pas été promptement renforcée par l'arrivée de

plus évoluées qu'elles »36. Il en tire comme leçon qu'un pays où abondent les Noirs ou les métis ne peut prétendre en dominer d'autres : « un pays où ce qui est courant c'est le noir ou le métis peut aspirer à l'hégémonie sur des pays où le Noir est un objet de curiosité. Tel est le cas de l'Argentine, déjà libre, ô mais un peu moins, de races inférieures, où le peu qu'il reste d'indigènes est réfugié dans des territoires qui de fait sont des étrangers »37. Et comme l'Argentine ne connaît pas les problèmes raciaux que vivent les autres pays d'Amérique latine, elle va naturellement assurer la tutelle du continent : « il est facile de constater que [l'Argentine] se verrait dotée de fonctions titulaires sur d'autres républiques du continent ; les pays qui pourraient lui disputer cette hégémonie - Brésil et Chili - connaissent des conditions ethniques et géographiques peu propices à leur agrandissement (engrandecimiento).

Le« nationalisme » argentin naissant se répercutera dans le continent comme un « impérialisme pacifiste »38. Pour J.Ingenieros, l'une des spècifités de l'Argentine qui fait qu'elle peut naturellement prétendre à la direction politique du continent c'est sa composition ethnique où les Noirs, les Indiens et les métis sont peu nombreux par rapport à la population blanche. Cela assure une meilleure intégration sociale et donne une plus grande assise au nationalisme, qui, s'il a pu naître et se développer plus tôt que chez ses voisins, c'est justement en raison de cette particularité ethnique. Ce sont les « deux grandes colonisations - quasi-entièrement latines - qui se substituent en quatre siècles aux races indigènes »39 qui assurent la formation de la nation Argentine. Car nation est d'abord latine par l'intermédiaire des créoles descendants des anciens colons espagnols, italiens…, créoles qui ont une psychologie propre. Il est au contraire difficile, voire impossible d'intégrer les descendant des anglo-saxons comme il l'indique dans la note 2 de la page 98 : « à l'exception des descendants des Anglo-saxons [qui n'assimilent pas ou en tout cas pas rapidement les caractéristiques essentielles de la psychologie créole], ce qui tend à accentuer le caractère latin de la nationalité »40.

F.Garcia-Calderón, toujours dans le cadre de l'instabilité générée par la présence de races différentes dans un même espace, essaie de dégager les problème auxquels est confronté toute société de ce type : « cette compilation de castes, ce mélange de sangs divers suscite de nombreux problèmes. Est-ce que, par exemple, la formation d'une conscience nationale est possible avec des éléments aussi disparates ?[…]. Le métissage sud-américain est-il absolument incapable d'organisation et de culture ? »41. Il soulève les questions de l'unité politique de pays dans lesquels cohabitent différentes ethnies aux cultures différentes et de la meilleure organisation apte à promouvoir une société intégrée.

est un problème très grave dans l'histoire américaine : elle exprime le progrès de certains peuples, la décadence de certains autres ; elle est la clef du désordre incurable qui déchire l'Amérique »27. L'un des thèmes majeurs traités par les positivistes latino-américains est celui de l'ordre, de la stabilité, comme condition sine qua non du progrès ; d'où la célèbre devise : « ordre et progrès », chère à cette école de pensée. La suite de la citation de F.Garcia-Calderón, est à cet égard éloquente : « d'elle [la question des races donc l'ordre et la stabilité socio-politique] enfin dépendent un grand nombre de phénomènes secondaires : la richesse commune, le régime industriel, la stabilité des gouvernements, la fermeté du patriotisme »28 : Indiens d'Amérique, Nègres, Orientaux, Européens de toutes origines créent, dans les foyers très mélangés, la race futures »29 ; peut-être ce que J.Ingenieros appelle la « race néo-latine ». Cette race future, que F.Garcia-Calderón appelle de ses vœux ne verra le jour que si le cadre socio-politique des pays latino-américain le facilite, c'est à dire si l'on procède à une intégration des sociétés nationales de façon harmonieuse, en tenant compte des spécificités historiques : c'est pourquoi « il est nécessaire que le continent ait une politique constante, basé sur l'étude des problèmes posés par la race »30. Étudier les problèmes posés par les races » c'est d'abord analyser l'instabilité qui résulte des métissages des différentes races et c'est ensuite dégager les conditions qu'il est nécessaire de réunir pour « que les races arrivent à fusionner et à former une race nouvelle, plus ou moins homogène »31.

F.Garcia-Calderón part d'un constat : « il n'y a pas de races pures en Amérique »32, car, « en attendant que des races historiques se forment, un indéfinissables métissage domine pour le présent »33.Les « races historiques » que leur auteur oppose à « l'indéfinissable métissage » montre combien pour celui-ci l'intégration sociale menée par un État moderne et fort est importante, et conditionne l'avenir du continent : mais cela ne pourra se faire sans assimilation (culturelle et physique) tendant à effacer les particularités des Noirs, des métis et des Indiens : « mais il ne peut suffire d'un croisement pour que les caractères de la race supérieure soient communiqués au métis d'une manière durable »34 pense F.Garcia-Calderón et de citer un sociologue argentin, (qu'il ne nomme pas) : « il est nécessaire qu'il soit le fruit d'une union de troisième, de quatrième ou cinquième degré ; c'est à dire qu'il y ait eu autant de croisements successifs, avec un père ou une mère de race blanche, pour que le métis puisse être en condition d'assimiler la culture européenne »35. C'est la question soulevée par J.Ingenieros à propos de la colonisation de l'Amérique latine : « le problème initial de la colonisation américaine a consisté dans le déplacement de races indigènes, peu évoluées, par des races européennes

harmonieux. Son ironie caustique et fine a tôt fait de refroidir les enthousiasmes exubérants : il triomphe par le rire. Il aime la grâce, le calembour, l'élégance verbale, les formes artistiques ; de grandes passions ou de grands désirs ne l'agitent pas »23. D'une certaine manière les deux auteurs se rejoignent en G. Le bon, quand celui-ci écrit que les « morts fondent les races »24 ou encore : « les générations mortes nous imposent non seulement leur constitution physique, mais aussi leurs pensées. Les formes de gouvernement importent peu »25. La race détermine la structure sociale autant que la « constitution physique » : le déterminisme de Le Bon (auquel souscrivent nos auteurs jusqu'à un certain degré) est caractéristique de l'époque. J.Ingenieros et F.Garcia-Calderón rejoignent encore une fois G. Le Bon quand il affirme que « la forme du gouvernement importent peu » : ce ne sont pas les constitutions qui vont changer quelque chose à la société, comme le pensent les libéraux : il ne suffit pas de « décréter » la République pour que la société se glisse dans le moule républicain, mais il faut au contraire partir de la réalité sociologique latino américaine, de l'histoire de la société, de ce qui en assure la cohésion pour ensuite bâtir une démocratie en harmonie avec cette réalité (ce que l'on verra dans un prochain article de la Revue Mawquib). Car ce ne sont pas les principes transcrits sur « du papier » qui transformeront le continent. Il y a une spécificité latino-américaine, chaque société générant ses propres institutions, son « politique ». C'est pourquoi F.Garcia-Calderón parle des « démocraties latines d'Amérique » et non pas des « démocratie en Amérique latine ». « La latinité » de l'Amérique du Sud implique la « latinité » de sa démocratie. A cet égard, l'utilisation par J.Ingénièros de l'expression « race nèo-latine »est significative : « l'étude de ses[la nation argentine] potentialités économiques actuelles et des conditions du milieu qui favorisent l'augmentation de sa population, donnent la mesure des facteurs qui la prédestinent à restaurer en Amérique du Sud la grandeur d'une race nèo-latine » 26. Il est à noter, que pour J.Ingenieros, la question de la race ne se pose pas dans les même termes que pour F.Garcia-Calderón : en effet, en Argentine, contrairement à la plupart des autres pays latino-américains, l'absence d'une présence (massive) de Noirs, d'Indiens ou de métis fait que le problème de la vie en société de ces « groupes » ne se pose pas, ou se pose avec moins d'acuité que dans les autres pays du continent.

III implications politiques

La traduction politique du problème de la race en Amérique Latine revêt plusieurs aspects : sont soulevées les questions de l'unité, de l'immigration, de la stabilité, de l'assimilation... F.Garcia-Calderón voit dans la race la clef du désordre : « la question des races

et durent jusqu'à ce qu'elles soient absorbées ou détruites par d'autres mieux adaptées aux nouvelles conditions du milieu naturel qui changent continuellement »16. Cette « lutte pour la vie collective » engendre le progrès, les plus faibles étant éliminés ; progrès vers une « civilisation illimitée »17.

F.Garcia-Calderón a, quant à lui une vision explicitement ethnicisée (conception que l'on pourrait qualifier d'anthropologique), vision qui se double de caractéristiques psychologiques propres à chaque race : « les trois races, Ibère, Indiens et Africains, unie par le sang, constituent la population de l'Amérique »18. En se mélangeant, ces trois races donneront « les métis [qui]sont les descendants des Blancs et d'Indiens ; [les] mulâtres, rejetons d'espagnols et d'Africains ; [et les] Zambos, les fils de Nègres et d'Indiens »19. Il distingue ensuite des « sous divisions sociales : sur les côtes du pacifique ,Chinois et Nègres se sont entrecroisés. Depuis le blanc du Caucase, bronzé par le tropique, jusqu'au Nègre indomptable, nous trouvons une variété infinie dans l'index céphalique, dans la couleur de la peau et dans la stature »20. On peut établir un parallèle entre la caractérisation qu'établit F.Garcia-Calderón des races (caractéristiques anatomiques : index céphalique) et le travail mené par l'école italienne de criminologie (Lombroso, Ferri...) pour dégager les stigmates anatomiques qui définissent le criminel.

II conditions sociologiques:

La définition des races donnée par F.Garcia-calderón ne s'arrête pas aux éléments physiques. Chacune a des caractéristiques psychologiques qui lui sont propres et qui sont perçues comme telles par les autres groupes : par exemple : « on méprise plus le mulâtre que le métis, parce qu'il montre souvent l'abjection de l'esclave et l'indécision de l'hybride : il est à la fois servile et arrogant, envieux et ambitieux, son violent désir de monter à un rang social plus élevé, d'acquérir des richesses, de la puissance et du faste, est, dit très justement M. Bunge, une « hyperesthésie d'arrivisme »21. Ou encore : « les « zambos » n'ont rien crée en Amérique. Par contre, de robustes populations métisses, « mamelucos » du Brésil, « cholos » du Pérou et de Bolivie, « rotos » du Chili, descendants d'Espagnols et de « guaranis », se distinguent par leur virilité et leur fierté. L'instabilité, l'apathie, la dégénérescence, tous les signes de races épuisées se rencontrent bien plus fréquemment chez le mulâtre que chez le métis »22. L'Européen quant à lui, « établi en Amérique, devient un créole : c'est la race nouvelle, terme final d'unions séculaires. Elle n'est ni indienne, ni noire, ni espagnole[...] ;[le créole]est paresseux et brillant. Il n'a rien d'excessif en lui, ni son idéal, ni les passions ; tout est médiocre, mesuré,

dit, on peut penser, d'une façon générale qu'une grande partie des travaux positivistes « ont révélé, dans une forme exagérée, la tendance dans la pensée latino-américaine, à adopter des théories européennes qui étaient injurieuses pour l'orgueil régional ou national. L'auto –dépréciation (self dépréciation) a atteint son sommet à l'époque du positivisme »12.

Considérons les différentes définitions de la race telles qu'envisagées par nos auteurs. Cela nous permettra de mieux cerner les implications découlant du sens donné à cette « notion » ainsi que l'opérationalité (en termes politiques) qu'il lui attribuent.

J.Ingenieros définit la race comme « une société homogène partageant des coutumes et des idéaux »13, concept qui pour Charles A. Hale est « plus historique qu'anthropologique ».

J.Ingenieros présentait les Argentins comme une race « d'homme travailleurs et éduqués »qui maintenant forçaient le respect de l'Europe » 14. La définition qu'adopte cet auteur de la race n'est pas a priori une définition ethnique, une définition qui établirait explicitement une distinction entre des catégories ethniques. Ce n'est pas non plus une définition culturelle, historique ni même géographique : c'est pour résumer, une sorte de définition «sociologique » qui intégrerait les différents éléments (culture, géographie, histoire, même si celui –ci englobe les autres) et dont le moteur, serait la Comment se fait-il sélection naturelle dans un environnement hostile. Il faut cependant préciser un point : pour J.Ingenieros, cette définition historique de la race intègre implicitement l'élément ethnique : il y a donc une race européenne, une race noire, une race indienne, identifiables certes par leurs « histoires » respectives, chacun étant une société homogène partageant des coutumes et des idéaux ». que les races constituent des « sociétés homogènes ».c'est à dire partageant les mêmes valeurs ? Le processus d'imitation, par la médiation du mental assure cela : « les récentes publications sur les différences mentales entre certaines races civilisées [...] ont mis sur le tapis l'évolution mentales dans les sociétés les plus évoluées. De ces études contradictoires, une conclusion générale semble se dégager : la mentalité collective des sociétés qui sont arrivés à un niveau de développement tend à s'homogénéiser à travers un processus d'imitation qui concerne toutes les coutumes et toutes les institutions sociales »15 (on reconnaît ici la théorie de Gabriel Tarde).

Le concept d'évolution permet à J.Ingenieros d'établir une hiérarchisation entre les races : celles qui sont les plus évoluées et celles qui le sont moins. Cette évolution est le fruit de « la sélection naturelle [qui] favorise les sociétés les mieux adaptées : elles survivent dans la lutte pour la vie collective. Celles qui s'organisent en (meilleure) harmonie avec les conditions dans lesquelles elles vivent, prospèrent, croissent et durent jusqu'à ce qu'elles vivent, prospèrent, croissent

progressiste »8J. Ingenieros et F. Garcia-Calderón ne font pas exception, leurs travaux traitant de ces questions et d'autres, comme nous le verrons plus loin. Car d'autres thèmes sont étroitement imbriqués pour nos auteurs, à celui de la race :la question de l'unité (dans un pays multiracial), de l'anarchie et du désordre etc.... Le point commun à toutes les écoles et mouvements au cours de la seconde moitié du XIXème siècle était les idées raciales : elles sont devenues une caractéristique commune de la pensée politique « occidentale » et de l'action au tournant du siècle. Mais si cela intéresse les penseurs de l'époque, et plus particulièrement J.Ingénièros et F.Garcia-Calderòn, c'est que « la race, comme le dit Elie Halèvy, était devenue la clef de voûte des système sociologiques de l'époque »9. Et la sociologie telle qu'envisagée par et J.Ingenieros F.Garcia-Calderón, ne pouvait s'exercer sans la prise en compte de l'apport du darwinisme à la question raciale ; les races, dans un milieu donné, luttent entre elles, et contre le milieu pour la survie , celles qui s'imposeront (en s'adaptant le mieux) seront celles qui survivront. Est symptomatique de la prégnance intellectuelle de ce débat (sur les races) le fait même que la réaction antiraciste de l'époque se servait également d'arguments raciaux : « il est intéressant de noter que ceux qui réagissaient contre les interprétations racistes les plus extrémistes, fondaient aussi leurs arguments en termes raciaux mettant ainsi en évidence l'ampleur à laquelle les catégories raciales prédominaient dans l'attitude intellectuelle de cette période »10. On l'aura compris , le cadre général à l'intérieur duquel on pouvait à l'époque débattre, discourir, argumenter, polémiquer... était (comme d'ailleurs à toute époque) établi par les paradigmes dominants qui structuraient l'état des connaissances : en l'occurrence, au tournant du siècle, l'un deux est la race. Des idées qui peuvent aujourd'hui paraître surprenantes étaient à l'époque considérées comme normales . Ce n'est qu'en jetant un regard rétrospectif que l'on peut dire avec F.Chevalier que la faiblesse commune à un grand nombre de positivistes « était de donner sans doute trop de poids aux ethnies et aux races en histoire »11. Pour nous ,aujourd'hui, certainement. Pour eux, à l'époque, c'est fort peu probable. L'on peut par contre considérer, c'est aussi peut être le sens de la remarque de F. Chevalier, que l'importance qu'ils accordaient « aux ethnies et aux races » a certainement biaisé la pertinence, la validité de leurs analyses historiques. Ce qui par ailleurs ne préjuge en rien de la pertinence des questions que les auteurs positivistes (donc de leurs conceptions de l'histoire, de la sociologie et des projets qu'ils prônent) posent : par exemple la question de la modernité, l'accent qu'ils mettent sur la spécifité de leurs sociétés et de la démocratie locale, l'illusion d'un contrat social (à la Rousseau)et d'une constitution pour instaurer la démocratie... Malgré ce qui vient d'être

A.Venturino qui dégage une loi très générale de son étude de l'Amérique latine : « la loi d'interdépendance qui n'est fondamentalement qu'un aspect de la grande loi de solidarité : interdépendance cosmologique, interdépendance des niveaux de culture (par exemple entre la civilisation précolombienne et ibérique), interdépendance entre les différents États américains, et interdépendance intercontinentale qui aboutira à ce que chaque régression américaine en sa contre partie en Europe et vice versa »4. L'étude comparée permet de dégager des lois de portée plus locale et ainsi d'agir à un niveau plus désagrégé pour, par exemple, accéder plus rapidement à la modernité :d'où, et c'est un cas parmi d'autre l'importance de la démocratie locale (municipalités) dans l'apprentissage par la population des comportements démocratiques ; c'est en tout cas l'une des thèses à laquelle souscrivent J.Ingenieros et F.Garcia-Calderón. La question raciale telle qu'elle est traitée par les positivistes latino-américains en général, et par J.Ingenieros et F.Garcia-Calderón en particulier mérite, pour que l'on ne verse pas dans l'anachronisme, qu'elle soit contextualisée. Précisons d'abord le cadre intellectuel de l'époque au sein duquel ils développent leurs thèses ; cela nous permettra de voir qu'il s'enracine dans la structure sociale et politique des société latino-américaines du XIXème et du début du Xxème siècle (en tout cas pour la période qui nous concerne).

I- contexte idéologico-scientifique en amérique latine (fin 19ème début 20ème):

Le « langage de la race et de l'évolution » qui constituent les paradigmes fondamentaux de l'époque, au sein desquels tout intellectuel, politicien, etc... se situait « si étroitement associé, au prestige scientifique qui fit suite aux découvertes de Darwin, était un véhicule approprié pour surmonter les différences idéologiques sur la pressante question sociale »5. La légitimité que donne aux idées raciales la sciences , établit également le cadre à l'intérieur duquel le débat doit avoir lieu car « l'idée de race fournissait un langage commun et un fondement scientifique pour une large variété de discours reliés à la question sociale [mais pas uniquement, comme on le verra] argentine [c'est aussi valable pour les autres pays de l'Amérique latine]6. D'ailleurs, « dans ce contexte, la race transcendait toutes les limites idéologiques et, [...] était adoptée par les intellectuels et les politiciens comme la clef de voûte de toute persuasion »7. Deux thèmes reviennent régulièrement dans les discours sur les races :celui de « la supériorité intrèséque de certains groupes raciaux sur d'autres et le besoin d'une régulation scientifique de la pureté raciale [...], idées qui a l'époque étaient considérées comme

procédera à une interprétation cohérente de celle-ci et que s'éclairera l'avenir (il sera plus facile d'agir pour transformer cette réalité dans le sens voulu, c'est à dire celui autorisant la participation de tous les individus, « intégrés » à la société).

Plus précisément, « le déterminisme social et environnemental inhérent dans la pensée sociale de 1890 à 1914 a accentué et solidifié le diagnostic du développement politique de l'Amérique depuis 1840 [...]. La politique scientifique programmatique et la pensée sociale diagnostiquante (programmatic scientific politics and diagnostic social thought)n'étaient pas en conflit. Elles étaient des variantes à l'intérieur du positivisme du dix neuvième siècle, la première dérivait principalement de Comte et la seconde émanait plus de Darwin Spencer. Alors que celle-ci tendait à être plus pessimiste et autodénigrante que celle-là, elles engendrèrent toutes les deux des stéréotypes sur le comportement politique latino-américain, qui sont encore populairement acceptés, en particulier parmi les étrangers »1. Ainsi le regard porté sur l'histoire et la politique mise en œuvre pour modifier la réalité forment un tout, cohérent, même si l'un s'inspire plutôt de Comte et l'autre de Spencer. On sait d'ailleurs que les théories sociologiques de celui – ci étaient plus adaptées à l'étude des sociétés de type latino-américain (sa dimension anthropologique).Il faudra cependant essayer d'aller au-delà des lieux communs qui circulent sur l'époque et les auteurs étudiés.

De nombreux essais latino-américains de sociologie sont à l'origine des travaux de J.Ingenieros et F.Garcia-Calderón. « Ils ont suscité un goût pour l'histoire nationale, traitée de manière sociologique ou pour la sociographie [...] L'importance du facteur géographique est souvent prépondérante dans ces sociographies –comme chez Mendoza (Bolivie), chez Lauréano Vallenilla Lanz (Venezuela) et même dans une large mesure chez Mac Leán y Esteriós (Pérou) -, nous y retrouvons généralement la tendance au syncrétisme déjà notée dans la sociologie théorique. Ces études opèrent une synthèse de milieu physiques, de race, des influences économiques et politiques et passent en revue l'évolution de la famille, du régime de propriété, de l'Église et de l'État »2. Les socio-historiens positivistes, tout en s'intéressant à l'histoire nationale, étudient l'histoire comparée des sociétés latino-américaines ; ce qui leur permet de dégager des lois car la question posée par R.Bastide –« n'était-il pas possible de dépasser le terrain de la description et de l'application des particularités nationales pour voir s'il n'y avait pas des phénomènes communs aux différentes Républiques Sud-américaines, pour voir si la méthode comparative ne permettait pas de s'élever de recherches purement causales à des lois inductives de corrélations ? »3- reçoit une réponse positive à travers l'exemple de

La notion d'ethnie vue par deux positivistes latino-américains : *José Ingenieros et Francisco Garcia- Calderón* *(fin 19ème -début 20ème siècle)*

Sidi Ould Sidi Bouna /Département d'histoire

«Le véritable esprit positif consiste surtout à voir pour prévoir, à étudier ce qui est, afin d'en conclure ce qui sera, d'après le dogme général de l'invariabilité des lois naturelles »
Auguste Comte, Discours sur l'esprit positif (1844)
« Ce qui est familier n'est par pour cela connu »

Hege

«Le véritable esprit positif consiste surtout à voir pour prévoir, à étudier ce qui est, afin d'en conclure ce qui sera, d'après le dogme général de l'invariabilité des lois naturelles »
Auguste Comte, Discours sur l'esprit positif (1844)
« Ce qui est familier n'est par pour cela connu »
Hegel

Introduction :

José Ingenieros et Francisco Garcia-calderón jettent chacun un regard particulier sur l'histoire de l'Amérique latine, et sur les problèmes fondamentaux auxquels les sociétés locales ont été confrontées : poids de la colonisation, races, absence d'intégration sociale, anarchie et désordre, violences, la difficulté de bâtir des Etats-nations, l'éducation, l'inexistence d'une tradition démocratique..

À partir d'une analyse spécifiquement positiviste (déterminant non seulement le choix de l'objet, mais aussi de la méthode ainsi que le type de réponse apportées) ces deux auteurs nous fournissent une interprétation originale pour l'époque de l'histoire continentale. Originale, elle l'est dans la mesure où ils essaient tout les deux de repérer les forces sociales à l'œuvre derrière chaque homme politique, leurs réactions à un environnement donné.....C'est en partant de la réalité, et en projetant sur elle le regard sociologique scientifique que permet le positivisme, que l'on

idées nouvelle, ou que les successeurs des monarques fassent du pays un à présent aux zahhakas ; que l'on se souvienne du souverain maléfique du « livre des rois » ,qui, afin de nourrir les serpents qui avaient pensé sur ses épaules, exigeait qu'on lui sacrifiât quotidiennement les cervelles des innocents . c'est dire que la structure mythique de la réalité demeure identique, les personnage certes changent avec le temps mais ils tiennent toujours les mêmes rôles lutte manichéenne des ténèbres et des lumières des cycles qui se rejettent sans relâche.

Lorsque je communique avec les grands courant de ma culture, je n'y vois ni rupture, ni changement de cap ni déviation par rapport aux grands principes qui les ont régis. Quelque chose persiste en dépit des changements, quelque chose plane au-dessus des aspérités du temps. On dirait que Dieu répète sans se lasser les mêmes litanie mille fois rabâchées. A l'intérieur de cette chaîne de transmission les lignes de démarcation, cimetière de martyrs, les voilà comparés

les déterminations qualitatives paraissent artificielles, étant comme forgées de toutes pièces, sans rapport réel avec le cours éternel des choses. Et pourtant, je sais que malgré ma dépendance de cet état des choses, malgré la pérennité de problèmes censés être résolus une fois pour toute. Quelque chose s'est cassé :des trous insidieux s'y sont faufilés qui ont atteré et l'image intacte que je m'était faite de moi-même et celle que j'attribuais à la réalité du monde. Je sens confusément qu'entre ce que m'ont légué mes ancêtres et ce qu'est devenu le monde il y a un hiatus. Rien à l'intérieur de ma culture ne m'y prédisposait. rien non plus n'y annonçait un changement de cet ordre . et ce pendant cette « blessure » est là : elle est à l'intérieur de mon esprit comme à l'intérieur de l'ordre des choses dont j'ai perdu depuis longtemps la maîtrise

A suivre ./.

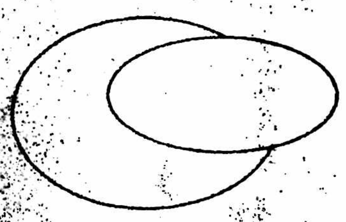

successives de l'histoires me sont indifférentes. Je peux sauter du coq à l'âne par dessus les siècles puisque les discontinuités qualitatives qui ont scandé l'histoire de l'Occident n'ont aucune représentation concrète dans mon esprit. J'ai un passé qui se confond avec le présent.

Puisque je ne cesse de m'y référer de le ressusciter et un présent qui est mon avenir. Il est vrai que depuis cent ans je subis des bouleversements profonds, je parle de l'histoire, je pense, j'essaie d'en connaître les rouages de remonter aux sources toutes relatives de ma pseudo-modernité, mais au-dedans de cette courte période qui marque mon entrée solennelle dans un temps basculant vers des horizons sans cesse plus larges, je vis psychiquement encore dans une métahistoire où l'avant et l'après se confondent avec l'après et la poste –histoire. Et entre les deux je me trouve en sursis d'une fin qui est toujours un commencement. Du reste, lorsque j'essaie de récupérer les grands poètes bien inestimable pour un persan que DARUSH Shayegan –je ne les vois pas comme les portraits successifs meublant la galerie du temps. Ce n'est pas la chronologie des calendriers ni l'air du temps qui détermine tel poète de telle époque comme par exemple, le poète classique viendrait avant le romantique et le symboliste après ce dernier, mais leur coappartenance au centre invisible de la mémoire qui semble les investir tous d'une aura intemporelle de sorte qu'ils deviennent comme les rayons lumineux d'un soleil unique. Chacun des grands poètes est un interlocuteur coprésent à la dimension du temps qu'il évoque : que ce soit le temps épique de l'épopée , le temps mystique du retour à soi, ou le temps fragmenté des mises en suspens jaillissant comme des éclairs de présence. Je vis dans une constellation où chaque poète gravite, selon son mouvement elliptique propre, autour de ma vision totalisante. c'est pourquoi je vois en images, m'exprime en rythmes sonores pense en poésie. Je ne peux les distinguer les uns des autres en vertus des périodes et des ères. Il est vrai que les études critiques et historiques inaugurées à partir du début du siècle m'y ont initié en quelques sorte et que j'arrive à y discerner des styles différents des transformations de langage et des modifications schématiques. Mais tout porte à croire que le fond du problème reste immuable. Le grand thème de « l'identité nationale » qui préoccupe un poète comme Ferdowsi au Xème siècle qui lutte pour ressusciter le nationalisme culturel face à l'assaut de l'obscurantisme religieux.

Les idéaux dont se nourrissait un mystique du XIXè siècle inspirent encore- toutes les proportion gardées le regard désenchanté que je jette sur l'infidélité du monde. Que le monarque de l'ancien régime soit discrédité et l'identifie immédiatement aux monarques tyranniques qui firent couler le sang des grands précurseurs et prometteurs des

Le monde où vivent les objets, d'où ils tirent leurs fonctions, n'a pour mon esprit la même épaisseur réelle que pour le regard de celui qui le conçut en l'expérience. Je vis dans mon monde d'absence : ma pensée opère sur des idées qui n'ont aucune prise sur les choses. Le contenu du dedans et les formes du dehors ne correspondent plus organiquement. Les idées projetées se déforment au contact des distorsion qui ont ravagé partiellement mon écologie naturelle. Le « retard entre ce que je projette et ce qui est là, en face de moi, n'est pas seulement un décalage chronologique, mais un clivage ontologique. Les objets ont changé beaucoup plus vite que n'ont évolué mes perceptions de la réalité. Ces transformation ont altéré mes références, ont brouillé mes pistes, mais n'ont pas modifié les zones profondes de ma psyché. Ma tendance à mythiser la réalité est telle que je crois beaucoup plus aux essences innombrables d'une vision substantielle qu'au processus historique de l'évolution de choses.

Entre le contenu de mes représentations en retard sur les productions industrielles qui m'environnent de toutes parts, s'insère un vide que je ne peux combler. Cette béance n'est pas seulement un changement de mode de vie mais aussi une aliénation de mon mode perceptif. Ma pensée est restée à l'abri des grands chocs de l'histoire. Si en occident les révolutions survenues par les bouleversements scientifico-techniques ont provoqués un changement de paradigme pliant chaque fois la conscience aux impératifs d'un nouveau regard, tel ne fus pas mon cas. Ma conscience vit encore à l'heure de l'enchantement du monde. Il est vrai que je reçois par l'effet d'un bombardement continuel l'incoercible attrait des choses, mais leur généalogie et leur archéologie me restent inconnues. Les nouveaux discours m'atteignent de plein fouet, inculquent leur empreintes dans mon esprit, y laissent des traces ineffaçables, mais ne proviennent guère à métamorphoser le contenu de ma mémoire qui, elle, renvoie à sa propre généalogie. Je sais que les temps ont changé, que le monde s'est transformé, que l'histoire ne cesse de modeler de nouveaux modes de production et de rapports sociaux, mais quant au contenu de cette histoire il s'est fait en mon absence : je n'ai plus participé à sa genèse que je ne suis responsable de ses résultats. Tout ce que je sais c'est que le monde nouveau a une logique implacable. Qu'il m'impose structure toute faite, et que je ne peux ni en modifier le cours ni remonter à rebours le chemin qu'il fit pour aboutir à l'endroit où je me trouve en ce moment précis. D'ailleurs où suis-je à proprement parler ? Mes coordonnées historiques sont tant autres. Je ne calcule ni en termes du XVIè, XVIIè ou XVIIè siècle ,ni en terme de terme de rupture qui ont marqué le passage du moyen âge à la Renaissance, à l'âge classique et aux temps modernes. Les périodes

expérimenter existentiellement cette déchirure à l'intérieur de son âme. Elle est, en d'autres termes, notre destinée spécifique et inaliénable.

Une fine prise comme un commencement

Pour plus de clarté, je me permettrai ici une digression. Supposons en effet un « je » hypothétique pris en tenaille entre les livres de cette déchirure et aux prises avec une double fascination contradictoire : la vision enchantée d'un monde qui est encore tributaire de l'aura de la mémoire collective et celle non moins impérieuse qu'exerce sur lui l'attrait du nouveau et l'insolite. Ce « je » hypothétique se sentirait en premier lieu aliéné et part rapport au changement radical dont il subit l'impact et à l'endroit d'une nostalgie qui est d'autant plus cuisante que le monde auquel elle renvoie se retire progressivement de la scène du monde, semant partout les vestige de l'absence. voici à peu pré comment raisonnait ce « je » hypothétique .

Les idées nouvelles qui m'assaillent, les objets nouveaux que je vois en face de moi étendus dans toutes leur épaisseur ne sont étrangers. Je n'ai pour les connaître ni les mots appropriés, ni les représentations adéquates dans mon esprit. Ils sont quelque chose d'irrécupérable surgissant soudain dans le champ de ma connaissance. il est vrai que je les vois, je m'en sers, je les subis tout autant que j'exerce mon empire sur eux, mais quelque part ils restent en suspens dans le plis de ma mémoire. Je ne peux pas retracer leur genèse, je n'ai pas non plus assisté à leur naissance. Je n'ai pas pris part aux crises successives qui préludent à leur fabrication, ni aux modes de production qui les rendirent possibles. Il sont des choses aberrantes que je ne peux éluder, qui dérangent mes habitudes, m'imposent des contraintes dont je ne peux me libérer. Et pourtant quelque chose en eux me séduit, m'attire, fait en sorte que je ne peux pas me passer de leur concours, disais- je même déployer pour cela tous mes efforts. Si toutes mes catégories mentales ont été modelées de sortes qu'elles puissent voiler ce qui se dévoile à présent dans le monde où je vis, c'est que ma pensée opère autrement, qu'elle découvre des zones d'être qui vont à l'encontre de la logique des choses qui m'entourent.

Ma pensée dévoile quelque part la super- réalité de la chose qu'elle saisit tout en voilant sa réalité concrète. Ce qu'elle dévoile est ce qui me touche directement, ce qu'elle dévoile est en revanche, ce qui n'est plus là : car cette super réalité dont la chose est investie est désormais absente de mon monde. Ayant été bannie par le flux torrentiel des changements. Ma vision du monde renvoie à une transfiguration préalable grâce à laquelle les choses baignent dans un climat magique.

Ce fossé, au lieu d'inciter ce même monde à revoir ses idéaux, bases idéologiques. Structures sociales, écorces religieuses et mode de vie se mit à ressusciter ses fantasmes les plus délirants . Outre ce facteur intellectuel viendront s'ajouter beaucoup plus tard , d'autres facteurs essentiellement politiques. L'Occident dans les deux cas a toujours été considéré comme une conspiration de forces occultes qui, du fait de leur puissance matérielle prenaient possession de nous, nous secondaient jusque dans nos assises les plus profondes en dégradant nos mœurs en compromettant nos vertus et nous réduisant à la longue à l'esclavage politique et culturel. Certes la réaction des musulmans à l'Occident ne fut pas identique partout dans l'univers islamique ; c'est ainsi que certains des premiers penseurs islamiques de la « NAHDA » furent séduits des systèmes politiques et juridiques de l'Europe. Ils furent séduits notamment par les notions de droit et de libertés individuelles.

N'empêche qu'une chose essentielle échappe aux premiers penseurs comme à la plupart de ceux d'aujourd'hui ces notions fondamentales dont ont vantait les vertus n'étaient pas les produits d'une recette miracle, mais l'aboutissement d'un processus historique exceptionnel- je dirais presque le produit d'un changement de paradigme et ne pouvaient être transplanté dans notre monde sans évacuer et marginaliser par la- même ces valeurs traditionnelle auxquelles nous tenions tant et meublaient entièrement notre espace public.

D'autre part ces idées neuves, révolutionnaires, à bien des égards, déblayaient d'autres couches de réalité créaient d'autres rapports sociaux qui, dans le monde clos de nos traditions étaient souvent inexistants. Car dans la perspective religieuse et globalisante de notre vision du monde. Ces réalités si tant est qu'ont en eût du tout conscience, étaient soit absentes soit considérés comme relevant de la contingence matérielle des choses, se référant au génie de la langue arabe, Jacques Berque dit à juste titre :« la langue arabe dont chaque mot conduit à Dieu , a été conçue pour voiler le réel, non pour le savoir ».Les tensions entre le dévoilement de nouvelles zones de réalité et les résistances atavique qui les excluent ou les refoulent du champ de la connaissance devaient nécessairement générer des fissures dans la conscience. Tandis que les choses changeaient extérieurement, les projections mentales opéraient encore sur les anciens mondes de représentation à l'intérieur de la conscience ?cela demeure encore qu'on le veuille ou non le problème insoluble de toutes les distorsions mentales- et elles sont nombreuses –qui ravagent notre monde. Ce problème ne peut être mis en relief que par les tenant de ces mêmes civilisations. Car de même que personne ne peut suppléer un autre dans l'acte de mourir, de même aucun être issu d'une civilisation autre que celle dans laquelle nous avons vécu ne peut

Le relent de l'Occident

Hademine Ould Isselmou
Université de Nouakchott

Introduction :

La modernité occidentale a suscité chez les musulmanes des réactions diverses allant du refus total jusqu'à *l'aliénation* ; certains intellectuels arabes et non - arabes, avaient analysé ces différentes réactions, nous jugeons utiles de divulguer quelques unes de ces études, notamment celles qui dénotent une importance non négligeable. Dans ce cadre nous envisageons de ramasser les grandes idées d'une étude faite par un intellectuel persan DARUSH Shayegan.

L'influence de l'Occident et son corollaire « la modernité » ont suscité et suscitent de nos jours, dans le monde islamique, des résistances diverses provoquant tantôt une régression vers une mythologie des origines, censée résoudre miraculeusement toutes les dérives morales, les difficultés financières, les écarts sociaux et les problèmes de paix et sécurité, tantôt une fuite en avant vers des aventures de plus en plus périlleuses et dont les issues sont incertaines tantôt enfin un rejet catégorique de toutes les idées, venant de l'Occident et, de ce fait, un refus de relever les défis des temps nouveaux, ces réactions, bien qu'elles traduisent des attitudes (qui ont marqués le cours de l'histoire dans bien des contrés du monde, expriment des différentes facettes d'un même phénomène et reflètent l'existence d'un malaise certain. Celui –ci provient, a mon avis de la non- compréhension ou si l'on veut de la non- assimilation de cette nouvelle donnée , en effet, la modernité, n'a jamais été pris en compte en tant que telle c'est - à dire objectivement dans sa teneur philosophique propre, mais toujours en fonction des transformation traumatisantes qu'elle a infligées à nos traditions, à nos manières de vivre et de penser. Dès lors tout jugement à son égard a revêtu dès le commencement des contacts, une appréciation morale : tant élogieuse quand au début de la rencontre avec la puissance matérielle de l'Occident, le monde islamique découvrait à son grand étonnement son retard et l'énorme fossé qui le séparait de l'Europe et du monde occidental d'une manière générale.

France serait donc un laboratoire dans lequel certaines propositions de solutions seraient testées et pourraient donc servir d'exemple au reste de l'Europe. D'où l'intérêt porté par The Economist à la mise en œuvre du plan Marshall et de l'U.E.P. et à l'évaluation de leur impact sur le franc.
Ce n'est pas tout , loin s'en faut :The Economist indique aux gouvernants français le chemin à suivre. En effet, l'économie française de l'entre -deux-guerres est perçue par les anglos – saxons comme archaïque et la France a besoin pour sortir des ténèbres de leur aide (les États-Unis ne seraient qu'une excroissance du royaume –Uni) matérielle (plan Marshall) et idéologique : on a vu par exemple, plus haut, que des syndicats forts était perçus par la revue comme un obstacle à la modernisation de l'économie française. Même si, un certain interventionnisme est momentanément prôné- disons plutôt toléré-le seul horizon que fixe et leur assigne la revue est le libéralisme.

Notes et renvois :

1 Beitone A.,Parodi M.Simler B., L'économie et la société françaises
au second Xxème siècle, Tome I : Le mouvement long A.Colin , 1994..p.276
2 Beitone A.,Parodi M.Simler B.,op.cit.p.276
3 Beitone A.,Parodi M.Simler B.,op.cit.p.276
4 The Economist 21 juillet 1950, p.68
5The Economist, 21 Juin 1947.p.968
6The Economist 4 février 1950,p.270
7 The Economist 15 novembre 1952, p.509
8 The Economist 15 novembre 1952, p.509
9 The Economist 15 octobre 1955,p.227
10The Economist,3 janvier 1953,P.40
11 The Economist 8 février 1958 ,P.462

Sources

The Economist numéros du : 21 juin 1947
4 février 1950
21 juillet 1950
15 novembre 1952
3 janvier 1953
15 octobre 1955
8 février 1958

Bibliographie :

Beitone A, Parodi M., Simler B. : L'économie et la société françaises au second Xxème siècle, Tome I : Le mouvement long A.Colin , 1994.
Denizet, J. : Le Dollar, Histoire du Système monétaire international depuis 1945, Fayard, 1985.
Kindelberger, Ch. : Histoire financière de l'Europe occidentale, Economicas ,1990.
Triffin, R. : « l'histoire de l'unification monétaire européenne : de l'U.E.P. à nos jours », Revue d'Économie Financière ,n°819 ,mars- juin 1989.

assisté à la vente de francs au motif que les troupes française en Afrique du nord augmentent le poids de la dépense dans le budget français en réduisant le montant de "l'aide dollar" » 9.

La valeur internationale du FF est sapée par l'inflation, par les difficultés des finances publiques et par la détérioration du solde commercial : le plan Marshall et l'U.E.P. ont été voulus comme solution à ces problèmes.

II - U.E.P. ET FRANC

Après la seconde guerre mondiale, la France, pas plus que ses partenaires européens, n'est en mesure d'assumer la convertibilité externe de la monnaie conformément aux règles de Bretton Woods. C'est ce qui explique la mise en place dans un premier temps d'accords de compensation bilatéraux puis à partir du 19 septembre 1950, de l'union européenne des paiements. L'U.E.P, organisme de compensation multilatérale a permis dans un contexte d'inconvertibilité de développer le commerce intra- européen tout en économisant les devises. Pour la France, cela signifie moins de tensions sur le franc. Mais elle n'est pas à l'abri de crises épisodiques : « alors que la crise gouvernementale traînait, l'ombre d'une crise financière qui planait sur la France déstabilisait le franc. Des rapports préliminaires suggèrent que la France risque d'être confrontée à un déficit substantiel dans l'U.E.P. au mois de décembre »10 qui devront être réglés en or. Cela est d'autant plus préjudiciable pour la valeur externe du FF que les réserves d'or cédées pour financer les déficits au sein de U.E.P. diminuent d'autant les capacités d'importations françaises vis à vis du reste du monde.

L'U.E.P, a aussi apporté sa contribution au sauvetage du franc : The Economist note que : « La France évitera une crise majeure en 1958. M. Monnet revient à Paris (en provenance de Washington) avec le sentiment de mission accomplie. Il obtient, sous forme de crédit, la coquette somme de 655 millions de dollars- c'est largement au delà de ce qui permet de couvrir le déficit attendu de la balance des paiements [...].Il est intéressant de noter que cette opération implique aussi bien les États - Unis que le Fonds monétaire international que l'Organisation Européenne pour la Coopération Économique qui intervient à travers l'U.E.P. ».11

L'U.E.P contribuera à la disparition du rationnement et favorisera l'entrée de l'économie française dans une phase de croissance. En 1958, au moment où les monnaies européennes retrouvaient la convertibilité en or et où naissait la C.E.E, l'U.E.P. était dissoute. Une nouvelle phase s'engageait.

Conclusion :

Les problèmes rencontrés par l'économie française au lendemain de la seconde guerre mondiale sont similaires à ceux auxquels font face certains pays européens . Pour The Economist, la

les entreprises publiques (énergie avec E.D.F, et les charbonnages, transport avec S.N.C.F) »[1].Si « au total on peut considérer que, pour l'essentiel, la reconstruction a été payée par la monnaie »[2] , l'aide américaine, en augmentant les capacités d'importation de la France a permis en réduisant les tensions qui auraient- en son absence- pesé sur le franc, de financer la reconstruction et la modernisation économique : « le F.M.E (Fonds de modernisation et d'équipement) [créée en 1948 à l'initiative de J.Monnet]a joué un rôle décisif dans le financement de la reconstruction des secteurs de base à partir de l'aide Marshall »[3]. Ce que souligne The Economist : « Le plan Marshall permet au gouvernement français de financer la reconstruction nationale et l'investissement à partir des fonds retirés de la vente de ces dons (importés). Le Trésor français, chroniquement à cours de francs, dépendait fortement des « contre-parties » en francs de ces subventions à des fins d'investissements »[4].

Déjà en 1947 « sur fond de crise économique ininterrompue, l'offre de Marshall a été perçue par les Français comme le moyen de se servir de l'impasse. Quand Monsieur Vincent Auriol, le Président Français approuva officiellement le plan, il parlait au nom du Français moyen, qui après deux éreintantes années, commence à ressentir l'épuisement résultant de l'effort qu'il a fourni pour se hisser , par ses propres moyens, vers le haut »[5].

Cette aide est perçue par The Economist comme nécessaire pour remettre le train - d'une économie exsangue après la guerre et l'occupation- en marche, le processus une fois enclenché, s'entretenant de lui-même. Il y a, par exemple, « le problème des finances intérieures. Il est essentiel, qu'en 1950 un trou de 250 milliards de francs soit couvert par le fond de contre partie de l'aide Marshall. Quand l'aide arrivera à son terme, on peut supposer que l'accroissement du produit national permettra à la France elle même de porter le fardeau »[6].

Car l'objectif de cette aide est de permettre l'importation des biens que nécessite l'économie française – produits alimentaires, véhicules, machines etc...- des États-Unis, et de générer par la vente, leur équivalent en FF qui seront à leur tour investis : d'où la dimension non inflationniste (présumée)de l'aide qui se surajoute à celles qui viennent d'être citées. Ainsi la situation économique en 1952 était caractérisée « par une réduction marquée des pressions inflationnistes »[7]. Cela était dû à la politique de contrôle du crédit, jointe à la « reprise de la production , et au déclin de la puissance des syndicats[...]et à l'aide Marshall qui permettait d'améliorer les perspectives de la balance de paiement et de l'offre de biens »[8]. Sur le plan conjoncturel en octobre 1955 « le modeste redressement cette semaine du franc français a entraîné la livre vers le bas passant de 983 1/2[...]à 982. Malgré cela, on a

PLAN MARSHALL, UNION EUROPÉENNE DES PAIEMENTS ET FRANCS DANS *THE ECONOMIST* 1947-1958

Sidi Ould Sidi Bouna
Département d'histoire
Faculté des Lettres
Université de Nouakchott

Introduction

Au sortir de la seconde guerre mondiale, l'économie française est exsangue et désorganisée. Les Américains mettent en place un plan appelé - plan Marshall- pour financer la reconstruction des économies européennes .

Par ailleurs l'inconvertibililté des monnaies européennes était un obstacle au développement des échanges entre ces pays , mais aussi entre l'Europe et le reste du monde. Un accord signé le 19 septembre 1949 institue l'union Européenne des paiements (U.E.P) qui est un système de compensation multilatérale portant sur les opérations courantes (et non sur le mouvement des capitaux).

Nous nous poserons un certains nombre de question quant à la vision qu'à la revue libérale (The Economist) de l'économie française au lendemain de la seconde guerre mondiale : pourquoi cet intérêt pour la France ?

Pourquoi en particulier, The Economist s'intéresse à l'application du plan Marshall et aux conséquences de l'U.E.P. en France ?

Cette vision est-elle conforme à la représentation qu'ont les historiens français de l'évolution de leur propre économie (une réponse moins incomplète sera apportée dans un article à paraître dans le prochain numéro de la revue Mawquib.

Cette vision n'est –elle pas en réalité empreinte de l'idéologie véhiculée par The Economist ? Quels choix de sociétés impliquent une telle représentation ?

Précisons que ce travail n'a pas pour objet l'histoire du plan Marshall, de l'U.E.P. et du franc mais la représentation qu'à la revue The Economist d'une part du plan Marshall et de son impact sur la monnaie française, et d'autre part celle de l'U.E.P. et de ses conséquences sur le franc

I Plan Marshall et franc

Les États-Unis, à travers « l'aide Marshall, apportent une contribution importante [à la France]. Entre avril 1948 et janvier 1952, la France reçoit 2.630 millions de dollars, dont 84% sous forme de dons. Cette aide est utilisée notamment pour financer les investissements prioritaires réalisés par

caractères naturels de la civilisation » (Ibn Khaldûn). « La règle à appliquer pour discerner, en histoire, la vérité de l'erreur, en se fondant sur l'appréciation du possible et de l'absurde, consiste à étudier la société humaine, c'est à dire la civilisation. Il nous faut bien distinguer trois choses : ce qui est inhérent à l'essence et à la nature de la civilisation ; ce qui est accidentel et négligeable ; ce qui n'a rien à voir avec elle. On aura ainsi une norme pour séparer dans les récits, le vrai du faux, grâce à une méthode probative incontestable »(Ibn Khaldûn). Dans ce cas, l'histoire sociale est fondamentalement civilisationnelle. Paul Veyne a raison d'écrire que l'histoire telle qu'elle doit être est une « revue géographico-sociologique à la manière des Prolégomènes (la Mouqadîmma) d'Ibn Khaldûn » (Paul Veyne, Comment on écrit l'histoire, P.103). Veyne, en réalité, stigmatise thucidide et sa méthode et l'accuse même d'avoir « scellé la tradition de l'histoire occidentale » et donné « involontairement l'impression que l'histoire est le récit des événements qui arrivent à une nation ». Les choses auraient pu tourner autrement, croit Veyne et « d'Herodote aurait pu naître une histoire semblable à celle des géographes arabes ou à une revue gèographico-sociologique à la manière des prolégomènes d'Ibn Khaldûn » (Ibid).

Faut –il donc faire d'Ibn Khaldûn un historien génial puisqu'il a perpétué une tradition arabe de l'écriture de l'histoire ? Il faut dire qu'il est vraiment un écrivain d'actualité. L'actuelle École historique française de Marc Bloch, Lucien Febvre, Braudel et autres n'incarne-t-elle pas cette histoire de la PRESENCE, cette pratique historienne qu'Ibn Khaldûn a mise à jour ?

(*) L'idée défendue ici a été développée plus amplement dans la thèse de doctorat d'Etat de Fathi Triki intitulée « L'esprit historien dans la civilisation arabe et islamique ». Notre effort est modestement un effort de lecture et de présentation en résumé de ce qui nous semble être la thèse qui se déploie dans le travail du docteur Triki.

connaissances à l'époque. Tout historien, aux yeux d Ibn Khaldûn, doit « disposer de nombreuses sources et de connaissances très variées. Il faut aussi un esprit réfléchi et de la profondeur pour conduire le chercheur à la vérité et le prémunir contre l'erreur. S'il se fie aux récits traditionnels, s'ils n'a pas une claire notion des principes fournis par la coutume, les fondements de la politique, la nature même de la civilisation et les conditions qui régissent la société humaine, si d'autre part il n'évalue pas sa documentation ancienne ou de longue date, en la comparant à des données plus récentes ou contemporaines, il ne pourra éviter les faux pas et les écarts hors la grande route de la vérité » (Ibn Khaldûn).

On le voit, la préoccupation d'Ibn Khaldûn était principalement méthodologique, en ce sens qu'il visait de l'histoire la compréhension du réel qu'il a vécu et pratiqué. Il est vrai que du point de vue de l'histoire événementielle, l'histoire d'Ibn Khaldûn dans son livre « kitabal ibar » est largement en deçà de celle d'Ibn Al Athir ou même de celle de Tabari. En réalité, Ibn Khaldûn n'était pas un historien professionnel : bien qu'il ait enregistré avec exactitude ce qu'il a vu, son but enfin de compte n'était pas d'enregistrer les événements en tant que tels, mais de comprendre, leurs causes, leurs conséquences, leurs mobiles et leurs résultats. L'histoire n'était pas un but pour lui ; elle était plutôt un moyen de comprendre ce renversement extraordinaire qu'il a vécu et qui l'a bouleversé. Il a ainsi souffert, comme les autres, en observant la civilisation islamique en train d'agoniser, il a voulu alors dévoiler les lois qui fondent les civilisations et qui les ébranlent. L'histoire devient ainsi un laboratoire, un dépôt d'expériences qui, grâce à une opération d'analyse et d'interprétation, peut mettre en lumière les lois des sociétés et des civilisations (Al Ourâm).

L'histoire sociale d'Ibn Khaldûn est donc un laboratoire qui n'analyse pas seulement les structures et les lois du présent de la société d'Ibn Khaldûn, mais qui passe au crible les discours et les pratiques des historiens en vue d'établir le vrai et de comprendre réellement ce qui s'est passé. Ainsi, Ibn Khaldûn se trouvait-il obligé de critiquer la méthode des traditionalistes et des historiens qui suivent plus ou moins Tabarî. Il voulait surtout dégager une méthode scientifique pour établir la vérité historique d'une part et fonder une science universelle dont l'objet est l'étude de la société dans sa constitution et son fonctionnement. Le principe de cette critique est la raison comme discernement et comme expérience, celle qui précise les conditions de possibilité de l'événement. La critique externe, celle que pratiquent les traditionalistes pour établir les chaînes des transmetteurs du khabar (information) n'est pas valable en histoire. On ne peut faire l'examen effectif et sérieux des récits des historiens « qu'à la lumière des

La « présence » dans la pratique khaldûnienne de l'histoire*

Mohamed Ould Mekhallé
Inspecteur de philosophie-IGEST/MEN

Ibn Khaldûn serait-il un précurseur du type d'approche qui a rendu célèbre la fameuse École des Annales ? En fait, ce rapprochement pourrait-il se justifier théoriquement (épistémologiquement pour ne pas dire épistémiquement) ?

A l'occasion de cette séance avec l'auteur de la Mouqaddima, nous allons essayer de montrer l'importance de l'analyse sociale dans la façon d'écrire l'histoire propre à Ibn Khaldûn. Rappelons qu'Al Massoudi, Al Bîrûni et Ibn Khaldûn s'accordent pour insister sur l'observation, le regard descriptif et clinique de la civilisation dans leurs pratiques historiennes. Malgré la critique dont il fût l'objet de la part d'Ibn Khaldûn, Al Massoudi demeure une référence primordiale pour la Mouqaddima, non seulement parce qu'il pratique l'histoire comme un discours qui relate les événements concernant telle époque ou tel peuple, mais aussi et surtout parce qu'il décrit ce qu'il voit en l'expliquant. « Dans ce livre (les prairies d'or), l'auteur écrit Ibn Khaldûn, commente l'état des nations et des pays d'occident et d'orient de son temps[...]. Il cite les croyances et les coutumes, décrit les contrées, les montagnes et les mers, les provinces et les dynasties. Il distingue les peuples arabes et non arabes ; son livre est donc un texte fondamental de référence et la principale source historique pour les vérifications ». Et Ibn Khaldûn d'ajouter : « Al Massoudi avait beaucoup voyagé comme il le déclare dans son livre .Mais sa description du Maghreb est insuffisante »L'histoire de la présence qui a été localisée chez Al Bîrûni et qui trouve ses racines chez Al Massoudi est enfin théorisée chez Ibn kaldûm. Pour lui, la conception de l'histoire est en étroite relation avec les différentes sciences et les différents discours pour connaître le passé et expliquer les phénomènes sociaux du présent. L'histoire « nous fait connaître les conditions propres aux nations anciennes, telles qu'elles se traduisent par leur caractère national. Elle nous transmet la biographie des prophètes, la chronique des rois, leurs dynasties et leurs politiques » (Ibn Khaldûn).

L'histoire a besoin de connaître non seulement la mobilité sociale actuelle, mais aussi l'état des différentes sciences et des différentes

renvoyer à la périphérie toutes les autres valeurs et considérations d'ordre ethnique- le critère de l'évaluation de l'homme est devenu les biens matériels. Une nouvelle forme de hiérarchisation des individus imprègne toutes les mentalités. Dans un tel climat social, il ne faut pas s'étonner que le gaccé qui interdit la transgression des valeurs morales et dicte les conduites à adopter selon les circonstances soit de moins en moins respecté.

Il y a lieu de faire attention au non respect de cette valeur qui est l'un des marqueurs culturels identitaires des halpulaar'en et qui a permis au groupe ethnique de « se boucler » contre les méfaits de la civilisation occidentale./.

NOTES ET RENVOIS

1 . honte : Pudeur
*Ce mythe nous a été conté par Binta Athia
2. humanité
3. cette étiquette est collée à un individu qui a commis à plusieurs reprises des actes jugés très honteux 4 Bayard (E) la pudeur dans l'art et dans la vie , page 18 paris 1904
4. le salitdé le Fonngudé sont une infraction aux convention réglementant les attitudes lors des repas
5. entretien à Nouakchott le 17 février 1997
6. un noble sûr de lui ne se promène , ni ne reste jamais seul

Bibliographie :

Bayard(e) La pudeur dans l'art et dans la vie, éditions vision Paris 1904
Kane(y) Mythes et réalité de la vallée du Fleuve Sénégal Annales F.LSH Dakar 1994 n°147
Yéro (s) : La grammaire poular Édition clairafrique Dakar 1987

Les informateurs :

- Binta Athia
- Moctar ly
- Abdoul kane
- DORO SOW

de jeunes filles haalpulaar plus ou moins « occidentalisées ». Au niveau vestimentaire, comme sur la question de la virginité, il y a un certain relâchement dû à l'impact des médias et à la promiscuité sociale entre garçons et filles qui se rendent visite sans aucune gêne.
Le *buurtugal c'est à dire le voile que la jeune mariée couvre son visage et qui participe de son charme, fait partie du décor de la mariée. Si le port du buurtugal est indiscutable au sein de la communauté halpulaar'en de Kaédi, il est en train de disparaître à Nouakchott. Cette disparition est liée au changement de lieu de célébration de la nuit des noces. Il y a un déplacement de la maison vers les chambres d'hôtels et là, la jeune fille ne ressent nullement le besoin de se voiler le visage.
Les plaisanteries et les moqueries à la suite de actes jugés honteux de rigueur. Quant aux actes jugés les plus honteux par exemple le viol, le pet en public, la grossesse illégitime qui sont véritablement déshonorants sont fortement condamnés. Quand un individu commet un tel acte il y a toute une stratégie pour justifier ou atténuer la gravité de l'acte en invoquant la providence divine « *ko foodooré Allah » c'est à dire c'est le destin
Le sentiment de Gaccé a donc pour fonction essentielle de veiller au maintien et au respect des valeurs culturelles qui confèrent au groupe ethnique son identité. Le refus du gaccé est encore de nos jour un puissant stimulant qui pousse l'homofulanus à se battre pour être à la hauteur. Le gaccé est l'aiguillon du pasiraagal

Conclusion :

A l'heure de la mondialisation et de l'uniformisation des comportements humains, l'édification d'une personnalité propre enracinée dans les valeurs culturelles traditionnelles est une question de survie pour les pays en voie de développement. Il n'est pas question de rejeter la modernité et l'apport des autres civilisations, mais de veiller au respect du noyau dur des valeurs socio-culturelle traditionnelles en voie de changement, l'enjeu est très important. Il s'agit de concilier la modernité et les valeurs culturelles spécifiquement africaines.
L'introduction de la télévision entraîne un changement rapide au niveau des jeunes halpulaar'en de Kaédi, changement qui se manifeste dans la manière de s'habiller, de se coiffer et de danser. L'école est à l'origine de cette proximité sociale entre jeunes garçons et les jeunes filles ; autant de conduites qu'il faut essayer de gérer et d'accompagner avant qu'il ne soit tard.
Le gaccé en tant que valeur structurante de la personnalité haalpulaar continue encore de nos jours d'imprimer les conduites et les attitudes sociales mais pour combien de temps ?
En effet, « la primauté des valeurs matérielles » selon la formule de MAKTAR DIACK est entrain de

Les manifestations extérieures du gaccé

(Tableau II)

1 La distance sociale et le déficit linguistique	On note une proximité sociale on se rend visite le jour mais il y a toujours cette pudeur en face des beaux-parents
2 Une discipline culturelle rigoureuse	On note l'exhibitionnisme vestimentaire, du corps et la retenue dans le verbe le non respect de la virginité extériorisation des sentiments
3 Le Burtungal de la jeune et nouvelle mariée	En voie de disparition(pudeur, retenue)
4 Plaisanteries, moqueries danses à la suite de certains faits	Ces faits sont vraiment évités mais s'ils se passent la réprobation n'est plus comme avant
Les changement ou mutations intervenues par rapport au tableau	L'école, l'urbanisation, les conditions d'habitat, le mode de contraction du mariage, la sécheresse

La distance sociale et le déficit de communication on un profond changement. En effet 83% des filles interrogées ne trouvent aucune gêne à rendre visite à leur futur époux, même si cette rencontre n'a jamais lieu chez leurs parents. Le lieu de rencontre est toujours une demeure de ñeeño. Et aucune jeune fille ne se cache, ni n'enveloppe son visage quand elle rencontre son futur époux. A ce niveau il y une véritable mutation. Si les jeunes garçons (15%) ont moins de problème pour rendre visite à leurs beaux-parents il n'est pas même pour les jeunes, car seuls 22% affirment rendre visite à leur beaux-parents le jour. Toutes les autres ne le font qu'à la tombée du jour pour mieux se faufiler dans l'obscurité.

Au niveau de l'habillement et de la virginité il y a encore de fortes résistances toujours est-il que cette question est tellement délicate et compte tenu de notre appartenance à ce groupe ethnique nous n'espérions pas avoir des informations fiables. Il reste qu'à Nouakchott capitale de la Mauritanie, il est fréquent de rencontrer

d'autre qu'un lapsus linguistique. Si par exemple une femme veut appeler son frère qui s'appelle Hammadi, par le nom de époux qui se nomme Demba et que ce dernier est en voyage, son lapsus est interprété comme un sentiment de nostalgie. Dans cette civilisation où les faits et les gestes sont archivés dans la mémoire collective, on oublie difficilement. Il reste que pour de multiple raisons liées au temps, à la scolarisation cette distance sociale n'est plus ce qu'elle était et bien que certains actes soient toujours jugés très honteux, la sanction sociale n'est plus la même. L'étude de ces deux tableaux effectués à la suite de nos enquêtes permettent de mieux identifier les changements voir les mutations intervenus au niveau de cette valeur au sein de la communauté halpulaar'en de Kaédi

Les manifestations extérieures du gacce

(Tableau I)

1 La distance sociale et le déficit linguistique	**Entre beaux-parents et beaux-fils : entre futurs époux**
2 Une discipline culturelle rigoureuse du corps et la retenue dans le verbe	Habillement correct et décent, la virginité éducation des sentiments, usage de la parole
3 Le Burtungal de la jeune et nouvelle mariée	Pour cacher son visage ; ses émotions, socialisation du regard
4 Plaisanteries, moqueries danses à la suite de certains faits	Péter, violer la loi du silence, perdre son sang froid, Extérioriser ses sentiments, faire un lapsus, tenbude
Les actes qui sont jugés les plus honteux aux conséquences dramatiques	Ne pas tenir sa parole en public, violer une jeune fille, vol, grossesse illégitime

saliti » c'est à dire il a perdu le sang froid. Si le fonngeré et le salitde déclenchent rires et plaisanteries, qu'en est-il du manquement à la parole donnée ? Si la crainte de ne pas respecter sa parole était honteuse et pouvait mener au suicide ; comment expliquer toutes les trahisons politiques. Le vieux Oumar Bâ m'a dit lors de l'entretien « komi dimo, komi dimo ko so hegge acci » c'est à dire qu'à chaque fois que vous entendez un individu dire « je suis noble » avec insistance c'est en absence de la famine . En effet la famine peut amener un individu à développer des comportements, à faire des actes incompatibles avec son rang social. Une telle réalité nous conforte dans notre hypothèse que les valeurs structurantes de la personnalité socioculturelle haalpulaar on émergé dans un contexte socio-économique équilibré. Et enfin le sentiment de gaccé, est- il commun à toutes les catégories sociales ? Contrairement à certaines idées reçues le sentiment de gaccé n'est pas l'apanage des seuls Rimbé dans cette culture de la honte. Elle traverse toutes les catégories sociales. Ces idées reçues découlent du fait que la nature de la sanction varie en fonction du statut, et du rang social. En effet la réprobation est plus forte si la faute est commise par un Dimo que s'il est commis par un ñeeño ou un maccudo . Le fait de riddé de Fonngudé ou de sallitdé traduit une perte de lucidité, une absence de maîtrise de soi que doit éviter tout dimo . il doit ainsi prendre distance par rapport à toutes les satisfactions liées aux appétits du corps car une telle conduite est perçue comme la voie la plus indiqué pour tendre vers les hautes vertus coutumières que sont l'ascèse et la retenue. Il est certain qu'aucun dimo n'est jamais à l'abris de ce genres de bévues et même si l'on veut nous faire croire que « dimo kolido hooremum yahata goto »7 renvoie à la générosité, nous pensons que les Rimbé utilisent plutôt les ñeeño comme un rempart en cas de manquement . en effet un ñeeño peut pour sauvegarder l'honneur de son dimo s'approprier la faute que ce dernier a commis, mais il n'aura jamais lui-même commis un tel (riddé) en présence de ses fasiraabé . Compte tenu de l'importance du gaccé au sein de la société haalpulaar, la distance sociale entre des individus qui se doivent du respect a pour fonction essentielle de mettre l'individu à l'abri de ces actes jugés honteux voire déshonorants. Les beaux-parents et leur beau-fils s'évitent, les futurs époux ne se rencontrent pas avant le mariage. l'ensemble de ces relations normalisées participent à l'équilibre et à la cohésion sociale. Tout est préconisé pour qu'un individu n'ait à avoir honte. C'est ainsi qu'il est formellement interdit en milieu haalpulaar disent que « neddo danido timmaani » c'est à dire qu'un homme qui dort n'est pas un homme . Il perd la maîtrise de ses actes ; Freud a montré que pendant le sommeil, la résistance disparaît et aucune censure n'est dès lors exercée sur nos actes. Il serait prétentieux de dire que les halpulaar'en connaissent la théorie des actes manqués toujours est il que fujaadé qui n'est rien

pratiques qui constituent les ressorts de l'organisation sociale.

3 – Et enfin la nudité de la femme la couvre de « gaccé mawdé ».C'est à dire un seuil de honte insupportable pour une créature humaine. Cette limite franchie, l'individu est non seulement couvert de ridicule mais dépouillé de sa personnalité. Se montrer nu est un signe indécent et il est impoli de se déshabiller devant quelqu'un à qui on doit le respect « Toute femme sans pudeur est dépravée, elle foule aux pieds un sentiment naturel à son sexe »4 affirme Bayard en citant Rousseau . Mieux dans la société haalpulaar l'absence de pudeur est synonyme de légèreté et voire même de perte de toute considération sociale. Et cette pudeur qui fait qu'une femme haalpulaar ne doit jamais extérioriser ses sentiments en public, ni laisser apparaître un signe quelconque d'attachement à son époux. D'ailleurs les femmes d'un certains âge (60 à 70 ans) ont reçu une telle éducation qu'elles ne peuvent lever le regard sur un homme excepté leur époux ou enfants . C'est à dire que quelqu'un qui est étranger à la culture haalpulaar, peut interpréter cette attitude comme un manque de considération alors qu'il n'est rien . Avant de souligner les actes jugés honteux, il faut noter que le futur époux a le même type de relation avec ses beaux –parents. La caractéristique du comportement est réciproque du gendre et de ses beaux-parents sous sa forme la plus extrême consiste à éviter absolument tout contact avec ses belles mères. Il ne doit jamais parler en leur présence ni les regarder en face, ni manger avec et toujours déchausser pour les saluer. Quant aux actes jugés les plus honteux, il y pour la femme la perte de la virginité et une grossesse illégitime et pour l'homme le fait de commettre un viol ou le rejet d'une demande de mariage d'une fille. Ces types d'infractions constituent le comble du déshonneur et la sanction était soit le bannissent soit l'exil. D'autres actes jugés honteux à des degrés divers, le riddé le salitdé le Fonngudé et le fujaadé 5 . Le Riddé « laisser du vent » est jugé très honteux et déclenche souvent des rires.. Le salitdé traduit une perte momentanée de la lucidité et de la maîtrise de soi ainsi que la fonnguéré tournent toujours autour de la nourriture ou de l'extériorisation des sentiments. En effet le fonngueré consiste à violer la loi du silence au moment de manger ; Si un individu parle après avoir manger durant quelques instants on se moque de lui et on dit qu'il a fait un fonngeré. Il en est ainsi d'un individu qui au moment de manger demande par exemple l'origine de ce riz, servi dans le plat aura comme réponse ce genre de formules surréalistes « maaroko fudiko dow huberreé »6 c'est à dire que le riz ne vient ni de la Chine ni d'un quelconque pays mais sur le toit de la maison ; Le Salitdé consiste en une inversion des rôles ou d'une absence de vigilance. Si on surprend un homme en train d'effectuer des tâches domestiques (laver, cuisiner) ou de cajoler son époux ou bien s'il oublie un objet personnel dans un lieu d'invitation on dit « o

femme, mais comme un moyen de diminuer son désir sexuel et de surcroît défendre son honneur et celui de la famille. On attache une grande importance à la vergogne féminine et le fait pour une femme de ne pas être vierge le jour de son mariage ou d'avoir un enfant illégitime sont lourds de conséquences. Les sanctions peuvent aller de la bastonnade à la répudiation sans oublier la mise en quarantaine et l'exil du tout nouveau- né à une tierce personne. Pire la jeune femme qui a commis l'une de ces infractions n'aura jamais droit au mariage digne de ce nom. Elle est victime d'une dévalorisation sociale et le sentiment de gaccé est tel qu'elle ne peut prétendre aux multiples avantages et cadeaux que la tradition confère à une nouvelle mariée . Au pire des cas , elle ne peut obtenir qu'un mariage expéditif. Cette infraction commise par une femme est ressentie par tous les membres de la famille et souvent elle est une « dondudo gaccé»3 c'est à dire une porteuse de honte. Pour parer à toute irruption brutale du désir et atténuer toute tentation la jeune fille est structurée de telle sorte qu'elle ne doit jamais rendre visite, ni s'asseoir avec un futur époux. Il y a une distance sociale très forte entre les futurs époux dans la société haalpulaar. Si le futur époux rend visite à ses beaux parents, sa fiancée va se cacher et si par hasard ils se rencontrent dans la rue, la jeune fille enveloppe sa figure dans le pan de son boubou. Le gaccé est donc ce mécanisme qui régule les relations sociales tout en étant un puissant moyen de surveillance morale et de contrôle d'autrui.

2 – L'arrivé à l'improviste de la belle-mère est une épreuve douloureuse pour la jeune femme. En effet non seulement son regard a violé l'intimité de l'épouse de son fils mais elle a entendu les chansons qui ont une forte connotation érotique. Face à cette épreuve insurmontable la jeune femme n'avait plus aucune forme d'alternative. A ce niveau du mythe, il y a un changement. Au niveau du premier récit la jeune femme se transforme en lamantin et dans le second en suume .Le lamantin fait partie du décor des habitants de la région du fleuve et il a la particularité de se lamenter (jusdé) et de cacher ses parties génitales avec sa queue en forme de van dès que l'on le fait sortir de l'eau. Quant au suume, il s'agit d'un oiseau au plumage jaune ayant tout autour du bec un plumage noir en forme de cercle qui ressemble aux tatouages que font les femmes fulbé sur la bouche et que l'on nomme suumé . le fait que le lamantin se comporte ainsi et que cet oiseau vienne chanter sous l'arbre pendant que les femmes pilent le mil est un indice de leur existence antérieure. On sent bien qu'il y une cohérence logique dans ce mythe qui tente d'expliquer et d'interpréter la nature des relations entre beaux-parents et beaux-fils d'avec la physionomie et les comportements du lamantin et du suume Les halpulaar'en se servent de ce mythe pour justifier la nature des rapports entre beaux-parents et beaux-fils et codifier les différentes

cette épreuve insurmontable, elle mit un van sur ses fesses et émit le souhait de se transformer en un être aquatique. Un souhait qui fut exaucé par le GENIE du fleuve qui l'a transformé en lamantin » Le second mythe commence ainsi « il était une fois à l'entrée d'un buisson une jeune femme nouvellement mariée qui se baignait tout en chantant le charme, le courage et son amour pour son époux . Elle fut surprise complètement nue par sa belle-mère. Elle était tellement gênée, elle avait tellement honte qu'elle émit le souhait de se transformer en un être volant. Un souhait exaucé par le GENIE de la forêt qui la transforme en suume »Le premier mythe couvre toute la région du fleuve et le second toute la région Sahélienne. Avant même d'entrer dans l'analyse du mythe, il y a un fait majeur qu'il faut souligner dans la pensée négro-africaine (haalpulaar) le statut humain, la nature humaine ne sont pas des entités fixistes. L'homme doit mener un combat incessant pour ne pas perdre son neddaagu 2 et se voir ainsi dépouillée de sa personnalité. Cette quête incessante s'actualise dans le respect des valeurs qui déterminent les normes de conduite mais surtout par cette interdiction formelle de se moquer de l'individu qui souffre d'un handicap physique ou mental « Neddo Mo mayaani gasaani taagdeede » autrement dit un individu qui n'est pas encore mort n'a pas fini d'être crée. Le sort de cette jeune femme en est une belle illustration. Dans les deux récits nous voyons bien que le personnage central du mythe est la jeune femme nouvellement mariée en prise avec la mère de son époux qui la surprend nue. Trois faits majeurs nécessitent d'être soulignés :

Le statut de la femme :
Les relations avec les beaux parents
La nudité

1 – Dans une société où la parenté est une valeur absolue tout manquement individuel porte préjudice à l'ensemble de la famille et par son extension à la lignée. Dans cette perspective l'honneur de la femme est un patrimoine familial dont la perte couvre de honte maris, mères, frères, et même cousins. Cette hantise fait que la honte structure le neddaagal de la femme, tout manquement à ce niveau entraîne le jaasré ,c'est à dire la destruction de la personnalité féminine. Le mariage devient donc dans un tel milieu culturel une étape essentielle pour la défense de l'honneur et du prestige social d'une femme et de sa famille. Il y a toute une discipline culturelle du corps de la femme qui commence dès le jeune âge pour l'amener à savoir comment s'asseoir, s'habiller, manger. Le corps de la femme est perçu comme le siège de la honte et plus particulièrement, ses parties génitales. Elle doit donc savoir se couvrir et résister aux tentations de la chair pour défendre et préserver sa virginité. La pratique de l'excision n'est pas perçue dans la société haalpulaar comme une forme d'infériorisation de la

Le sentiment du gaccé(1) en tant que confirmation de l'identité ontologique de l'homme ne peut être bien saisi sans un détour par la notion de personne chez les halpulaar'en. La personne est avant tout un tagooré c'est à dire une créature divine et qui , à ce titre a une certaine dignité. Le tagooré est constitué de plusieurs éléments dont le banndu c'est à dire le corps : le hakillé c'est à dire la raison ou la conscience. Il est perçu comme cette instance qui permet à l'homme de penser, de discerner le bien du mal avant toute conduite. Il y a le fittaandu et le wonki pour désigner l'âme , la vie en un mot le principal vital. Il reste que le wonki renvoie surtout à l'existence c'est à dire la dimension matérielle de l'être. La combinaison de ces éléments, l'attribut de la pensée ne sont pas dans la pensée négro-africaine ; une condition suffisante pour revendiquer ou conférer le statut de l'humain à quelqu'un. Contrairement à la tradition hellénique, la raison n'est pas seulement une substance qui éprouve de la honte « Neddo Mo hersatawona Neddo » autrement dit un homme qui ne ressent pas la honte, n'est pas un homme. Le gaccé est donc ce qui confère à l'homme son statut de personne humaine. Il est impossible de décrire un homme, de le nommer et même de concevoir sans y rattacher le sentiment de gaccé. L'homme est donc un être qui éprouve ontologiquement la honte. Dans la vie de tous les jours l'homme est structuré pour éprouver de la honte afin de savoir comment il doit se comporter selon son statut, son sexe, son âge, sa situation matrimoniale, en face de son Paso, de ses beaux-parents etc... Principe régulateur de toutes les attitudes sociales dans le milieu haalpulaar où la dimension axiologique de la conduite reste prédominante ,le sentiment de gaccé est ce par quoi l'homme arrive à ce comporter moralement et se distingue ainsi radicalement de l'animal. L'univers social des haalpular'en est fortement imprégné de ce sentiment. Le gaccé est une valeur essentielle en ce sens que l'honneur, la dignité la retenue sont ressentis en fonction du degré du sentiment de gaccé qu'éprouve une personne .Dans une société où le gaccé est ancré, toute quête d'un plaisir charnel est l'objet d'une codification et d'une normalisation rigoureuse quant à leur mode d'expression et de satisfaction. Valeur essentielle dans la société haalpulaar, la honte est illustrée par deux mythes « il était une fois au bord du fleuve une jeune femme nouvellement mariée qui prenait son bain, au petit matin à l'abris des regards indiscrets. Elle chantait le charme de son mari, son attachement à lui, le don de soi à son mari, son empressement à se retrouver seule avec lui pour qu'en échange de ses caresses, elle lui sourît pour lui montrer l'éclat de ses dents. Plongé dans ses chansons, elle fut surprise toute nue par sa belle mère . Maintenant que cette dernière a vu son corps et entendu ses chansons , elle ne pouvait plus retourner au village. Ne pouvant plus supporter

Contribution à l'étude d'une valeur socio-culturelle africaine

(Le cas du Gacce au sein de la communauté halpulaar'en de kaédi)

Abdoulaye Sow
Enseignant –Chercheur
En sciences sociales F.L.S.H
Université de Nouakchott

Glossaire des termes pulaar

Gaccé : honte sentiment de honte
Rimbé : nobles
Dimo : noble
Riddé : laisser du vent péter
Salitdé : perdre son sang froid
Dondido gaccé : porteur de la honte
Jaasré : handicap
Fongudé : lapsus
Nẽeño : artisan
Fassiraab : même rang social
Burtungal : voile
Pasiraagal : sentiment des frères égaux
Haalpulaar'en : locuteurs de la langue pulaar
Tagooré : créature
Hakkilé : raison
fittaandu : âme
Wonki : principe vital
Summe : tatouage
Neddaagu : humain
Jusdé : se lamenter
Neddaagal : humainement

Introduction

Les sociétés Africaines traditionnelles ont été profondément bouleversées par la colonisation , l'introduction de l'école moderne et de la monnaie, sans oublier deux décennies de sécheresse qui ont entraîné la dislocation des structures socio-économiques traditionnelles les valeurs socio- culturelles qui, jusque là, inspiraient et déterminaient les conduites et les attitudes sociales ont connu un profond changement . Les critères modernes de la respectabilité, de la réussite et du prestige social sont souvent incompatibles avec l'esprit de ces valeurs. Pour étudier ces changements de comportement au sein d'une société traditionnelle, nous avions pris l'exemple du Gaccé dans la communauté halpulaar'en de Kaédi.

Chef –lieu de la région du Gorgol, Kaédi est situé au Sud de la Mauritanie et compte environ 40.000 habitants. On y trouve une forte communauté haalpulaar dont le Gaccé constitue une valeur essentielle. L'observation de la réalité fait ressortir de profonds changements sur la manière dont les populations vivent cette valeur même si la distance sociale entre beaux-pères et beaux fils est toujours observée.

AHMÉDOU OULD SIDINA OULD BOCK
COORDONNATEUR NATIONAL DES CENTRES DE LECTURE ET D'ANIMATION CULTURELLE

L'AGENCE INTERGOUVERNEMENTALE DE LA FRANCOPHONIE :PROGRAMMES ET ACTIONS

C'est dans le contexte euphorique des années 70 que naquit l'ACCT (l'Agence de Coopération Culturelle et Technique) devenue Agence intergouvernementale de la Francophonie regroupant aujourd'hui 47 États et Gouvernements répartis sur les cinq continents, soit un pays sur quatre dans le monde. En y ajoutant les cinq États qui participent aux sommets bisannuels sans appartenir à l'Agence, ce sont au total 52 États et Gouvernements qui constituent la Communauté Francophone internationale. Cette Agence déploie ses activités multilatérales dans le domaine de l'éducation et de la formation, dans ceux de la culture et de la Communication en privilégiant les nouvelles technologies de Communication. Elle contribue au développement grâce aux actions concrètes. Dans le secteur économique, elle mène ses projets de développement et de solidarité grâce notamment aux deux fonds de soutien aux entreprises qu'elle gère et à son programme Spécial de Développement. Elle conduit également des actions en faveur de l'État de droit, de la démocratie, de la paix et droits de l'Homme. L'Agence, qui fête ses 30 ans au tournant du siècle est au service de quatre neuf États et Gouvernements sur tous les continents soit quelque cinq cents millions d'habitants. L'Agence met en œuvre des projets de coopération conçus en concertation avec les États et les Gouvernements Membres. Pour mieux répondre aux besoins des populations, elle a décidé dans sa programmation pour les années 2000-2001 de structurer ses actions de coopérations autour de six grands chantiers : la promotion de la jeunesse, les technologies de l'Information et de la Communication , la coopération économique et social pour un développement durable, le renforcement de la démocratie et des droits de l'homme, l'accès au savoir et au savoir-faire par l'Éducation de base et la formation professionnelle et technique, la promotion du français dans le monde et la diversité linguistique et culturelle. L'Agence est également chargée de l'organisation et du suivi des conférences ministérielles sectorielles décidées par le Sommet.

Au delà de la diversité culturelle à laquelle elle contribue, elle aide à l'émergence d'une presse pluraliste diverse et de qualité indispensable au renforcement de la démocratisation que connaissent les pays du Sud. Avec les fonds d'appui à la presse écrite Francophone, l'Agence soutient les journaux et groupes de presse. A travers le réseau médiaf, l'information circule en directe via Internet entre les Journalistes Francophones du Sud et du Nord .

L'Agence développe depuis 1986 un projet structuré de développement de la lecture publique en milieu rural .Cette initiative rencontre dès le départ l'adhésion de l'ensemble des États membres, si bien qu'à la fin de l'an 2000, le Programme comptera 189 CLAC répartis en 19 réseaux dans 16 pays d'Afrique, de l'Océan Indien et des Caraïbes.

La Radio, moyen de Communication par excellence, fait également l'objet d'attention particulière. Un réseau de quarante six radios locales dans dix pays appelé à s'étendre, desservait en 1999 un public estimé à 12 millions d'auditeurs. Comme l'avait si bien dit Monsieur Roger DEHAYBE, l'administrateur général lors de la Conférence ministérielle de Bucarest : « la coopération Francophone vise des objectifs d'excellence dont la réalisation nécessite l'instauration d'une méthode rationnelle de gestion des ressources humaines et matérielle de l'organisation et la mise en place de structures opérationnelles. Au-delà des aspects strictement administratifs, la réorganisation vise essentiellement à améliorer le fonctionnement de l'Agence et la qualité de l'exécution de ses programmes de coopération au bénéfice des États et Gouvernements » .

programmes, ses structures, ses revues, son mode de fonctionnement, ses rapports avec l'ONU et les organisations similaires.

L'expert de l'UNESCO a également présenté une communication sur les Commissions nationales, leurs objectifs, leurs fonctions et leurs relations avec l'UNESCO.

Le Secrétaire Général de la Commission Nationale Mauritanienne, Monsieur Ely Ould Boubout, a pour sa part, fait une communication sur l'expérience de la Commission depuis sa création en 1963 passant en revue les différents étapes qu'elle a connues et ses textes constitutifs. « La Commission nationale a besoin, à l'heure actuelle, d'une réforme structurelle pour sa mise à niveau . Les études menées dans ce cadre visent l'amélioration des compétences et la simplification de ses méthodes de travail», a -t - il dit en substance.

Parmi les principales recommandations auxquelles a abouti le séminaire figurent :

- la réorganisation de la Commission Nationale Mauritanienne en vue d'une meilleure efficience et l'intégration en son sein de nouveaux domaines comme la condition féminine et les affaires sociales ;

- l'amélioration de la coordination entre les différents départements particulièrement pour la préparation des Conférences Générales de l'UNESCO ;

- l'intégration dans la structure da la Commission d'un service s'occupant des Centres, associations, Clubs UNESCO et Écoles associées.

Dans son mot de clôture, le Secrétaire Général a déclaré qu'il a pris note de ces recommandations qui sont un maillon d'une chaîne qui aboutira à la réorganisation de la Commission pour qu'elle s'acquitte de la mission qui lui est dévolue.

La Mauritanie et l'UNESCO

La Mauritanie a adhéré à l'UNESCO en 1962 deux ans après son indépendance dans le souci de participer avec les autres pays du monde à la préservation de la paix et de la sécurité internationales. Les relations entre notre pays et cette organisation des Nations-Unies n'ont alors cessé de se développer. La Mauritanie crée une Commission Nationale en 1963 pour une meilleure coordination dans les domaines de l'Éducation, la Science et la Culture avec l'UNESCO et les organisations travaillant dans le même domaine . Créée par décret n°174 du 3/8/63 (et réorganisée par le décret n°136 du 27/09/1989), la Commission est un organe consultatif chargée de la liaison et de la coordination entre les départements ministériels chargés de la Culture, de la Science, de l'Éducation et de l'information d'une part et l'UNESCO et les organisations similaires d'autre part.

Ses principaux objectifs sont :

- l'Étude de questions relatives à l'Éducation, la Science et la Culture,
- le suivi de la coopération avec les organisations travaillant dans ces domaines ;
- l'encouragement des échanges dans ce domaine ;
- mieux faire connaître les organisations internationales travaillant dans ce domaine ;
- œuvrer au rapprochement des peuples par l'Éducation, la Science et la Culture ;
- exécuter les programmes et les activités que lui confient l'UNESCO et les organisations sœurs dans le cadre de leurs actions respectifs en Mauritanie.

Considérant le rôle que doit jouer la Commission Nationale et les objectifs qui lui sont assignés, le secrétariat Général a réalisé des études (au cours de l'année 1999 sur financement de l'UNESCO) sur les aspects juridiques et structurels de la Commission pour la rendre plus efficace et lui permettre de mieux assurer la coordination à l'heure de la mondialisation et des autoroutes de l'information. C'est dans ce cadre que la Commission nationale a organisé, en collaboration avec l'UNESCO du 15 au 20 Janvier 2000 un séminaire de formation et d'information. Encadré par un expert de l'UNESCO ; le séminaire a permis aux participants de mieux connaître cette organisation, sa création, ses objectifs, ses

EDITORIAL

Quel est l'avenir de l'UNESCO, l'organisation des Nations – Unies pour l'Éducation, la Science et la Culture à l'aube du 21ème siècle dans un monde angoissé par les effets de la mondialisation, choqué par les problèmes éthiques nés des progrès scientifiques (génome..) et par la présente révolution des technologies de l'information ?

Telle était la deuxième grande question posée à l'UNESCO après la question fondamentale, qui a présidé à sa naissance à la fin de la seconde guerre mondiale, et qui s'intitulait : comment instaurer la culture de la paix et de la fraternité à la place de la culture de la guerre et de la haine ?

Une réflexion très intense est menée actuellement à travers le Monde, au niveau des comités d'experts et au sein des Commissions Nationales pour l'UNESCO autour de ce thème de réflexion.

La mission dont s'est investie l'UNESCO jusqu'à présent requiert d'elle de relever les défis. Doit- elle rester sur la même voie et avec les mêmes missions, doit-elle les changer ou en ajouter d'autres ?Le monde de 2000 est fort différent de celui de 1945, date de Naissance de l'UNESCO ; il est aussi différent du « nouvel ordre mondial », imaginé auparavant et où régneraient la paix, la justice et la solidarité. L'ampleur des problèmes et enjeux que soulèvent les tendances qui se font jour au début du nouveau millénaire nous interpelle

La commission nationale Mauritanienne pour l'Éducation, la Science et la Culture (CNESC, à l'image de ses sœurs, voudrait apporter sa modeste contribution à ce débat ; elle souhaite voir y participer nos intellectuels répondant ainsi aux aspirations du peuple mauritanien à la paix, à la justice et au développement harmonieux de l'humanité.

Notre commission nationale considère que certains domaines suscitent, plus que d'autres, l'intérêt du peuple mauritanien et qui sont :

- *l'éducation pour tous*
- *l'affirmation de l'identité culturelle*
- *la pluralité des cultures*
- *l'accès au savoir et à la technologie*
- *la valorisation du patrimoine culturel*
- *l'intégration de l'enseignement des concepts de droits de l'homme et d'éducation civique en rapport avec les concepts de l'Islam dans les programmes d'éducation.*

La CNESC fonde beaucoup d'espoirs sur l'UNESCO pour faire les meilleurs choix stratégiques qui lui permettront de relever les défis du nouveau millénaire. Forte de sa riche expérience et de sa maturité, elle a tous les atouts nécessaires pour le succès de sa noble et exaltante mission.

Elle lance un appel aux intellectuels mauritaniens à participer au débat en cours, en adressant leurs contributions éventuelles à la CNESC BP5115 Nouakchott pour que la contribution de la Mauritanie compte parmi les plus pertinentes.

Nous sommes concernés par le monde et son avenir, c'est pourquoi tout ce qui s'y passe nous intéresse et notre intelligentsia devrait s'y investir à travers notre Commission nationale pour l'UNESCO.

SOMMAIRE

La Mauritanie et l'UNESCO (P 4)

L'agence intergouvernementale de la Francophonie : Programmes et actions (P.6)

Contribution à l'étude d'une valeur socio-culturelle africaine (Le cas du Gaccé au sein de la communauté Halpulaar'en de Kaédi) Par Abdoulaye Sow (P.7)

La « présence » dans la pratique khaldûnienne de l'histoire par Mohamed Ould Mekhallé (P.17)

Plan Marshall, Union Européenne des Paiements et Francs dans The Economist 1947-1958 par Sidi Ould Bouna (P.20)

Le relent de l'Occident par Hademine Ould Isselmou (P.24)

La notion d'ethnie vue par deux positivistes latino-américains José Ingénieros et F.Garçia de Calderon (fin 19ème début 20ème Siècle) par Sidi Ould Sidi Bouna (P.30)

REVUE CUITURELLE, EDITEE PAR LA Commission Nationale Mauritanienne pour l'Education, la Science et la Culture N° 22
Avril- Mai 2000 - prix 200 UM

Al Mawkib Al thaqafi

Les guerre prenant naissance dans l'esprit des hommes, c'est dans l'esprit des hommes que doivent s'élever les défences de la paix.

La Mauritanie et l'UNESCO

La "présence" dans la pratique khaldunienne de l'histoire

L'Agen... intergou... mentale de la Francophonie : PROGRAMMES ET ACTIONS

Contribution à l'étude d'une valeure socio-culturelle africaine (le cas du Gaccès dans la communauté halpulaar'en de Kaédi)

...cteur de la Pu..lication : Ely Ould Bouboutt